الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 5. Issue 10. August 1998 المجلد الخامس - العدد العاشر - آب / اغسطس ١٩٩٨

... إذا كانت البحرين كذلك، فسلّموا على البحرين! (ص: ١٤)

أول شركة طيران خاصة في المملكة تلقي شكوكاً على خصخصة «السعودية»

خالد بن سلطان «ينافس» الخطوط الجوية السعودية!

لندن - «الميزان»

قال رجال أعمال سعوديون في لندن لـ «الميزان»، أن الحكومة السعودية في الرياض وافقت على إعطاء ترخيص بتأسيس أول شركة خاصة للطيران في المملكة يقوم على تأسيسها عدد من كبار المستثمرين يتقدمهم الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، الجنرال المتقاعد وقائد مسرح العمليات في حرب الخليج ضد العراق. وتردد أيضاً أن من أبرز المشاركين في المشروع الدكتور ناصر الرشيد، الشريك السابق لرفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية، والشريك الحالي للأمير عبد العزيز بن فهد، أصغر أنجال الملك فهد والوزير بدون حقيبة في الحكومة السعودية الحالية.

و أشارت المصادر المذكورة الى أن إنشاء هذه الناقلة الخاصة على يد الأمير خالد نجل الوزير المسؤول عن «الخطوط الجوية السعودية» التي تملكها الحكومة بكاملها، أثار في أوساط رجال المال والأعمال تساؤلات حول مستقبل «السعودية» التي تردد كثيراً في السنة الماضية أن الحكومة عازمة على بيع أسهمها الى القطاع الخاص، ضمن اتجاه الدولة تحت ضغط المؤسسات الدولية، وعلى رأسها «منظمة التجارة العالمية»، الى خصخصة شركات القطاع العام.

وقال بعض رجال الأعمال السعوديين لـ «الميزان»، نقلاً عن مصادر المدير التنفيذي للخطوط السعودية الدكتور أحمد بن بكر، أن مشروع خصخصة الخطوط تأجل الآن بصورة غير رسمية، لأنه من المتعذر في الظروف الحالية للشركة تحويلها الى الربحية، أو حتى التخفيف من خسائرها التي تتحملها الحكومة. وهناك، حسب تلك المصادر، سببان أساسيان للخسائر التي تعاني منها الخطوط السعودية: أولهما، كثافة الاستخدام المجاني للناقلة الحكومية من قبل الأمراء والمسؤولين وعوائلهم وحاشياتهم. وثانيهما، الاستخدام المجاني للخطوط لنقل المعدات من الخارج، وخصوصاً المعدات العسكرية.

وقالت تلك المصادر، إن الخطوط السعودية تخصص رحلات بكاملها لشحن المعدات والأعتدة، باستخدام طائرات «جامبو» (بوينغ - ٧٤٧ - ٢٠٠)، بين نيويورك والرياض عبر باريس، وقد تم تسجيل شحنات عسكرية عديدة من باريس على هذا الخط في أواخر ١٩٩٧.

وأعربت مصادر رجال الأعمال السعوديين المذكورين عن خشيتها من أن يكون تأسيس شركة خالد بن سلطان الجوية، عملية التفاف على خصخصة الخطوط السعودية، بحيث تؤول هذه الخطوط تالياً بكاملها الى الشركة الخاصة، ضمن مفهوم مختلف للخصخصة، يبقي الخطوط السعودية تحت سيطرة آل سلطان أو ملكاً خالصاً لهم!

ورجحت المصادر السعودية أن تسمح شركة الطيران الخاصة الجديدة بتقديم الخمور والمشروبات الروحية على رحلاتها، أسوة ببعض شركات الطيران الخليجية، ومنها الخطوط الجوية القطرية، وخطوط «الإمارات»، التي بررت السماح بالخمور على أساس أن هذه الطائرات تنقل ركاباً من ثقافات متعددة لا بد من تلبية رغباتهم، لأن منع المشروبات يقلل من تنافسية خطوطها لصالح الخطوط الأجنبية.

لكن آخرين يقولون أن قيام شركة طيران خاصة في هذا الوقت، يفتح باب المنافسة على مصراعيه، مما يجبر الخطوط السعودية الرسمية على تغيير عاداتها المكلفة، وبالتالي السير بسرعة على طريق الربحية والخصخصة.

تل أبيب لا تنشر تفاصيل التبادل التجاري

غاز جزائري الى إسرائيل عبر شركة أسترالية!

واشنطن - «الميزان»

عقدت «شركة كهرباء إسرائيل» مفاوضات سرية مع شركة أسترالية عالمية، هي شركة «BHP» لشراء كميات من الغاز الجزائري المسال للاستخدام في توليد الطاقة الكهربائية، لكون الغاز الطبيعي أفضل من بقية أنواع الوقود بالنسبة الى نظافة البيئة. والمعروف أن الشركة الأسترالية المذكورة تنتج الغاز الطبيعي المسال في الجزائر.

وكانت وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، التي يرأسها الجنرال أرييل شارون، قد حددت جدولاً زمنياً أقصاه نهاية السنة الجارية للتحول الى الغاز في حال وجود مصدر معقول لاستيراده. وقد أكدت الوزارة أنها وقعت «رسائل نوايا» الى عدد من المصادر، لكنها لم تكشف عن هويتهم بسبب «السرية التجارية» المعمول بها في إسرائيل، على غرار «السرية المصرفية» المعمول بها في لبنان. لكن مصادر موثوقة في واشنطن تقول أن هناك نوعاً من التبادل التجاري بين إسرائيل والجزائر غير معروف الحجم بسبب تكتم تل أبيب حول تفاصيل تجارتها مع العالم العربي.

إلاّ أن دوائر صناعة الطاقة هنا تستبعد إتمام صفقة الغاز مع الجزائر، وتعتقد أن تسريب الخبر غايته الضغط على مصر لحملها على التعجيل في عقد صفقة الغاز مع إسرائيل، خصوصاً أن «شركة كهرباء إسرائيل» تفضل من البداية استيراد الغاز المصري بحالته الطبيعية عبر خطوط الأنابيب، على استيراد الغاز المسال من مصادر أخرى، وتحمل تكاليف كبيرة في نقله بحراً وإقامة محطات خاصة لإعادة تحويله الى غاز قابل للاحتراق. وتقول مصادر أميركية، أن صفقة الغاز الجزائرية الى إسرائيل يمكن أن تتحقق فعلياً في حال دخول السلطة الفلسطينية والأردن فيها، ضمن تنسيق ثلاثي حول توليد الطاقة الكهربائية، أو إقامة شبكة مشتركة.

إبتزاز!

أخذ رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، العهد الحالي الموشك على الانتهاء بالابتزاز، ويحاول الآن أخذ العهد المقبل بالابتزاز أيضاً. بل هو أخذ لبنان كله واللبنانيين بالابتزاز. وفوق ذلك مارس هذا الابتزاز على السوريين بطرق لم يألفوها من قبل، مع أن بينهم «دهاقنة» لا يشق لهم غبار!

وليس من الضروري أن يكون الابتزاز من مظاهر القوة، لأن مظاهر الضعف أحياناً أضمن للنجاح. وكما في السابق، فإن محور الابتزاز الحريري هو الليرة اللبنانية أو سعر صرفها إزاء الدولار.

ففي السابق، جاء الحريري الى الحكم في لعبة بهلوانية حيث ادخل الحاوي في كمه أوراقاً لا قيمة لها، وأخرجها من الكم الآخر دولارات كتلك التي وصفها الشاعر العراقي الراحل محمد مهدي الجواهري في ذكرى عبد الحميد أفندي كرامي، الزعيم العربي الوطني الذي أطاح الحاوي ابنه عمر في لعبة الأوراق والأكمام، كما أطاحت ابنه رشيد لعبة المفرقعات المماثلة، بقوله:

يُلوى به عصبُ البلاد، وتُشترى
نعم الرجال، وتُحجب الأفكار

واليوم يقول الحريري متمسكناً، أنه لا يريد التكليف برئاسة الحكومة في العهد المقبل، وكأنه بات زاهداً بين ليلة وضحاها، ملمحاً الى عفوق اللبنانيين، أو بعض زعمائهم ناكري الجميل، لأنه لم يسمع سوى التهجم والتجريح، بينما كان ينتظر الإطراء والمديح، لإنقاذه الليرة وإعادة إعمار ما دمرته الحرب!

لكن هذا الكلام، مثل محاولاته السابقة للاعتكاف والاستقالة، هو سلاح للضغط والابتزاز معناه الحقيقي والحرفي: «ومن بعدي الطوفان».

إنه الثقل قيد على العهد المقبل قبل مخاض ولادته، بل هو في منظور معين عملية إجهاض مبيتة، بصرف النظر عن هوية الأب الشرعي!

وبالتالي، فإن العهد الجديد، بالنسبة الى عموم اللبنانيين، لن يكون جديداً. إنه سوق يولد مستهلكاً، وربما متهالكاً، ومستقبل لبنان، كبلد ديموقراطي عصري حر مستقل ومتميز، تبعاً لذلك، سوف يمضي هالكاً بحديد الباطون وبراميل النفايات كما هلك بحديد القذائف والمفرقعات.

إن أمام اللبنانيين الآن طريقين للتخفيف من هذا الابتزاز المزمن الذي تجري ممارسته عليهم ويتلذذون به على طريقة القط الذي يلحس المبرد:

الطريق الأول، أن يقفوا مجمعين بشتى الوسائل المشروعة لتمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي مرة ثانية، حتى ولو فُسر ذلك على أنه من قبيل الشيطان الذي تعرفه خير من شيطان تتعرف عليه. والطريق الثاني، أن يصرخوا جميعاً بصوت مدوٍ يودي الى واشنطن وأبعد منها الى «فورت نوكس»: «بعيش الدولار ولتذهب الليرة الى الجحيم»! فلا بيز الابتزاز غير الابتزاز.

ذلك أنهم بهذه الليرة البائسة يضحكون على اللبنانيين ويستخدمونها قبعة إخفاء في اللعبة البهلوانية الممجوجة التي تضع فوق أكتافهم حملاً ثقيلاً يفطس أنفاسهم ويزعم أنه ينعشهم.

نعم، فلتذهب الليرة الى الجحيم. وهي ذاهبة بقي الحريري أم ذهب، بقي الهراوي أم جاء رئيس جديد. لكن اللبنانيين باقون، ولو غرباء على أرض بلادهم. وبقاء اللبنانيين خير من بقاء الليرة، لأن ذهاب الليرة الى الجحيم قد لا ينقلهم الى النعيم، لكنه يمنع جرهم من أنوفهم بالسلاسل كالعبيد الى «جنة» ليست من اختيارهم.

فلتذهب الليرة الى الجحيم، لكي لا يبقى اللبنانيون محكومين بالعيش في جحيمين!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:L.Din0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

إضراب طياري الـ «ميدل ايست» واستقالة إدارة شركة تشغيل المطار تربكان خطط الحوت

المصارف اللبنانية تمول الطائرات الجديدة إذا توفرت شراكة أجنبية وضمانات حكومية!

❐ وسط تفاعلات معقدة داخل الناقلة اللبنانية «شركة طيران الشرق الاوسط» أدت الى استقالة المدير العام وأعضاء في مجلس ادارة شركة الخدمات التابعة لها والتي تدير «مطار بيروت الدولي» الجديد حالياً، اقدم رئيس مجلس ادارة الشركة محمد الحوت على خطوة يحاول بها التخفيف من المشكلات التي تواجهه باعلان شراكة واسعة النطاق بين «طيران الشرق الاوسط» و«شركة الخطوط الجوية الفرنسية» (ايرفرانس). وتتجاوز هذه الشراكة المستجدة الانماط المتعارف عليها في التعاون بين شركات الطيران العالمية، لأنها عملياً تجعل الناقلة اللبنانية فرعاً من الناقلة الفرنسية.

وبذلك سيكون بمقدور المسافرين على الناقلة اللبنانية، اجراء الحجز من بيروت على شبكة «ايرفرانس» العالمية، وبشكل خاص تقوم «ايرفرانس» مقام الـ MEA على جميع الخطوط الى الولايات المتحدة واميركا اللاتينية. كذلك سوف تعامل الـ MEA في فرنسا معاملة الطائرة الفرنسية بالانتقال من «مطار اورلي» الى «مطار شارل ديغول»، على ان تسري الاتفاقية بين الشركتين في شهر نيسان/ ابريل سنة ١٩٩٩.

ويقدم محمد الحوت مطالعته بتبرير انضمام الـ MEA الى Air France، بالاضافة الى العلاقات الخاصة بين لبنان وفرنسا وبين رئيسه رفيق الحريري وجاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية الحالي، بأن مقتضيات تحويل بيروت الى محطة اساسية في الشرق الاوسط، تحتم اجراء نوع من الاندماج مع شركة دولية.

والمعروف ان الشركة الفرنسية كانت في السابق تملك ربع اسهم الـ MEA لكنها تخلت عن هذه الحصة الى «البنك المركزي اللبناني».

الاستقالات الجماعية

لقد نشأ خلاف حاد حول الطريقة التي يجب ان يدار بها «مطار بيروت الدولي» الجديد بين ادارة الـ «ميدل ايست» وادارة الشركة المتفرعة عنها التي تأسست في شهر آذار/ مارس الماضي لخدمة مطار بيروت، لغاية نقل الموظفين القائضين عن حاجة الـ «ميديل ايست» الى شركة الخدمات المذكورة في المطار.

ومن الاعضاء المستقيلين في مجلس ادارة شركة الخدمات رفيق قازان وعادل خليل، وهما من اعضاء مجلس ادارة الـ «ميديل ايست» ذاتها، بالاضافة الى ميشال التويني، ممثل «البنك المركزي»، الذي يملك الناقلة. لكن الانظار تركزت على استقالة جلال حيدر، المدير العام لشركة الخدمات الذي له خبرة طويلة في الطيران المدني وقضى ست سنوات رئيساً للعمليات في مطار «اوهير» في شيكاغو، الذي يعتبر اكثر مطارات العالم ازدحاما، مما اضطر محمد الحوت، رئيس مجلس ادارة الـ «ميدل ايست»، الذي هو ايضاً عضو في مجلس ادارة شركة الخدمات الى تعيين اللواء المتقاعد في الجيش اسامة دمج مديراً عاماً للشركة.

ويستدل من استقالة جلال حيدر، ان هناك خلافاً اساسياً بينه وبين ادارة الـ «ميدل ايست» حول كيفية تشغيل المطار، مؤكداً على ان افكاره حول ادارة المطار وتشغيله تختلف عن تصورات إدارة الـ «ميدل ايست»، غامزاً من قناة تلك الادارة بقوله:

«انني اعرف كيف أشغل المطارات طبقاً لمقاييس الطيران العالمية النابعة من المواثيق الدولية للطيران»...

وكأنه يقول بذلك ان ادارة الـ «ميدل ايست» لا ترغب في تشغيل المطار حسب المقاييس العالمية المذكورة.

إضراب الطيارين

وكانت «شركة طيران الشرق الاوسط» في وقت سابق من الشهر الماضي، قد تعرضت الى هزة مفاجئة بسبب قرار الطيارين الاضراب لمدة ٢٤ ساعة، مما الحق بالشركة خسارة قدرت باكثر من مليون دولار، لانها عطلت معظم رحلات الناقلة الى الخارج.

ويبدو ان اضراب الطيارين سببه الحقيقي عزم محمد الحوت، رئيس مجلس الادارة، على خفض مرتبات الطيارين لانه يعتبرها من اعلى المرتبات في العالم، وأن الطيارين اللبنانيين يطيرون في اليوم الواحد بمعدل ساعة اقل من عدد الساعات المطلوبة في نظام الشركة، واقل كثيراً من ساعات طياري الخطوط الاوروبية.

وكان محمد الحوت يعتزم خفض مرتبات الطيارين بمعدل ٣٥٪، لكنه اقترح بدلاً من ذلك زيادة ساعات الطيران.

كما ان الحوت حاول شق تضامن الطيارين بتهديد المضربين بملاحقتهم قضائياً ومكافأة اولئك الذين اعتبرهم موالين للشركة. واعترض الطيارون على الرقم الذي اعطاه الحوت حول متوسط رواتب الطيارين الذي قال انه يبلغ ٨٠٠٠ دولار شهرياً، بينما يؤكد الطيارون ان هذا المعدل لا يتجاوز ٥٥٠٠ دولار.

تمويل الطائرات الجديدة

ومع ان المؤشرات تدل على ان شركة «بوينغ» الاميركية هي الاوفر حظاً من منافستها الاوروبية «ايرباص» على تزويد الناقلة اللبنانية بعشر طائرات جديدة، فانه ليس معروفاً بعد مدى حظوظ «ايرباص» في اعقاب الشراكة بين الـ «ميدل ايست» و«الخطوط الجوية الفرنسية». لكن المشكلة الاكثر إلحاحاً هي كيفية تمويل الطائرات الجديدة. ويبدو أن محمد الحوت وحاكم «البنك المركزي»، رياض سلامة يحاولان اقناع المصارف اللبنانية بتمويل هذه الصفقة التي تقدر قيمتها، كما ذكرت «الميزان» في عددها الماضي، بحدود ٧٠٠ مليون دولار.

لكن كبار المصرفيين في بيروت ينظرون بعين الشك الى تمويل مثل هذه الصفقة والناقلة اللبنانية تعاني من مصاعب مالية متراكمة. واشار هؤلاء المصرفيون الى ان المصارف التجارية اللبنانية، لن تقدم على مثل هذا التمويل الكبير الا بضمانات قوية من الحكومة ومن ادارة الـ «ميدل ايست»، لان المصارف تخشى من استمرار العجز في مالية الشركة مع استمرار التدخل السياسي في شؤونها.

اما المشكلة الاخرى بالنسبة الى المصارف اللبنانية، حتى لو وافقت على التمويل، ان القروض المطلوبة اكبر مما تتحمله بعض المصارف اللبنانية. لكن ذلك يصبح ممكناً في حال دخول مصارف اجنبية الى جانب المصارف اللبنانية في تمويل الصفقة...

وإزاء هذا الوضع فان بيوت الاستثمار، التي لها اهتمام بتمويل شركات الطيران، تنصح بعدم التورط في صفقة من هذا النوع لانه حسب رأي تلك البيوت من الافضل للشركات المتعبة مالياً كشركة الـ «ميدل ايست»، ان تستأجر الطائرات بدلاً من شرائها، لابقاء تكاليفها منخفضة.

والمعروف ان الـ «ميدل ايست» في عهد ادارة خالد سلام السابقة قد عكفت على مثل هذه السياسة باستئجار طائرات من «الخطوط الجوية السنغافورية» بقيمة ٤٠ مليون دولار مما ادى الى اثارة اتهامات مالية رافقت تلك الصفقة ودعت الى إقالة ادارة سلام ومن معه.

الميزان AL-MIZAN
يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

ارغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد: ..... لمدة: .....

طبه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

المملكة البريطانية المتحدة		في الخارج	
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	للطلاب والجمعيات	٢٠ دولاراً
للأفراد	١٠٠ جنيه	للأفراد	١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات	١٠٠٠ جنيه	لمؤسسات والشركات	١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: PROXIMA. The Networking People Ltd

٣٧٨ مليون دولار بالعملات الاجنبية و٩٧ ملياراً بالليرة اللبنانية

الشيكات المرتجعة عكست اتجاه الدولرة!

❐ اظهرت حركة غرفة المقاصة بالليرة اللبنانية والعملات الاجنبية في «مصرف لبنان المركزي» زيادة عدد الشيكات الاجمالية في النصف الاول من ١٩٩٨ حتى حزيران/ يونيو الماضي بالمقارنة مع الفترة ذاتها من ١٩٩٧، بواقع ٤,١٨٪ وزيادة في قيمة الشيكات بواقع ١١,٦١٪.

وفي حين زاد عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٦,٨٤٪ زادت قيمتها ٦,٤٦٪ فقط.

اما الشيكات المتقاصة بالعملات الاجنبية فزادت عدداً ٦,٤٧٪ وقيمة ٠,٨٠ ,١٥٪.

واظهرت الارقام ان عدد الشيكات المرتجعة في النصف الاول من ١٩٩٧ بلغ ١٣٣ الفا و٩٢١ شيكا قيمتها ٦٧٢ مليار ليرة، بينما بلغ عدد الشيكات المرتجعة بالعملات الاجنبية ١١٤ الفا قيمتها مقومة بالدولار الاميركي ٣٧٨ مليوناً.

وسجلت تلك الشيكات نحو ٨٥,١٣٪ من الشيكات المرتجعة الاجمالية.

ويعكس استنثار العملات الاجنبية بحركة الشيكات المتقاصة الاجمالية مقارنة بالليرة اتجاه الدولرة الطاغي في الاقتصاد والحركة المصرفية، وخصوصا الودائع والتسليفات.

تقرير البنك المركزي

هنا نص تقرير مصرف لبنان:

«سجلت حركة غرف المقاصة بالليرة اللبنانية والعملات الاجنبية حتى شهر حزيران/يونيو ١٩٩٨ تبادل خمسة ملايين و٣٥٨ الفا و٥٠٦ شيكات، قيمتها ٢٢٢٩٧ مليار ليرة في مقابل خمسة ملايين و١٣٢ الفا و٥٠٢ شيك في الفترة ذاتها من ١٩٩٧ قيمتها ١٩٩٧٩ مليار ليرة اي بنسبة زيادة بالقيمة بلغت ١١,٦١٪ وقدرها ٢٣١٨ مليار ليرة، وبالعدد ٢١٥ الفا و٤ شيكات اي بنسبة ٤,١٨٪.

١ ـ بالليرات اللبنانية:

بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية نحو مليون و٥٩٤ الفا و٧٨٥ شيكا اي ما نسبته ٢٩,٧٦٪ من اجمالي عدد الشيكات المتقاصة. وبلغت قيمتها ٥٣١٣ مليار ليرة تشكل ٢٢,٨٣٪ من مجموع قيمة الشيكات الاجمالية. وكان عدد الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية خلال الفترة ذاتها من ١٩٩٧ نحو مليون و٦٠٨ آلاف و٢٠١ شيك قيمتها ٤٩٩١ مليار ليرة. مما يعني انخفاض عدد الشيكات خلال النصف الاول من ١٩٩٨ بنحو ١٣ الفاً و٤١٦ شيكا اي ما نسبته ٠,٨٤٪ مقابل زيادة من حيث القيمة بمبلغ ٣٢٢ مليار ليرة اي ما نسبته ٦,٤٦٪.

٢ ـ بالعملات الاجنبية:

وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الاجنبية مقومة بالدولار الاميركي حتى حزيران/يونيو ١٩٩٨ نحو ثلاثة ملايين و٧٦٣ الفا و٧٢١ شيكا، قيمتها ١١١٦٦ مليون دولار في مقابل ثلاثة ملايين و٥٣٥ الفا و٢٠١ شيك في ١٩٩٧ قيمتها ٩٧٠٣ ملايين دولار. اي بزيادة ٢٢٨ الفا و٤٢٠ شيكا خلال ١٩٩٨، بما نسبته ٦,٤٧٪. اما الزيادة من حيث القيمة فبلغت ١٤٦٣ مليون دولار ونسبتها ٠,٨٠ ,١٥٪.

الشيكات المرتجعة

اما الشيكات المرتجعة حتى حزيران/يونيو ١٩٩٨ فبلغ عددها ١٣٣ الفا و٩٢١ شيكا قيمتها ٦٧٢ مليار ليرة، في مقابل ١٢٣ الفا و١٥٩ شيكا مرتجعا حتى حزيران/يونيو ١٩٩٧ قيمتها ٦٥٦ مليار ليرة. بمعنى آخر ارتفع عدد الشيكات المرتجعة حتى حزيران ١٩٩٨ بما عدده ١٠ الاف و٧٦٢ شيكا، وما نسبته ٨,٧٤٪. ومن حيث القيمة، ارتفعت بمبلغ ١٦ مليار ليرة ونسبتها ٢,٤٤٪.

وكان عدد الشيكات المرتجعة بالعملات الاجنبية خلال النصف الاول من ١٩٩٨ نحو ١١٤ الفا و٣ شيكات قيمتها ٣٧٨ مليون دولار اميركي. في حين بلغت قيمة الشيكات المرتجعة بالليرات اللبنانية نحو ٩٧ مليار ليرة وعددها ١٩ الفا و٩١٩ شيكا، وشكلت الشيكات المرتجعة بالعملات الاجنبية ٨٥,١٣٪ والشيكات بالليرة اللبنانية ١٤,٨٧٪ من **الشيكات المرتجعة الاجمالية.**

وقياسا بمجموع حركة المقاصة، شكلت الشيكات المرتجعة خلال النصف الاول من ١٩٩٨ ما نسبته ٢,٥٠٪ من حيث العدد في مقابل ٢,٣٩٪ في الفترة ذاتها من ١٩٩٧. في حين تراجعت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث القيمة الى ٣,٠١٪ بدلا من ٣,٢٨٪ في ١٩٩٧. ويأتي هذا التراجع بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الشيكات المتقاصة في ١٩٩٨ من حيث العدد والقيمة بالعملات الأجنبية.

من وراء عملية تفخيخ معركة رئاسة الجمهورية؟

المهاترات الجنبلاطية ـ الحريرية تعيد تشكيل الأوراق المسيحية!

تحليل سياسي:

لم ينشغل اللبنانيون هذه المرة بمعركة رئاسة الجمهورية، على الرغم من إقتراب موعدها، مع أنهم في العادة يفتحون معركة الرئاسة قبل سنة أو أكثر من إنتهاء ولاية الرئيس. والواقع أنّ بعضهم قد حاول فتح معركة الرئاسة مبكراً ليصطدم بتحفظات من المرجعيات العليا في دمشق، التي تمنت إرجاء الموضوع الى الخريف.

وقد يكون أنّ عدم حماس اللبنانيين هذه المرة لانتخابات الرئاسة، مرده الى قناعة ضمنية بأنّ «التمديد» للرئيس الياس الهراوي ما زال الاحتمال الارجح، على الرغم من تأكيدات من هنا وهناك، بأن البلاد سوف تشهد رئيساً جديداً في وقت قريب.

وهذا يفسّر تصميم الدولة اللبنانية على إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية لصرف طاقة اللبنانيين في تلك الانتخابات المحلية، بدل انصرافهم الى الشأن الكبير، الذي لا يعنيهم لا من قريب ولا من بعيد.

ثم جاءت المعارك السياسية الجانبية لتفتح أبواباً جديدة للانصراف عن مسألة الانتخابات الرئاسية، فقد انشغل اللبنانيون برحلة رفيق الحريري الى الولايات المتحدة والتكهنات التي دارت حولها، ولا سيما أنّ رئيس الحكومة أطلق مفاجأة في نيويورك أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس، بقوله أنّ الرئيس السوري حافظ الاسد، سوف يزور لبنان خلال الاشهر القليلة المقبلة، موحياً بأنّ تلك الزيارة سوف تكون قبل إنتخابات الرئاسة اللبنانية.

ثم دخلت البلاد في معركة إنشطار داخلي حول عودة المهجرين الى قراهم ودساكرهم بين وليد جنبلاط، وزير المهجرين، ورفيق الحريري، رئيس الحكومة، حيث إتّهم جنبلاط بحجب الاموال عن «صندوق المهجرين»، الامر الذي عطّل عملية العودة، بينما ألقى الحريري الملامة والمسؤولية على جنبلاط، لأنّه بَدّدَ أموال الصندوق، ولم ينفقها في «الوجهة المطلوبة».

وإضافة الى لغة الاتهامات والاتهامات المضادة بين *الفريقين، بلهجة قاسية تذكر اللبنانيين باللهجة التي قذف بها المرحوم كمال جنبلاط*، في وجه رئيس الحكومة عبد الله اليافي في أواخر الخمسينات، فإن مهاترات الحريري ـ جنبلاط هذه المرة داخلتها نغمة طائفية ومذهبية غير مباشرة بين السنّة والدروز، حيث شنّ مفتي جبل لبنان محمد علي الجوزو، الوثيق الصلة بالدوائر السعودية والحريرية، حملة شعواء ضد الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، داعياً الى فصل «إقليم الخروب» ذي الاغلبية الاسلامية السنية عن الشوف الماروني ـ الدرزي. وبرر الجوزو هذه الحملة الطائفية الانفصالية بالقول أن وليد جنبلاط يمارس هيمنة طاغية على المنطقة سياسياً واقتصادياً.

لكن القوى السياسية والوطنية في المنطقة شجبت الدعوة الانفصالية التي أطلقها الجوزو، ووصفتها بأنّها جزء من خطة صهيونية ودعوة طائفية مشبوهة تتعارض مع الدستور اللبناني، وتفضي الى تقسيم لبنان الى مناطق طائفية... بل إن النائب زاهر الخطيب قال إنّ دعوة الجوزو خطيرة من الناحية الوطنية لانها تتعارض مع «الوفاق الوطني».

والمعروف أنّ وليد جنبلاط قد تضايق من مداخلات الحريري في «إقليم الخروب» خلال الانتخابات البلدية والاختيارية الاخيرة، حيث تحالف رئيس الحكومة مع «الجماعة الاسلامية» التي يقال أنّ السعودية تموّلها أيضاً ضد المرشحين الجنبلاطيين، فحقق تحالف الحريري والجماعة فوزاً ملحوظاً في «إقليم الخروب».

ويبدو أن هذا هو السبب الحقيقي وراء الحملة الجنبلاطية على الحريري، وأن إثارة مشكلة المهجرين كانت بمثابة ذريعة مؤاتية سياسياً لاستقطاب المسيحيين ضد الحكومة.

إلاّ أنّ هذه المعركة الجنبلاطية ـ الحريرية لم يطل مفعولها، بحدوث تطورات أشد خطورة على الامن الداخلي منها. وفيما أعلنت الدوائر الامنية عن إكتشاف عدد لا يستهان به من شبكات التخريب والاتصال بإسرائيل، موجهة التهمة الى بقايا فلول «القوات اللبنانية» المنحلة، بقيادة سمير جعجع، والى مركز خارجي لها في أستراليا، بدا وكأنّ هناك معركة داخلية قوامها التجاذب على القوى المسيحية، حيث حرص وليد جنبلاط في «مؤتمر المهجرين» الذي عقده في بيت الدين لمهاجمة الحريري، على إستقطاب وجوه مسيحية تقليدية غابت عن الجبل فترة طويلة، في مقدمها دوري شمعون، رئيس «حزب الوطنيين الأحرار»، وأركان حزب «الكتائب اللبنانية»، في وقت كان الحريري يحاول إستقطاب بقايا «القوات اللبنانية» بأخذ مرشح لهم على لائحة بلدية بيروت.

ولهذا تشير مصادر الحريري، من طرف خفي، الى أنّ تحميل مسؤولية التفجيرات التي حدثت على مقربة من السفارة الاميركية في «عوكر» الى الارتباطات القديمة لـ «القوات اللبنانية» بإسرائيل، إنّما هو مجرد ذريعة لاخفاء النيات الحقيقية الكامنة وراءها.

وأياً كان الامر، فإنّ إعادة طرح الوجود الاسرائيلي الفاعل داخل لبنان، في وقت بدا أنّ الامر قد إستتب للسوريين نهائياً، وفي خضم الخلاف العميق المستحكم بين القوى الاقليمية حول «عملية السلام»، تعيد من جديد إظهار لبنان وكأنّه مهدد بالعودة الى حرب بالواسطة تجعله مرة ثانية ساحة للصراع الاقليمي بأدوات داخلية.

وذلك تثبيتاً للمقولة التاريخية التي تصف لبنان بأنه «بلد صغير ومشكلة كبيرة»!

ولو توقف الامر عند مسألة الاعلان عن وجود شبكات إسرائيلية تعمل على تعكير صفو الامن في لبنان، لكان من الاسهل فهم حركة الصراع الاقليمي داخل لبنان، لو صح ذلك. لكن الامر تعدى نواحي الامن السياسي الى الامن الاجتماعي في منطقة محدّدة من لبنان أو على الاصح جبل لبنان، وفي منطقة المتن تحديداً، حيث جرت جرائم قتل وسرقة عديدة خلال فترة وجيزة.

وتقول مصادر سياحية في بيروت، أن تلك الجرائم غير المفهومة، فعلت فعلها في إفساد موسم الاصطياف، خصوصاً لجهة إبعاد الخليجيين من القدوم الى الربوع اللبنانية، حيث إختاروا الاصطياف في منطقة «برمانا» و«بيت مري»، بدلاً من مناطق «عاليه» و«بحمدون» و«حمانا» كما كان الحال قبل الاحتراب الداخلي.

ومما أثار المخاوف الخليجية بشكل خاص، مقتل ضابط إستخبارات بحريني في منطقة «بيت مري» في ظروف غامضة، وإصرار فارس بويز، وزير الخارجية، على أنّ البحريني القتيل هو «ضابط إستخبارات» مهمته مراقبة المعارضة البحرينية في لبنان، في وجه نفي المنامة لكون القتيل يعمل في أجهزتها!

أما أوساط الحريري فإنّها تشير، من طرف خفي كالعادة، الى أنّ تلك «الحوادث الامنية»، التي ظهرت فجأة غايتها الحقيقية هي «تطفيش» الخليجيين من لبنان، وبالتالي الاستثمارات الخليجية بغية إضعاف رئيس الحكومة الذي يعتبر نفسه ممثلاً للخليج والخليجيين.

وهذه المقولة الحريرية، التي تشير الى وجود «جهات» معروفة ومعلومة، تريد أن تضع حداً للبنان الخليجي، تؤكد بدورها إمكانية عودة لبنان الى وضعه السابق كساحة لتصفية الحسابات الاقليمية. فالخليج، بالواسطة إن لم يكن مباشرة، هو طرف إقليمي في لبنان، يكبر وجوده ويصغر تبعاً لهبوب الرياح الشرقية أو الغربية. وإذا صح ذلك، فإنّه يشير الى أنّ هناك رياحاً سموماً تهب في وجه الحريري من حيث لا يدري ولا يتوقع. ويشير أيضاً الى تأكيد المقولة السابق ذكرها، أي «البلد صغير والمشكلة الكبيرة»!

وحتى تريد مصادر الرياح تلك، أياً كانت وجهة هبوبها، تأكيد هدفها، على قول الحريريين، جرى إكتشاف السيارة المفخخة في صيدا قبل إنفجارها.

ويقول الحريريون في الخارج أنّ السيارات المفخخة عادة لا يكتشفها سوى واضعيها، وأن وضعها في صيدا هو رسالة مباشرة للحريري!

منذ زيارة الحريري الى الولايات المتحدة الاميركية في حزيران/يونيو الماضي، خفت نغمة «التمديد» للرئيس الياس الهراوي، فتردد في الاوساط السياسية أنّ الحريري فاتح واشنطن بموضوع الرئاسة المقبلة داعياً الى تبني ترشيح قائد الجيش العماد إميل لحود.

وكان الحريري قد أخذ، قبل سفره الى واشنطن بمدة قصيرة، يشير الى أنّ «التمديد» للرئيس الهراوي ليس وارداً!

وتقول الاوساط السياسية في بيروت أن هذا الموقف السلبي للحريري من «التمديد»، هو من الاسباب الجوهرية لتوتر العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

ويذهب البعض الى القول بأن رفيق الحريري يقف وراء الحملات الاعلامية التي تطاول رئيس الجمهورية. وهي الحملات التي إنتهت، كما هو معروف، بالصفعة الرئاسية على خد حسن صبرا، صاحب مجلة «الشراع» الذي شنّ حملة شعواء ضد الرئيس الهراوي أشهرها مقال بعنوان: «يا رايح كثر القبايح». والمعروف أن حسن صبرا هو من أركان الحريري وترشح على لائحته وسقط في الانتخابات النيابية الاخيرة. وهذا ما صورته «الميزان» كاريكاتورياً على صفحتها الاولى في العدد الماضي تحت عنوان: «صفعة للحريري على خد حسن صبرا». كل ذلك إعطى إنطباعاً بأن «التمديد» الثاني

للرئيس الياس الهراوي، أصبح في طي الغيب ولم يعد وارداً. كذلك لم يظهر على الرئيس الهراوي نفسه حماس لـ «التمديد» مرة ثانية، ومنهم من يقول أن الرئيس الهراوي ما كان ليتصرف كما تصرف إزاء حسن صبرا لو أنّ حسابات «التمديد» واردة في ذهنه.

غير أن فكرة «التمديد» أخذت دفعة مشجعة وغير منتظرة من نبيه بري، رئيس مجلس النواب، الذي قال أن «التمديد» ما زال إحتمالاً وارداً، الامر الذي أعاد معركة الرئاسة الى نقطة الصفر.

ومع أنّ الرئيس نبيه بري حاول التخفيف من مدلولات تصريحه، فإنّ العارفين ببواطن الامور في بيروت يقولون أنّه على الرغم من كل المظاهر المعاكسة تبقى حظوظ «التمديد» أرجح من حظوظ «اللاتمديد»!

لكن السوابق التاريخية تشير الى أن الرؤساء عندما يتحدثون بإصرار عن زهدهم بالرئاسات وعزوفهم عنها، إنما يؤكدون بطريقتهم الخاصة رغبتهم الجامحة فيها.

وما ينطبق على الرئيس الهراوي في موضوع الزهد الذي يخفي رغبة جامحة، ينطبق على الحريري الذي حاول من خلال الوزير محسن دلول الإيحاء بأنه غير راغب في البقاء في رئاسة الحكومة بسبب ما يتعرض له من حملات وصفت بأنها «متجنية ومغرضة». لكن الحريري ما لبث بطرق مختلفة أن أظهر «رغبة مشروطة» للبقاء في رئاسة الحكومة، هي في الواقع عملية ابتزاز جديدة، للبنان وسوريا معاً هذه المرة. فهو يتوخى من هذا الابتزاز تحسين مواقعه في العهد المقبل، وإطلاق يده في الحكم، والتأثير على انتخاب الرئيس الجديد حسب المواصفات التي تناسبه. ومن أبرز الملامح الابتزازية لموقف الحريري المفضوح، القول بأن فشل حكومته في المرحلة السابقة يعود الى حرمانها من الصلاحيات الاستثنائية. أو بكلام آخر، إنه يطالب بالإلغاء العملي لمجلس النواب، مما يفسر اللهجة الحاسمة في موقف الرئيس نبيه بري ضد مثل هذا التوجه، فأعطى رئيس المجلس انطباعاً بأنّ التمديد هو الأرجح، لأن حكومة الحريري لم تحصل على صلاحيات استثنائية في عهد الهراوي السابق، ولن تحصل عليها بيقائه في الرئاسة الأولى.

وفي الوقت الذي يرى فيه المراقبون للخريطة السياسية اللبنانية، أن الحالات الامنية الاخيرة،(إبتداء من تفجيرات القذائف، الى السيارات المفخخة، الى الاعتقالات العشوائية، والكشف عن شبكات للتجسس والتخريب، وإنتهاء بحوادث جرائم القتل والسطو والنهب والتعديات على الاملاك الخاصة في جبل لبنان)، تقوي حظوظ قائد الجيش الجنرال إميل لحود، باعتبار أن مظاهر الفلتان الامني هذه بحاجة الى حكم قوي بقبضة حديدية، يثبت الاستقرار والامن ويمنع إنزلاق البلاد من جديد الى حالة الصراع السابقة.

لكن منهم من يعطي مثل هذا التفسير مدلولاً مختلفاً في الاطار ذاته، أي أنه إذا كانت الحوادث الامنية تقوي حظوظ قائد الجيش، فإنّ ذلك يثير شبهة ما حول تلك الحوادث من حيث أنّها قد تكون مفتعلة من الدوائر الامنية العسكرية لهذه الغاية. بمعنى أنّ تلك الاختلالات الامنية المتلاحقة والمفاجئة هي عملية «تفخيخ» لانتخابات الرئاسة. وأياً كان الامر فإنّ ذلك له إنعكاس مباشر على الخريطة السياسية المسيحية في لبنان. ذلك أنّ الحملة المستجدة على «القوات اللبنانية» في هذا الاطار الامني يمكن فهمها على وجهين:

وجه ينبي، بأن «القوات اللبنانية» أصبحت مستهدفة للتصفية النهائية.

ووجه يظهر العملية بأنّها عملية ضغط للاحتواء والتدجين وإدخال «القوات اللبنانية» بصيغة جديدة على مسرح السياسة والحكم في مرحلة العهد المقبل.

وقد حركت تلك الاستهدافات الغامضة ضد «القوات اللبنانية»، الوضع المسيحي وخلطت أوراقه بحيث دبّت الحياة من جديد في جسد «حزب الكتائب اللبنانية» المشلول سابقاً، بعدما استولت «القوات اللبنانية» في السابق على قواعده الناشطة، فبدا كأن هناك عملية إعادة تأهيل لـ «الكتائب»، ظهرت بوادرها بالغزل الجنبلاطي ـ الكتائبي منذ مؤتمر بيت الدين للمهجرين!

فحساب وليد جنبلاط في المسألة الكتائبية دقيق للغاية، لأنّه لا يستطيع التعاون مع «القوات اللبنانية»، ولو أنها أقوى سياسياً من «الكتائب»، وبالتالي فإنّ تقوية ساعد «الكتائب» تخدم هدفين جنبلاطيين أساسيين:

أولهما، الظهور بمظهر المتحالف الاستراتيجي مع قوة مسيحية أساسية.

ثانيهما، إضعاف «القوات اللبنانية» التي يعتبرها منافساً أساسياً له في جبل لبنان، تستطيع إنتزاع زعامة الجبل منه في حال تغير الظروف الاقليمية.

ويبدو أنّ أعراض التنشيط لـ «الكتائب» قد حركت من جديد القوة المسيحية التقليدية المنافسة وهي حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية»، بقيادة العميد ريمون إده، الذي يعتبر من أشد المسيحيين إنتقاداً لـ «الكتائب» و«القوات» معاً. ويحملهما القسط الاكبر من مسؤولية إنهيار الدولة اللبنانية. وبهذا يكون حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية»، الذي عقد أركانه أخيراً إجتماعاً مطولاً مع العميد في مقر إقامته القسري في باريس، لاعادة النظر في توجهاته، قد تراجع عن «الموقف السلبي» السابق، الذي مثله العميد نفسه لجهة عدم الانخراط الفاعل في النشاط السياسي اللبناني بحجة أنّ لبنان في وضعه الحالي مسلوب الارادة وواقع تحت الاحتلال.

لكن مصادر كتائبية قالت لـ «الميزان»، أن عودة حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية» الى الساحة السياسية اللبنانية في مواجهة حزب «الكتائب اللبنانية»، ليست بعيدة عن العلاقة «الايجابية» و«الوطيدة» بين العميد ريمون إده وبين رئيس الحكومة رفيق الحريري، وأنه ربما كان للجهات الفرنسية، القريبة أصلاً من الطرفين، دور في تشجيع خطوة العميد كحليف محتمل للحريري في الوسط المسيحي حيث الاتجاه المسيحي العام ما زال يقوم على معارضة الحكومة الحريرية وسياستها.

وإذا صح ذلك فإنّ الحريري هو المستفيد الاكبر لأنّ حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية»، ليس له ما يربحه في التحالف مع رفيق الحريري ضد بقية القوى السياسية، وخصوصاً تلك التي يمثلها وليد جنبلاط ونبيه بري.

مع أنّ الوسط السياسي اللبناني ما زال متحفظاً إزاء الشخصيات المرشحة للرئاسة والتي لم يطلّ من بينها أحد حتى الآن، بسبب غموض مسألة «التمديد» و«اللاتمديد»، فإنّ السياسيين اللبنانيين راحوا بدلاً من ذلك يحددون المواصفات المرغوبة في الرئيس العتيد.

ومن أهم المواصفات التي ينادي بها السياسيون ثلاث:

١ ـ أن يكون الرئيس المقبل قوياً، فيستطيع وضع رئيس الحكومة عند حدّه.

٢ ـ أن يعيد ثقة المجتمع المسيحي بالدولة وبالتعايش وبالوفاق الوطني.

٣ ـ أن يعمل على إقامة «دولة المؤسسات» و«حكم القانون» والمحافظة على النظام الديموقراطي والاقتصادي الحر، وصيانة الحريات العامة قولاً وفعلاً.

وكان سليمان فرنجية، وزير الصحة في حكومة الحريري، أشار الى النقطة الثانية بوضوح بعد لقائه البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير، في المقر البطريركي الصيفي في «الديمان» شمالي لبنان، حيث قال:

«إن الرئيس الجديد يجب أن يكون وطنياً لبنانياً وقومياً عربياً قادراً على دفع طائفته الى دعم الدولة... وليس لنا أي مرشح محدد لكننا ندعم أي مرشح يتحلى بمثل هذه المواصفات».

من هذه المواصفات الثلاث، ينادي الحريري بواحدة هي «دولة المؤسسات»، لكن مفهومه لدولة المؤسسات هو مفهوم غير ديموقراطي لأنه يقصد به تحديداً إضعاف السياسيين ومنعهم من ممارسة دورهم الرقابي بحجة أن مداخلاتهم هي التي تضعف دولة المؤسسات!

الأردن

بسبب افتقارها الى استراتيجية متناسقة للخصخصة

زلة قدم الحكومة في قطاع الاتصالات زعزعت ثقة المستثمرين الأجانب بالمملكة!

كشف مسؤولون ورجال اعمال في عمان، ان صانعي القرار في المملكة الهاشمية يسعون لانقاذ صفقة مهمة لخصخصة «شركة هاشم/١ للاتصالات» بعدما اوشكت على الانهيار وهو ما وجه ضربة قوية الى ثقة المستثمر الاجنبي في المملكة.

وحتى الآن تواجه الصفقة عراقيل بسبب عوامل عدة تتركز اساساً في الافتقار الى وجود استراتيجية حكومية متناسقة بشأن الخصخصة وهو ما تواكب مع قرار اتخذ على مستوى حكومي عال لنقل محطة لاتصالات الاقمار الصناعية الى شركة «هاشم/ ١» المملوكة للقطاع الخاص قبل شهرين.

وأقر مسؤول على شأو ودراية امام «الميزان» بأن «صفقة خصخصة قطاع الاتصالات بالكامل واجهت عراقيل اضرت بمصداقية الحكومة وصورتها امام المستثمرين».

وتأسيس «هاشم/ ١» يهدد بتقويض الوضع الذي تتمتع به شركة الاتصالات الاردنية المملوكة للحكومة التي تحتكر دوائر الاتصالات الدولية حتى سنة ٢٠٠٢.

وكان هذا الوضع هو الجائزة الرئيسية لمجموعتي شركات دوليتين انسحبتا من تقديم عطاءات لشراء حصة في الشركة كمستثمرين استراتيجيين.

ويقول محللون في عمان لـ «الميزان» على دراية بالصفقة ان قرار السماح لـ «هاشم/١» بالتعامل مع البيانات والاتصالات الهاتفية الدولية، يلغي البنود الاصلية لصفقة شركة الاتصالات الاردنية كما حددتها مذكرة تفاهم لـ «ميريل لينش» الاميركية، التي عينتها «مصرف تمويل الصادرات»، وهو شريك محلي لتولي دور المستشار المالي للبيع.

ويقول هؤلاء المحللون ان خطوة ايجاد شركة منافسة اصاب بالاحباط مجموعتي «كيبل اند وايرلس» البريطانية و«ساذرن بيل» الاميركية... وهما الشركتان الوحيدتان اللتان بقيتا في السباق من بين اربع شركات تقدمت بعطاءات لشراء حصة قدرها ٤٠٪ من اسهم الشركة عرضتها الحكومة للبيع على المستثمرين الاجانب.

وخرجت من المنافسة شركة ايطالية واخرى يونانية وهو ما جعل منتقدين يقولون ان ذلك اضعف موقف الحكومة في المساومة مع الشركتين الباقيتين.

ولم يثلج مقدمو العطاءات اي ايضاح لقرار اقامة «هاشم/١» وهو ما القى بشكوك على امكانية مضي صفقة التخصيص قدما من دون ضمان حكومي قوي بأن شركة الاتصالات الجديدة لن تعرض دور شركة الاتصالات الاردنية للخطر.

غير ان قرارا مفاجئاً اتخذه مجلس الوزراء بتعيين علي شكري، وهو مسؤول كبير للاتصالات في الديوان الملكي كان يدير «هاشم/١» في منصب الرئيس الجديد لشركة الاتصالات الاردنية، اثار آمالاً بين المستثمرين بأن الحكومة تريد اصلاح الضرر الذي وقع.

ويقول مسؤولون ان برنامج انقاذ يجري صوغه حاليا يجعل «هاشم/١» جزءاً من صفقة خصخصة شركة الاتصالات الاردنية وفق برنامج للتملك او الاستثجار لم يتم الانتهاء منه بعد.

ومن المؤكد الآن ان تجري اعادة النظر في العرض الاصلي الذي قدمته الشركة الاميركية وقيمته ١٦٠ مليون دولار لشراء حصة ٤٠٪ من اسهم الشركة، وعرض يبلغ ضعفي هذا الرقم تقريباً قدمته الشركة البريطانية.

ويقول خبراء اتصالات ان شركة «برايس ووترهاوس» البريطانية للاستشارات، قدرت قيمة اصول الشركة بنحو ٨٦٠ مليون دينار (١.٢ مليار دولار). وتعكف الشركة البريطانية منذ سنة ١٩٩٥ على اعادة تنظيم قطاع الاتصالات الاردني بما في ذلك جعل سياسة شركة الاتصالات الاردنية تخضع لمزيد من الاعتبارات التجارية.

وتواجه حكومة عبد السلام المجالي هجوماً حاداً في البرلمان من نواب يعارضون «الخصخصة» التي يرون انها تؤدي الى هيمنة اجنبية على الاقتصاد. وهي تسعى جاهدة الى اقناع رأي عام متشكك بصفقة خصخصة قطاع الاتصالات.

وتقول مصادر استثمارية ان الحكومة تنظر في خيارات اخرى من بينها طرح اكتتاب عام اذا لم تتمخض المفاوضات مع الشركتين الاميركية والبريطانية عن البنود الافضل التي ترغب فيها.

غير ان أغلب المسؤولين يريدون انقاذ صفقة شركة الاتصالات الاردنية، ويقولون ان التخلي عنها من شأنه ان يلحق ضرراً فادحاً بثقة المستثمرين الاجانب، الذين يرون في الصفقة اختباراً لاستعداد الحكومة للانفتاح امام الاستثمار الاجنبي.

وهم يشيرون الى الايقاع المتسارع لعولمة الاتصالات، مما يعني ان الاردن قد يحصل على عروض اقل جاذبية اذا ما اضطر لاعادة طرح الصفقة مرة اخرى.

وفشل الصفقة سيوجه ضربة قاسية لثقة المستثمرين الاجانب في المملكة التي واجهت انتقادات من كل من «صندوق النقد» و«البنك الدوليين بسبب تباطؤ الحكومة في تنفيذ برنامج الخصخصة.

وصفقة شركة الاتصالات الاردنية هي صفقة الخصخصة الكبيرة الوحيدة في الطريق غير البيع المزمع لحصة قدرها ٣٣٪ من اسهم «شركة مصانع الاسمنت الاردنية».

ويأتي ذلك في وقت بدأت فيه الحكومة جولة تفاوض مع «منظمة التجارة العالمية» في محاولة للانضمام الى تلك المنظمة الدولية.

ويعول المسؤولون الاردنيون على هذه الجولة، لانها تنصب على بحث التفاصيل الفنية لقضايا رئيسية ستقرر مصير التفاوض في الجولات اللاحقة. وهذه القضايا، مدار البحث، تتعلق بالسياسة الزراعية، ومقدار الدعم المقدم للقطاع الزراعي، والسقوف الجمركية الخاصة بالسلع الزراعية وتخفيضها.

وفي مرحلة متقدمة من المفاوضات سيتم بحث الامور المتعلقة بالقطاعات الخدمية.

وقد تم تكليف مكتب استشاري محلي بمعونة من «الوكالة الاميركية للانماء الدولي» باجراء دراسة للتشريعات والانظمة ومختلف النواحي المتعلقة بالخدمات تمهيداً للمفاوضات.

واوضح الدكتور محمد الحلايقة، الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة، ان اجتماعا للخبراء عقدته الوزارة مؤخراً تناول المعالم الرئيسية لوثيقة السياسة الزراعية التي اعدت بمعونة خبيرة اميركية. واظهرت الوثيقة ان عمان ليس لديها دعم في هذا المجال مناقض لالتزاماتها مع منظمة التجارة العالمية. كما بحث الاجتماع وثيقة اخرى تخص سقوف التعرفة الجمركية، ووضع اجابات عن ٤٠٠ سؤال قدمتها ادارة «المنظمة».

واشار الدكتور الحلايقة الى وجود لقاءات تفاوضية ثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة الاعضاء في مجموعة العمل المكلفة بالاتصال بالاردن بهدف شرح السياسة الاقتصادية والانجازات التي حققها الاردن في مجال التشريعات والسياسات المالية والنقدية. ومثل هذه اللقاءات تسبق عادة المفاوضات الرسمية مع ادارة «منظمة التجارة العالمية».

واضاف ان الجانب الاردني اوضح في هذه اللقاءات ان لديه جدولاً زمنياً لوضع التشريعات المطلوبة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وكان الدكتور هاني الملقي، وزير الصناعة والتجارة، اعلن في وقت سابق انه سيكون بامكان الاردن الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» في منتصف سنة ١٩٩٩.

واضاف ان الحكومة ستتلقى مساعدة فنية من الولايات المتحدة لوضع تشريعات حول حماية حقوق الملكية الفكرية وفقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية.

واتخذت هذه المساعدات شكل تدريب الكوادر الاردنية وحوسبة اعمال الدوائر المعنية، بما فيها مديرية السجل التجاري في وزارة الصناعة، وايفاد الخبراء، والرقابة الحدودية على المستوردات التي تشملها حقوق الملكية الفكرية.

العراق

لأنه يسعف بغداد بصورة غير مباشرة ويخفف عن أنقرة أذى العقوبات

الأميركيون يغضون الطرف عن النفط العراقي المهرب بالقرب من قاعدة «انجرليك»!

يصف عائدون من جنوب تركيا التجارة المزدهرة بالنفط العراقي المهرب بانه «لعبة سياسية اميركية مزدوجة»، تفيد بغداد المعاقبة والمحاصرة بصورة غير مباشرة، وتخفف عن اقتصاد انقرة العاثر اصلاً من الاذى اللاحق به بسبب العقوبات المفروضة على بغداد في اعقاب حرب الخليج الثانية قبل ثماني سنوات.

على عتبات قاعدة «انجرليك» الجوية، حيث ترابط المقاتلات الاميركية لابقاء الرئيس صدام حسين ومن معه في الحكم تحت السيطرة، تتناثر علامات كتب عليها بخط اليد «وقود رخيص» في اشارة الى النفط المهرب من المصافي العراقية.

وعلى مرأى من الاميركيين، تصطف الشاحنات تملأ عطش المحركات بالنفط العراقي الرخيص من دون مخالصات وضرائب. وحتى الحافلات التي تنقل العسكريين الاتراك الى القاعدة، تعمل بوقود الديزل الذي تتسامح واشنطن، على ما يبدو، ازاء تهريبه من العراق.

على الرغم من التشدد في استمرار العقوبات.

ولم تكن هناك اشارة على استخدام عربات سلاح الجو الاميركي في القاعدة لوقود غير مسجل. ولم يجب المسؤولون العسكريون الاميركيون عن اسئلة مراسل «نيويورك تايمز» لما سأل ما اذا كان الجنود في القاعدة يستخدمون هم ايضا، اسوة بالاتراك، النفط العراقي المهرب، لاغراض عسكرية رسمية او خاصة. وان كان المراسل غمز من قناة «الوفرة» في النفقات في استخدام الوقود العراقي!

وتوجد في القاعدة نحو ٤٥ طائرة اميركية وبريطانية تحلق بصفة شبه يومية فوق شمال العراق لفرض حظر جوي يهدف لحماية المدنيين الاكراد في المنطقة من هجمات محتملة لقوات بغداد.

وينقل النفط من الحقول المحيطة بمدينة «كركوك» الى الشمال الذي يسيطر عليه الاكراد حيث يتولى فصيل كردي تنظيم بيعه الى ارتال من الشاحنات التركية.

وتكتسب التجارة غير الشرعية طابع الاتقان بصورة مطردة الى حد ازعج شركات النفط الدولية.

وافاد آتون الى لندن من جنوب تركيا ان سائقي الشاحنات الاتراك تنقلوا بنشاط عبر الحدود غير عابئين فيما يبدو بتهديدات للتجارة اطلقها الشهر الماضي متمردون اكراد اتراك.

واعترفت الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو الماضي بان العراق يهرب ما تصل قيمته الى نحو ١٠٠ مليون دولار من النفط سنويا عبر تركيا.

ومضت «نيويورك تايمز» في حزيران/ يونيو الماضي ايضا الى الزعم بان تجارة تهريب النفط يتولاها عدي الابن البكر للرئيس صدام حسين، وانه يقتطع حصة من غلة النفط المهرب لخزينة الدولة.

وتشكو شركات الوقود التركية والاجنبية لما تفقده من ارباح بسبب الوقود المهرب. ويباع اللتر من وقود الديزل العراقي حول قاعدة «انجرليك» مقابل ٩٠ الف ليرة تركية بالمقارنة مع ١١٧ الف ليرة للوقود المنتج من المصافي التركية.

والتجارة غير الشرعية اجبرت شركة «شل تركيا»، وهي فرع لشركة «شل الهولندية»، على اعلان بيع وحدتها الخاصة بمبيعات الوقود بالتجزئة وكذلك حصتها البالغة ٢٧٪ بالمصفاة الخاصة الوحيدة في تركيا.

وتظهر الاحصائيات ان استهلاك وقود الديزل غير المهرب في تركيا انخفض الى ٢,٤٨٥ مليون طن خلال الاشهر الخمسة الاولى من سنة ١٩٩٨ من ٢,٩٦٦ مليون طن خلال الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧. وكان الاستهلاك بلغ ٣,٠٥٨ مليون طن خلال هذه الفترة سنة ١٩٩٦.

وانخفض الاستهلاك السنوي غير العسكري لوقود الديزل في تركيا الى ٧,٤٢٩ مليون طن في سنة ١٩٩٧ من ٨,٤٩٢ مليون طن في سنة ١٩٩٦.

واعلنت حكومة مسعود يلماظ في تموز/ يوليو الماضي اجراءات لتشديد القيود على هذه التجارة التي تمثل مصدرا مهما للدخل في المنطقة الفقيرة بجنوب شرق تركيا، وهي منطقة يعصف بها صراع بدأ منذ ١٣ سنة بين القوات الحكومية والمتمردين الاكراد وأودى بحياة ٢٨ الف شخص.

ويمثل توزيع عائدات التهريب سببا رئيسيا للنزاع ايضا بين الجماعات الكردية العراقية المتناحرة والمعارضة لبغداد التي تتقاتل من وقت الى آخر من اجل اقتسام حصص هذه التجارة المزدهرة.

في المقابل، كشفت مصادر من وزارة النفط في بغداد أن الحكومة تحتاج الى ٨٠ مليون دولار لاصلاح خط انابيب النفط الواصل الى سوريا الذي لم يستخدم منذ القطيعة سنة ١٩٨٢، ولاعادته الى طاقته الاستيعابية الاصلية التي كانت تبلغ ١,٢ مليون برميل يومياً.

وكان عامر محمد رشيد وزير النفط، قد قال في وقت سابق، اثناء زيارته المفاجئة لدمشق، بأن خط الانابيب الواصل الى ميناء «بانياس» السوري سيفتتح بطاقة اولية مقدارها ٣٠٠ الف برميل يومياً عندما تستكمل الاصلاحات في غضون بضعة اشهر، وأن استئناف تدفق النفط لا يحتاج الى موافقات جديدة من الامم المتحدة. واضاف ان قرارات المنظمة الدولية السابقة اقرت الموانيء السورية كمنافذ للصادرات والواردات العراقية.

وكشف الوزير انه سيجري كذلك اقامة خط انابيب جديد يصل الى الساحل السوري بطاقة ١,٤ مليون برميل يومياً... الا انه توقف عن الكلام غير محدد لمساره.

وجرى بين بغداد ودمشق تفاهم ايضا على اقامة مصفاة نفط بطاقة ١٤٠ الف برميل يوميا في بانياس.

وتستخدم دمشق جزءا من خط الانابيب في تصدير النفط الخام من منطقة «دير الزور» الى «بانياس» على البحر المتوسط. كما تستخدم جزءا آخر لنقل الغاز الطبيعي مسافة ١٠٠ كيلومتر من محطات الضخ الى مصفاة في حمص.

وخط الانابيب يمكن اصلاحه خلال بضعة اشهر ليتوافق مع الطاقة الراهنة داخل العراق البالغة ٦٥٠ الف برميل يوميا. وأعادت دمشق وبغداد فتح الحدود بينهما امام التجارة في اواخر سنة ١٩٩٧ بعد قطيعة طويلة بين فصيلي حزب البعث المتنافسين في البلدين.

غير ان دمشق قصرت علاقاتها مع بغداد حتى الان على العلاقات الاقتصادية مقللة من شأن اي احتمال للتقارب السياسي.

إسرائيل

«جوردائيل» لا تنتظر السلام والعلاقات وتحول «البحر الميت» الى «بحر الحياة»

شركة إسرائيلية ـ أردنية للتصدير الى العراق وإيران!

تنوي شركة اسرائيلية ـ اردنية، تنتج وتعالج المواد المعدنية في البحر الميت، توريد منتوجاتها في سنة ١٩٩٩ الى العراق وايران والدول العربية التي ليست لها علاقات مع اسرائيل او داخلة في عمليات السلام.

وقال يوري بن حور، مدير الشركة، ان رجال الاعمال العراقيين والايرانيين قد اتصلوا بالشركة في الاردن وابدوا رغبتهم في الحصول على وكالات خاصة للتوزيع لمنتوجات الشركة في بلدانهم، متوقعاً ان يبدأ التبادل في الاشهر الاولى من السنة المقبلة.

وقال بن حور ان رجال اعمال من سوريا والسعودية ابدوا ايضاً رغبتهم في منتوجات الشركة وقال:

«انني ابلغ رجال الاعمال العرب في اجتماعاتي معهم في عمان، دعونا نشهر سلاحاً جديداً هو سلاح السلام لنفعل شيئاً به».

وكانت الشركة المذكورة، واسمها: «جوردانيل»، قد تأسست منذ سنتين وبدأت في صنع منتوجاتها في البحر الميت قبل سنة تحت ماركة «بحر الحياة». والملفت ان مبيعات الشركة بلغت عدة ملايين من الدولارات في سنة الواحدة.

وللشركة المذكورة ادارة مشتركة لها مقر في «اراد» الاسرائيلية وعمان، عاصمة الأردن، وتنتج موادها الاولية من الجانب الاردني من البحر الميت، حيث يستخرج الوحل ثم ينقل للمعالجة والتوضيب في معمل الشركة في اسرائيل. اما الاملاح فتجري معالجتها في معامل الشركة في عمان.

وتصدر هذه المنتوجات، ومنها الوحل للمنتجعات الصحية وانواع الاملاح، الى مراكز صحية عديدة في اوروبا واميركا الشمالية، كذلك اطلقت في الأونة الاخيرة مبيعات الى الصين وتايوان، وتباع حالياً كميات قليلة من منتوجات الشركة في دولة قطر وسلطنة عمان وامارة دبي.

ولا تخفي الشركة هوية منتوجاتها، اذ تكتب على علب التوضيب انها انتاج مشترك بين الاردن واسرائيل للمساعدة على اشاعة السلام في المستقبل بين شعوب الشرق الاوسط.

وكانت وزارة الداخلية الاسرائيلية قد وافقت اخيراً على مد خط للسكك الحديد بين البحر الميت والعقبة. وذلك لتسهيل صادرات البوتاس والاملاح وغيرها من المعادن. وغاية هذا الخط الذي يسير متعرجاً على طول الحدود الاردنية ـ الاسرائيلية، هي نقل المعادن من معامل البلدين على البحر الميت الى منطقة الخليج.

وقد قامت شركة يابانية هي «نيشو ابواي» باعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي ستجري مناقشته في الولايات المتحدة قريباً قبل عرضه على وزارة البنية التحتية الإسرائيلية للموافقة النهائية عليه.

لكن ناطقاً باسم تلك الوزارة قال ان معظم الخط المذكور سوف يسير على الجانب الاردني من الحدود وبالتالي فان صدور المناقصات سوف يتم حسب القانون الاردني.

وتقدر كلفة المشروع ما بين ٣٠٠ و٣٥٠ مليون دولار، وقال شاحارميدان، مدير تطوير الاعمال في الوزارة المذكورة، انه يأمل ان يتم هذا التمويل من قبل مؤسسات دولية بينها صندوق النقد والبنك الدوليين.

ويبدو ان هنالك مشاريع مكملة لخط البحر الميت ـ العقبة، منها اقامة خط فرعي يصل بين «البحر الميت» و«ناحال زين» في اسرائيل، وذلك لكي يسهل على الاردنيين استخدام الخط الرئيسي الممتد بين «ناحال زين» و«اشدود» للتصدير من خلال ذلك الميناء، على البحر الابيض المتوسط.

ومن ناحية ثانية، اعلن غابي كادوش، محافظ ايلات، عن خطة لاقامة منطقة صناعية مشتركة على الحدود بين اسرائيل والاردن، وصفه المحافظ كادوش بأنه يشبه «وادي سيليكون» في كاليفورنيا، هي طليعة مشاريع صناعية اساسية تدعمها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. وتقضي الخطة المذكورة باقامة المنطقة الصناعية في بلدة «عين ايفرونا» الاسرائيلية بين ايلات والعقبة على مقربة من المطار الاسرائيلي ـ الاردني المشترك.

وتشمل الخطة اقامة معامل للتكنولوجيا العالية والمقتضيات التكنولوجية ومختبرات للابحاث والتطوير واجنحة للعرض.

لكن المحافظ كادوش لم يحدد فترة زمنية لانجاز المشروع.

وكان هذا المشروع قد طرح في ندوة اسرائيلية ـ فلسطينية للاعمال شارك فيها ٢٠٠ شخصية من الفريقين بدعوة من منظمة «دورشالوم»، حيث وجهت انتقادات الى كل من الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية لتسببهما بخلق مناخ من عدم الاستقرار غير مؤات للاستثمار.

وقد اجرى ليور معيان، المدير العام لشركة «سيتيكس» الاسرائيلية اتصالات اولية مع عدد من المهندسين الفلسطينيين بغية التعاون المشترك في تطوير برامج الكومبيوتر.

سوريا

إزالة الحواجز الجمركية ستعرض المنتوجات المحلية لمنافسة حادة

دمشق الآتية للشراكة مع أوروبا مطالبة بإجراء تحويلات هيكلية في اقتصادها!

يجمع المحللون الاقتصاديون على ان مشروع الشراكة الاوروبية ـ السورية، متى ابرم، سيكون نقطة تحول في الاقتصاد السوري، بما يتضمنه ذلك من ضرورة اجراء تحولات هيكلية، *سواء تلك التي يستوجبها مشروع الاتفاقية، او تلك التي يجب ان تحدث* في البلاد لمواجهة الوضع التنافسي الجديد على المستويين الاقتصادي الكلي والجزئي.

ويشير هؤلاء المحللون الى واقع التبادل التجاري بين دمشق والمجموعة الاوروبية، حيث ان معدل نمو الواردات السورية يفوق معدل نمو الصادرات، مما يؤدي الى اتساع نطاق عجز الميزان التجاري السوري.

فخلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ تضاعفت قيمة المستوردات وتضاءلت قيمة الصادرات بمعدل ٩,٥٪ بحيث بلغ العجز ١١٪ سنة ١٩٩٢ و٢٤٪ في سنة ١٩٩٣ و٣٥٪ في سنة ١٩٩٤ قبل ان ينخفض الى ١٦٪ في سنة ١٩٩٥.

وفي الوقت الذي تصاعد فيه حجم الصادرات الزراعية خلال تلك الفترة بحوالى ٥٠٪ تقريبا وتراجعت المستوردات بنسبة ١٢,٥٪ فقد ارتفعت واردات قطاع الصناعة التحويلية باكثر من الضعف وانحسرت صادراته بمعدل النصف.

ويمثل النفط المرتبة الاولى بنسبة ٥٠ ـ ٦٠٪ من اجمالي الصادرات السورية.

ويتصف التبادل التجاري بين دمشق والاتحاد الاوروبي وفقا لاحصاءات التجارة الخارجية للفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ بان «الاتحاد الاوروبي» يعتبر العميل التجاري الاول بالنسبة الى دمشق اذ تستورد منه اكثر من ثلث اجمالي وارداتها وبمتوسط قدره ٣٦٪ للفترة المذكورة، وتصدر له حوالي ٦٠٪ من مجموع صادراتها بمتوسط قدره ٥٨٪. وحققت الحكومة السورية فائضا في ميزانها التجاري مع الاتحاد الاوروبي بنسبة ١٧٪ في سنة ١٩٩٣، و٣٤٪ في سنة ١٩٩٤، ثم ٣٩٪ في سنة ١٩٩٥. ويسيطر النفط بصورة ساحقة على بنية الصادرات السورية الى المجموعة الاوروبية ويشكل ٨٧٪ بالمتوسط خلال الفترة المذكورة من اجمالي صادرات سوريا للمجموعة، يضاف اليه القطن بنسبة ٣,٩٪ بينما لا تتجاوز منتوجات الصناعة التحويلية المتمثلة بالمنسوجات القطنية والالبسة نسبة ٣,٩٪ وكانت قد وصلت الى ٥,٧٪ في سنة ١٩٩٤ وانخفضت الى النصف ٢,٩٪ في سنة ١٩٩٥. اما الـ ٥٪ الباقية فتتشكل من تصدير «الجلود المدبوغة» و«الفوسفات» و«الصوف الخام» و«المعادن».

وبالمقابل يتسم هيكل الواردات السورية من المجموعة الاوروبية بهيمنة السلع والمنتوجات الصناعية التي تنطوي على قيمة مضافة عالية أو سلع نصف مصنعة. ويترافق مع ذلك انخفاض في تبادل المنتوجات الزراعية استيراداً وتصديراً. ويشكل نصيب «الاتحاد الاوروبي» من الواردات الزراعية السورية نسبة تتراوح بين ٣٨٪ في سنة ١٩٩٠ و١٤٠٪ في سنة ١٩٩٥، وتمثل الحبوب المكانة الاولى في سلم الواردات تليها المحاصيل الصناعية ثم المنتوجات الحيوانية.

اما الصادرات السورية الزراعية الى دول الاتحاد فتشكل نسبة ١٧,٥٪ من اجمالي هذه الصادرات في سنة ١٩٩٠ انخفضت الى ١٢٪ في سنة ١٩٩٤ حيث شكلت المحاصيل الصناعية ما يقرب من ٩٠٪ من صادرات سوريا الى هذه الدول.

واهم سمات مشروع اتفاقية الشراكة السورية ـ الاوروبية، في نظر المراقبين، هو الخفض التدريجي للحواجز الجمركية والعقبات التي تقف في وجه الانتقال الحر للسلع والمواد.

فمشروع الاتفاقية يتضمن انشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية اقصاها ١٢ سنة تبدأ من سريان مفعول الاتفاقية. وتتجسد القاعدة الاساسية التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة، في حرية تنقل السلع من دون حواجز او تمييز او خلل، حيث لا يجوز تطبيق اية رسوم جمركية او بنود كمية او ضرائب ذات اثر مماثل على الصادرات فيما بين الطرفين.

غير ان الاتفاقية لا تطبق مبدأ التحرير الشامل على المنتوجات والسلع كافة، بل تستثني منها منتوجات الصناعات الزراعية والغذائية بسبب سياسة «الاتحاد الاوروبي» الزراعية الحمائية، التي تستجيب لمجموعات الضغط في دول جنوب اوروبا (البرتغال ـ اسبانيا ـ اليونان) كما تميز الاتفاقية بين المنتوجات الصناعية من حيث ايقاع التحرير التجاري ومواعيده.

على ان التفاوت في مستويات النمو بين دول الاتحاد الاوروبي وسوريا يظل كبيراً، الامر الذي يفرض على الحكومة المبادرة في اعادة هيكلة اقتصادها واوضاعها لتتكيف مع الواقع الجديد الى جانب وجوب الغاء اي بنود كمية او ادارية حال سريان مفعول الاتفاقية، حيث يتوجب وفور سريان مفعول *الاتفاقية اجراء تحرير* كامل لاستيراد بعض السلع والمنتوجات من الاتحاد الاوروبي كالآلات والمعدات الصناعية غير المنافسة، التي لا يتم تصنيعها محلياً، من الرسوم الجمركية كافة او ما يماثلها وتشكل هذه حوالى ثلث مستوردات دمشق من الاتحاد.

وهناك منتوجات صناعية اوروبية اخرى تخضع للتحرير التدريجي مثل المواد الاولية والمدخلات التي تخضع لازالة تدريجية للرسوم والضرائب خلال سنوات خمس من تاريخ سريان الاتفاقية، وذلك بتخفيض ١٥٪ عند سريان مفعول الاتفاقية، وبتخفيض نسبته ١٥٪ سنوياً للسنوات الاربع الاولى، وبـ ٢٥٪ في السنة الخامسة.

وهناك منتوجات صناعية اوروبية منافسة للمنتوجات المحلية المحددة وهي تخضع لتخفيض تدريجي للرسوم والضرائب بمعدل ٨٪ حال سريان الاتفاقية وسنويا بالنسبة ذاتها للسنوات الاحدى عشرة و٤٪ خلال السنة الاخيرة للمنتوجات الصناعية الاوروبية الاخرى، ويبدأ تخفيض الرسوم والضرائب عليها بعد اربع سنوات من سريان الاتفاقية بمعدل ١١٪ سنويا خلال السنوات الثمان اللاحقة.

اما منتوجات الصناعات الزراعية والغذائية، فتخضع للضريبة الخاصة بما يسمى بالعنصر الزراعي. ويمكن لهذه الضريبة ان تكون رسما بمبلغ محدد او نسبة معينة من القيمة.

كما يمكن لدمشق ايضا ان تأخذ في الاعتبار العنصر الزراعي على المنتوجات الغذائية المستوردة من دول الاتحاد، وهو قد يكون رسما محددا او نسبة معينة من القيمة. وكما تخضع المنتوجات الزراعية بدورها الى لوائح جمركية على اساس التعرفات والحصص، وقد تضمنت الاتفاقية المعقودة مع تونس، كمثال على ذلك، تخفيضات تتراوح بين ٢٠ و٨٠٪ واحيانا على الغاء كامل، مع احتفاظ الاتحاد الاوروبي باتخاذ الاجراء المناسب اذا ما تم استيراد كميات معينة من بعض السلع الزراعية كزيت الزيتون التونسي حسب توازن السوق.

غزة ـ أريحا

تضاعف عددهم الى ٢٠٠٠ صياد بعد انسداد فرص العمل في تل أبيب

صيادو غزة سمكهم قليل لأن اسرائيل «تلفهم» بشباكها!

عندما يخرج الصيادون فجراً في غزة الى البحر بمراكب متهالكة تلطمها امواج قوية معربدة، فان مشقة انتزاع بعض الرزق من الاعماق لاعالة عائلاتهم الفقيرة هي في المرتبة الثانية بين همومهم.

فهمهم الاول الا يصيدهم الاسرائيليون. ومهما بكر الصيادون الى البحر، فانهم يدركون تماماً، ان زوارق الاسطول الاسرائيلي، تبث عيونها المسنونة، تتربص بهم، وتمنع عنهم لقمة العيش، باطلاق العيارات النارية في اتجاه المراكب في الهواء مرات وفي الماء مرات اخرى، لتخويف الصيادين الغزاويين ولاجبارهم على العودة من حيث اتوا...

وعلى الرغم من الاحتجاجات التي ساقتها «السلطة الوطنية»، فان الاسرائيليين يصرون على ان وجود زوارقهم قبالة ساحل غزة التابع لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني اصلا، حسب «اتفاقيات اوسلو»، يحول من دون قيام «ثوار» بتهريب اسلحة الى القطاع او استخدامه كقاعدة لهجوم من البحر ضد اسرائيل.

فهم يعتقلون الصيادين لانهم في كثير من الاحيان يخرجون عن مناطق محددة، وضعتها وزارة الدفاع الاسرائيلية، وابلغتها الى السلطة الوطنية.

لكن الصيادين يقولون ان هذه الترتيبات تسد امامهم ابواب الرزق، وتهدد حياتهم. ويشكون ان الاسطول الاسرائيلي يطاردهم ويلاحقهم حتى في المياه المعترف بها بانها منطقة صيد فلسطينية، بل احياناً يعتقلهم ويصادر قواربهم في ميناء «اشدود» ويخضعهم الى استجوابات دقيقة وطويلة قبل اعادتهم الى الشرطة البحرية الفلسطينية، اما المراكب فتحتجز في ميناء «اشدود» اسابيع واحياناً اشهر قبل اعادتها الى اصحابها عن طريق الشرطة الفلسطينية.

ويرد الاسرائيليون على الاحتجاجات الفلسطينية، بان ضروريات الامن تستوجب التحقيق مع الصيادين الذين يشردون بمراكبهم خارج المناطق المحددة والمسموح بها لانها تثير الشكوك وتؤخذ الى قاعدة بحرية لمزيد من التحقيق. وعندما ينتهي يتم تسليم الصيادين الى السلطة الفلسطينية. وفي وقت لاحق عندما تنتهي التحريات تعاد الى اصحابها.

ويحجم الاسطول عن عرقلة انشطة الصيد التي تجري طبقا لاتفاق السلام بين الفلسطينيين واسرائيل.

وامتهن غزاويون كثيرون الصيد في السنوات الاخيرة بسبب القيود الصارمة التي فرضتها تل ابيب على دخول عشرات الالاف من العمال الفلسطينيين للعمل في مصانع اسرائيل ومتاجرها واسواقها.

حتى الاطفال تركوا المدارس ليتعلموا مهنة ابائهم وهرعت النساء لمساعدة ازواجهن في اعداد الشباك لان مئات العائلات اصبحت تعتمد على صيد الاسماك وحده.

ويشكو الصيادون من ان الاتفاق بين السلطة الفلسطينية واسرائيل واجههم بمشكلة لانه حدد منطقة الصيد بعشرين ميلا قبالة ساحل غزة. وقبل الاتفاق كان الصيادون يبحرون مسافة ٦٠ او ٧٠ ميلا. فيصطادون ويتاجرون ويتقاسمون خيرات البحر مع صيادين مصريين، اما اليوم فاسرائيل بعد الاتفاق باتت لا تصادر الارض فقط بل مياه البحر ايضا. ولا تبقي للفلسطينيين سوى بقعة بدأت تقل اسماكها.

كما ان عدد الصيادين في غزة تضاعف الى ٢٠٠٠ صياد فزادت الضغوط على مناطق الصيد وتالياً على تقلص ارزاقهم. خلال سنة ١٩٩٧ احتجزت شرطة خفر السواحل الاسرائيلية في ميناء «اشدود» نحو ٤٠ مركباً فلسطينياً، بعضها سلم الى اصحابها والبعض الآخر لما يزل مصادراً... بحجج امنية واهية.

السعودية

بعدما هبطت إيرادات النفط ٥ مليارات دولار

«ترشيد الانفاق» للسيطرة على قياد العجز البالغ ١٠ مليارات دولار!

❐ في خطوة لم تشهدها المملكة من قبل، وضعت الحكومة «خطة ترشيد الانفاق» موضع التنفيذ، وهي تلخط اجراءات تقشفية في ميزانيتها لسنة ١٩٩٨، بغية السيطرة على عجز تلك الموازنة، واتمام عملية التصحيح المالي والاقتصادي.

وفي نظر المحللين الاقتصاديين، ان هذه الاجراءات ستحول من دون تفاقم العجز في الموازنة واضطرار الحكومة الى الاقتراض من الخارج من جديد، على الرغم من ان عملية خفض الانفاق الفعلي ربما اثرت سلبا في معدل النمو الاقتصادي. وهذه الخطوة في نظر هؤلاء تظهر مدى جدية الحكومة في المضي قدماً في الاصلاحات المالية والاقتصادية تفادياً لتفاقم العجز واللجوء الى الديون، الامر الذي يبعث رسالة واضحة الى السوق والى المستثمر المحلي والاجنبي بأن الحكومة عازمة على معالجة اي خلل مالي واقتصادي ربما نشأ من جراء انخفاض اسعار النفط.

وكانت الحكومة اعلنت اجراءات لخفض الانفاق لهذه السنة تضمنت عدم الالتزام بكل المشاريع المعتمدة التي تبرم عقودها في الموازنة حتى الآن، وخفض التزامات المتعهدين والمقاولين في العقود المبرمة معهم، وعدم شغل الوظائف الشاغرة خلال الفترة المتبقية من السنة المالية الحالية، اضافة الى تشكيل لجنة وزارية للاشراف على عملية «ترشيد الانفاق».

واتخذت تلك الخطوة بعدما بقيت اسعار النفط دون المستوى المطلوب، بسبب الفائض في السوق العالمية، اذ كان السعر الفعلي بالنسبة الى الخام السعودي ١١ ـ ١٢ دولارا للبرميل في النصف الاول من السنة، في حين افترضت الحكومة سعراً بحدود ١٦ دولاراً لموازنة السنة. وعلى افتراض ان الاسعار تحسنت قليلاً في الاشهر المقبلة فان المعدل لن يزيد على ١٥ دولاراً هذه السنة، اذ يستبعد الخبراء ان ترتفع اسعار النفط بشكل كبير على الرغم من قوة الطلب في الربع الاخير، وهذا يعني ان ايرادات السعودية من صادرات النفط ستهبط بأكثر من ٥ مليارات دولار سنة ١٩٩٨ حتى وان تحسنت الاسعار.

وهذا سيؤدي الى ارتفاع العجز في الموازنة وعودة الفجوة الى الميزان التجاري، بعدما كان سجل فائضا خلال السنتين الماضيتين نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار النفط.

وكان المحللون الاقتصاديون، الذين يشيرون على الحكومة ويسدون لها النصح، حذروا من ان العجز في الموازنة قد يرتفع من ٤,٥ مليار دولار الى حوالي ١٠ مليارات دولار هذه السنة في حال بقاء اسعار النفط دون ١٥ دولاراً للبرميل وعدم قيام الحكومة بخفض الانفاق. ويعتقد هؤلاء ان اجراءات التقشف التي تطبقها الحكومة لن تزيل العجز لكنها ستحول من دون ارتفاعه الى مستوياته السابقة نتيجة الزيادة الكبيرة في الانفاق السنوي، خصوصا على مشاريع التنمية والخدمات وبرامج التدريب.

لكنهم يضيفون بان هذه الاجراءات تمثل فقط واحدة من خطوات كثيرة يتطلب تنفيذها من الحكومة في اطار التصحيح الاقتصادي، وخصوصاً استمرارها في تشجيع القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، وتنويع مصادر الدخل، ووضع خطط تخصيص المنشآت العامة قيد التنفيذ، اضافة الى رفع الدعم تدريجياً.

واجراءات «ترشيد الانفاق»، ستؤدي بطبيعة الحال الى تباطؤ شديد في معدل النمو في القطاع الحكومي ويمكن ان تحدث نموا سلبيا. لكن ذلك سيقابله نمو مقبول في القطاعات الاخرى، خصوصا قطاع الاتصالات والكهرباء، والماء، والصناعات الخفيفة والقطاع الخاص.

فمعدل النمو الكلي هذه السنة سيكون اقل بكثير عن السنتين السابقتين، لكن ذلك يبقى افضل من خروج العجز المالي والدين الخارجي عن السيطرة كما حصل في السنوات الماضية.

ولم تعلن الحكومة قيمة الخفض المتوقع في الموازنة لكن مصادر مصرفية في الرياض ذكرت بان ذلك سيتوقف على تطور حركة اسعار النفط، مشيرين الى ان التقليص لن يطال بنود الرواتب والمشتريات الحكومية وغيرها من الانفاق الجاري اضافة الى المشاريع الاستراتيجية والدفاعية.

ولم يتضح حتى الآن ما اذا كانت الحكومة خفضت الانفاق الفعلي خلال النصف الاول من السنة، لكن المصادر اعربت عن اعتقادها بوجود ضغط على هذا الانفاق نظراً الى عدم وجود بوادر على حدوث انخفاض حاد في الاحتياطات الدولية للمملكة المقدرة بنحو ٧,٥ مليار دولار، او وجود اية نية للاقتراض من الاسواق الدولية.

وتأتي الصعوبات المالية الحالية بعد سنتين كانتا من افضل الفترات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، اذ ادى ارتفاع اسعار النفط فوق المعدل المفترض في الموازنة الى زيادة ايراداتها بأكثر من ١٥ مليار دولار مما شجع على زيادة الانفاق على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجمل الخدمات المقدمة للمواطنين، وأدى هذا الى حدوث نمو كبير في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٧,١٪ في سنة ١٩٩٧ و٨,٧٪ في سنة ١٩٩٦ وتحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ ٢٣٢ مليون دولار وهبوط العجز في الموازنة من ٤,٥ مليار دولار الى ١,٥ مليار دولار.

وكانت الحكومة قدرت قيمة الانفاق هذا العام بنحو ٥٢,٢ مليار دولار والايرادات بحوالي ٤٧,٤ مليار دولار. اي بعجز يبلغ ٤,٨ مليار دولار يمثل نحو ٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وهو معدل مقبول نسبياً في المعايير الدولية.

وبلغ العجز اوجه سنة ١٩٩١ اذ وصل الى ٣٧,٥ مليار دولار بنسبة ٣٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسبب المدفوعات الضخمة خلال ازمة الخليج.

● يبدو ان مجلس الشورى (وهو اشبه بالبرلمان يعين الملك اعضاءه)، سيقوم بدراسة خصخصة شبكة خطوط سكك الحديد، ودراسة الجدوى الاقتصادية لمد شبكات الخطوط الحديدية الى مناطق اخرى من المملكة مع النظر في تحويل المؤسسة العامة للخطوط الحديدية الى شركة او شركات مساهمة تدار على اسس تجارية.

ويعتبر تحويل المؤسسة العامة الى شركات مساهمة على اسس تجارية مرحلة اولى من تخصيص كامل او جزئي للاسهم التي تملكها الحكومة وجعلها في متناول العموم.

وكانت الحكومة قد قررت في نيسان/ ابريل الماضي انشاء «الشركة السعودية للاتصالات» لتتولى خدمات البريد والبرق والهاتف.

وتهدف هذه القرارات الى تحسين خدمات المصالح التي تعاني من ثقل البيروقراطية وفصل تطورها عن تقلبات اسعار النفط التي تؤثر بصفة حازمة على قدرة الحكومة في الاستثمار.

ويرجح خبراء اقتصاد ان تكون «شركة الطيران السعودية» ومصالح البريد ايضا من المؤسسات المرشحة للخصخصة.

الامارات

دعوة الى مواجهة آثار إصدار العملة الأوروبية الموحدة

«اليورو» سيؤدي الى فك الارتباط بين أسعار النفط والدولار!

❐ دقت الحكومة الاماراتية النفير، طالبة من شريكاتها الخمس في مجلس التعاون، الى كلمة سواء حيال الآثار الناجمة عن اصدار العملة الاوروبية الموحدة الـ «يورو» وبدء العمل بها اعتباراً من الاول من كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٩.

ولفتت الحكومة، شريكاتها، الى ان اصدار الـ «يورو» قد يؤدي بالضرورة الى «فك الارتباط» بين اسعار النفط والدولار...

وقد تبنت الحكومة الاماراتية في ذلك، تقرير «مصرف الامارات الصناعي»، الذي عكف على وضع دراسة حول الانعكاسات المتوقعة للعملة الاوروبية الموحدة على الصادرات الخليجية.

ففي رأي الخبراء الذي وضعوا الدراسة انه يتعين على دول المجلس ان تعد نفسها لمواجهة التقلبات الناجمة عن بدء التعامل في الـ «يورو»، من خلال دراسة كل الاحتمالات التي ستترتب على طرح العملة الاوروبية مع بداية السنة المقبلة، وذلك تفادياً لأي ضعوبات تجارية في تعامل دول المجلس مع البلدان الاوروبية والولايات المتحدة واليابان، التي تستحوذ على ٧٠٪ من تجارة دول المجلس الخارجية، خصوصا النفط الخام.

وتؤكد الدراسة ان اصدار العملة الاوروبية الموحدة سيكون له تأثيرات مختلطة ستطاول كل الاسواق المالية العالمية بما فيها اسواق دول مجلس التعاون، وانه سيؤثر ايضا على طبيعة العلاقات التجارية الدولية بسبب الثقل الكبير لدول «الاتحاد الاوروبي» في التجارة العالمية.

والتحول الى العملة الاوروبية الجديدة في نظر الخبراء الاماراتيين سيتيح لتلك العملة ان تستحوذ على ما نسبته بين ٣٠ و٣٥٪ من اجمالي حجم التعاملات التجارية الدولية، خصوصا وانها تستند الى اكبر ناتج محلي اجمالي في العالم بلغ نحو ٧٤٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

ويشير هؤلاء الى ان العملة الاوروبية الموحدة ستكون منافساً قوياً للدولار، الذي يحتل الآن المرتبة الاولى في التداولات المالية والتجارية وفي الاحتياطات النقدية لمختلف دول العالم. ونظراً الى ضخامة التغيير في العلاقات النقدية والمالية، فان هناك متطلبات ستترتب عليه وتشمل معظم دول العالم خصوصا منها الدول التي تملك استثمارات متنوعة في الغرب مثل الامارات والدول الخمس الباقيات في مجلس التعاون.

ويشكل الدولار معظم مكونات هذه الاستثمارات، كما ان صادرات النفط تسعر بالدولار الذي ترتبط به معظم عملات الدول المصدرة للنفط، في الوقت الذي تشكل اوروبا الغربية واليابان وجنوب شرق آسيا اهم الدول المستوردة للنفط في العالم.

ويلفت الاماراتيون، الى وجود معطيات تشير الى امكان «فك العلاقة والارتباط» بين الدولار من جهة وتسعير النفط بالدولار في الاسواق الرئيسية المستوردة لهذه المادة الحيوية في اوروبا واليابان. الامر الذي ستنجم عنه تطورات عدة في العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المنتجة للنفط بما في ذلك امكان تسعيره بالـ «يورو» في المستقبل، وهذا يتطلب معالجة الانعكاسات الناجمة عن هذا «التحول المهم» في الاقتصاد العالمي.

وفي لغة الارقام الاحصائية، فان اجمالي صادرات دول المجلس الى اوروبا بلغت سنة ١٩٩٦، نحو ١١,٨٨٢ مليار دولار تشكل الصادرات غير النفطية منها نحو ١,٥٤٥ مليار دولار.

وتشكل صادرات السعودية الى دول اوروبا نحو ٥٠٪ من الاجمالي، حيث بلغت قيمتها سنة ١٩٩٦ نحو ٥,٥٩٣ مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية السعودية نحو ١,١٨٧ مليار دولار.

فيما حجم الصادرات من دول مجلس التعاون الى دول اوروبا لن يتأثر كثيرا في ظل سعر الـ «يورو» المعلن ازاء الدولار الذي يبلغ ١,١ دولار لـ «يورو».

الا ان اي تقلبات في اسعار صرف العملات الرئيسية الثلاث (الدولار، والـ «يورو» والين) يمكن ان تؤدي الى «تغييرات كبيرة» في التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون، اذ تستحوذ اليابان على نسبة ٢٧٪ من حجم الصادرات الخليجية والولايات المتحدة على ١١٪، واوروبا على ١٣٪. وتشمل الصادرات السلعية الخليجية اساساً البتروكيماويات والالومنيوم ومشتقات النفط، وتشكل ما نسبته ٧٥٪ من مجموع الصادرات الخليجية غير النفط الخام، ويتم تسعيرها بالدولار، مما يؤكد ان اي تغيير في اسعار صرف الـ «يورو» والين الياباني ازاء الدولار سينعكس بشكل مباشر على القدرات التنافسية للسلع الخليجية.

ابوظبي

لأن تراجع أسعار النفط أربك الخطط

تأجيل مشاريع تكاليفها ٦,٥ مليار دولار كانت مقررة حتى سنة ٢٠٠٢

❐ في خطوة قد تجري مثيلها حكومات خليجية اخرى، قررت حكومة امارة ابوظبي تأجيل ٣٥٪ من المشاريع التي كان مقرراً تنفيذها خلال الفترة بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٢ الى ما بعد هذا التاريخ.

ولم تعط دائرة التخطيط في الامارة تفسيرا لتأجيل المشاريع التي تزيد تكاليفها على نحو ٢٤ مليار درهم (٦,٥ مليار دولار) لكن يعتقد ان السبب الرئيسي يعود الى تراجع اسعار النفط الخام الذي تشكل عائداته نحو ٩٠٪ من دخل الامارة الغنية بالنفط.

وتقدر دائرة التخطيط تكاليف المشاريع التطويرية التي يتضمنها البرنامج الاستثماري في الامارة بنحو ٩٧,٣٥٣ مليار درهم صرف منها حتى نهاية سنة ١٩٩٧ نحو ٢٦,٨٥٢ مليار درهم في حين بلغ اجمالي الرصيد الباقي من تكاليف هذه المشاريع نحو ٧٠,٥ مليار درهم.

وقررت الحكومة تأجيل صرف مبلغ ٢٤,٣٩٩ مليار درهم ليكون المبلغ المتوقع صرفه على المشاريع في الامارة خلال الفترة بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٢ نحو ٤٦,١٠١ مليار درهم.

ويعتقد ان دولة الامارات اعادت برمجة مشاريعها بعد تراجع اسعار النفط، والتزامها بقرارات «اوبيك» خفض الانتاج.

وكانت دولة الامارات قررت في مؤتمر «اوبيك» الاخير في فيينا خفض انتاجها بمقدار ٢٢٥ الف برميل من حجم الخفض الاجمالي الذي قررته «اوبيك» ويبلغ ٢,٦ مليون برميل يومياً.

واعادة برمجة المشاريع للسنوات الخمس المقبلة شملت المشاريع قيد التنفيذ وقيد المناقصة والتحليل والدراسة والتصميم والمشاريع الجديدة الواردة في برنامج ١٩٩٨.

وشملت عملية البرمجة المشاريع بالتعاقد (المحلية والاتحادية) فقط، ولم تشمل مشاريع العمل المباشر التي يتم اعدادها ومتابعة انجازها من قبل دائرة المالية ويتم تنفيذها مباشرة من قبل الدوائر ذات العلاقة.

وأكدت دائرة التخطيط في تقرير شامل تناول البرنامج التطويري في الامارة انها برمجت المشاريع التطويرية في ضوء عدد من الاعتبارات الاساسية منها الموقف العام للمشروع، وموعد البدء في تنفيذه، والفترة اللازمة لانجازه حسب المواعيد التعاقدية، وامكانات التنفيذ الفعلية، واستناداً الى التوجيهات والمناقشات والدراسات المتعلقة بالمشروع سواء مع الجهات العليا او الدوائر المنفذة.

واكدت الدائرة انه تم توزيع المبالغ المتوقع صرفها على المشاريع بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ بواقع ٩,٨١٤ مليار درهم لسنة ١٩٩٨ و١١,٥٨٨ درهم لسنة ١٩٩٩ و١٠,٣٣٣ مليار درهم لسنة ٢٠٠٠ و٢,١١٢ مليار درهم لسنة ٢٠٠١ و٦,٢٥٢ مليار درهم لسنة ٢٠٠٢.

واشارت الى ان اجمالي المبالغ المتوقع صرفها في سنوات البرمجة لا تتضمن اعتمادات المشاريع الجديدة التي سيتم اقتراحها عند اعداد المناهج السنوية للتطوير لسنة ١٩٩٩ وما بعدها. كما انها لا تتضمن اعتمادات المشاريع الطارئة خلال السنوات المذكورة. وتوقعت مصادر استثمارية ان يرتفع اجمالي المصاريف على المشاريع في الامارة اعتباراً من سنة ١٩٩٩ قياساً مع الاعتمادات المقررة لها ضمن الخطة الخمسية للسنوات بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ بسبب ادراج مشاريع جديدة خصوصاً في حال تحسنت اسعار النفط الخام.

ولا تكشف الامارة عادة سعر النفط الذي تعتمده عند اعداد ميزانياتها العامة السنوية وحجم الموازنة وحجم المصاريف على المشاريع.

غير ان دائرة التخطيط تتوقع ان يكون الانفاق السنوي على المشاريع للسنوات بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ بنسبة ٢١,٢٩٪ و٢٥,١٥٪ و٢٢,٤١٪ و١٧٪ و١٣,٥٦٪ لسنوات البرمجة على التوالي.

واكدت الدائرة ان مشاريع هيئة الكهرباء والماء في الامارة تستحوذ على النصيب الاكبر من حجم الانفاق حيث تبلغ حصتها نحو ٢٩,٢ مليار درهم وبنسبة ٤١,٣٪ من الرصيد الاجمالي وتضم مشاريع الهيئة انشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية وانتاج وتحلية المياه.

مجلس التعاون

الدول الست أنفقت منذ سنة ١٩٩٠ نحو ٦٢٠ مليار دولار

الإنفاق على التسلح يأكل من معجن الميزانيات الخليجية ويعيق النمو الاقتصادي!

❐ مع التدني في اسعار النفط، وشح ايراداته، وجدت الدول مجلس التعاون الست ان الانفاق على الدفاع والتسلح، بات ينيخ بكلكله على ميزانياتها، التي تعتمد اصلا على صادرات وايرادات النفط، ويعيق عملية النمو الاقتصادي، اضافة الى انخفاض حاد في المعونات الخارجية التي تمنحها هذه الدول لبلدان اخرى.

ومنذ حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، اضطرت الدول الخليجية الست الى انفاق اكثر من ١٥٠ مليار دولار على القطاع العسكري بغية تعزيز القدرات الدفاعية وحماية انجازاتها الاقتصادية في منطقة تغلي بالتوتر، ويسودها سباق تسلح خطير.

وكانت مصادر مصرفية خليجية قدرت ان نسبة الانفاق الدفاعي والامني لدول المجلس وصلت الى معدلات مرتفعة في السنوات السبع الاخيرات بسبب الحربين اللتين شهدتهما المنطقة.

اذ تجاوزت ٢٥٪ من اجمالي الانفاق السنوي.

وقدرت اجمالي الانفاق للدول الست بنحو ٦٢٠ مليار دولار منذ سنة ١٩٩٠ مما يعني ان الانفاق على القطاعين العسكري والامني بلغ ١٥٠ مليار دولار على الاقل، من بينها نحو ٦٠ مليار دولار قيمة مشتريات السلاح وحدها. الامر الذي جعل تلك الدول الاكثر انفاقاً على القطاع العسكري بسبب واردات السلاح الكبيرة وسعيها الى زيادة عدد قواتها العسكرية والامنية وتوسيع وتحديث منشآتها الدفاعية.

ويرى المراقبون السياسيون بأن معدل هذا الانفاق سيبقى مرتفعاً في السنوات العشر المقبلات نظرا الى ارتباط معظم الدول الاعضاء بعقود عسكرية وامنية مع دول اخرى.

وقد جاء اعلان الدول الخليجية الست عن خطط لتعزيز قدراتها الدفاعية بعد ازمة الخليج في وقت

اخذت ميزانياتها تعاني من ضغوط انخفاض اسعار النفط والزيادة المضطردة في حاجاتها التنموية بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

وتضمنت تلك الخطط شراء اسلحة متطورة باهظة الثمن خصوصا المقاتلات والدبابات والصواريخ اضافة الى توسيع وتطوير وتحديث المنشآت العسكرية لاستيعاب السلاح المتطور، اضافة الى حملات التجنيد لزيادة عديد القوات المسلحة. ولا غرو في ان ارتفاع مخصصات القطاع العسكري كانت من اسباب المتاعب في ميزانيات الدول الخليجية الست ووجود خلل في ميزان المدفوعات في عدد من الدول وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتسجيل نمو سلبي في بعض الأعوام واستنزاف الاحتياط الخارجي.

كما شهدت المعونات الخارجية التي تقدمها دول المجلس انخفاضا كبيرا الامر الذي اثر سلباً في مسيرة التنمية والوضع المالي في معظم دول الجوار العربي المستفيدة اصلاً من المنح المالية الخليجية، الامر الذي دفع بعضها الى تبني تصحيحات اقتصادية للتعويض عن النقص في العملة الصعبة.

وقدرت مصادر مالية هذه المعونات بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً في السنوات الاربع الاخيرات، في مقابل اكثر من ٤ مليارات دولار سنوياً خلال الثمانينات. وحسب تقارير رسمية، اطلعت «الميزان» عليها، تجاوز اجمالي المساعدات الخارجية لدول المجلس ١٠٠ مليار دولار، قدمت السعودية وحدها اكثر من ٦٠٪ منها. ووصلت نسبة المعونات الى اكثر من ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي لبعض دول المجلس في بعض السنوات، وهي من اعلى النسب في العالم.

ولا يمكن لوم دول الخليج على خفض تلك المعونات، لأن بعضها الآن اصبح في وضع جعله هو الآخر يحتاج الى مساعدة، وبالنظر الى الأداء الاقتصادي لبعض الدول العربية الاخرى، فإن المراقبين يجدون أن تلك الدول تسجل نمواً اعلى من النمو في دول المجلس، وهذا يعكس صعوبة الوضع الذي تمر فيه هذه الاخيرة من جراء انخفاض اسعار النفط ومواجهة متطلبات خطط تعزيز قدراتها العسكرية.

وتحاول دول مجلس التعاون جاهدة ان لا يأتي الانفاق العسكري على حساب مشاريع التنمية وذلك بتنفيذ اكبر عدد ممكن من تلك المشاريع مما اضطرها الى ابقاء الانفاق السنوي على معدلات مرتفعة نسبياً وهذا بدوره اعاق جهودها لازالة العجز في الموازنة.

وكان الامير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران، اكد ان المملكة لن تلغي اية عقود عسكرية على الرغم من مصاعبها المالية. لكنه لفت الى ان «الترشيد في هذه الامور مطلوب الآن لمصلحة الوطن والمواطن».

وكانت السعودية اول دولة في مجلس التعاون تستحدث «نظام الصفقات المتبادلة» او «الاوفست» بهدف اجتذاب رؤوس الاموال من قبل الدول المصدرة للسلاح وتوظيفها في مشاريع تنموية في البلاد.

وبلغت الاستثمارات في هذا القطاع مليارات عدة من الدولارات. ويتوقع ان تستمر بالزيادة مما يؤدي الى تخفيف الوطأة على الميزانية العامة ومعدل النمو الاقتصادي. كما بدأت دولة الامارات العربية المتحدة تطبيق هذا البرنامج منذ سنوات ست، وتلتها الكويت. ويتوقع ان تحذو حذوهما بقية الدول الاعضاء في المجلس، لما لهذا النظام من فوائد جمة لاستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا الاجنبية الحديثة.

سلطنة عُمان

بعدما اعتمدت ١٥ دولاراً للبرميل

تدني أسعار النفط أوقع الميزانية في العجز!

❐ كشف مقبول بن علي سلطان، وزير التجارة والصناعة، ان الميزانية العامة لهذه السنة تعتمد سعر ١٥ دولاراً للبرميل، الامر الذي يعني توقع حدوث عجز لا يستهان به في الانفاق الحكومي.

فالنفط وتدني اسعاره هو السبب. وكما في دول الخليج الاخرى كذلك في السلطنة، عاد الحديث الى الحاجة الى تنويع مصادر الدخل والتركيز على التخصيص، لا سيما في قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات.

وكان مقبول بن علي سلطان، اوضح بان الحكومة ماضية في خفض نسبة اسهام العائدات النفطية في اجمالي الناتج المحلي من ٤٠٪ حاليا الى ٩٪ في سنة ٢٠٢٠ لا سيما وان التوقعات تشير الى نضوب الاحتياطي النفطي في عمان بعد نحو ١٦ سنة.

وفي مقابل خفض الانتاج النفطي، قال مقبول بن علي سلطان ان الخطة ترمي الى رفع مساهمة الغاز الطبيعي في اجمالي الناتج المحلي للبلاد الى ١٠٪ بحلول سنة ٢٠٢٠ من نسبتها الحالية البالغة ١٪.

واوضح ان الخطة الخمسية للتطوير والمعتمدة حتى نهاية سنة ٢٠٠٠ تطمح الى رفع مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي الى نحو ٦,٥٪ بنهاية سنة ٢٠٠٠ والى ١٥٪ سنة ٢٠٢٠ من النسبة الحالية البالغة ٤٪.

وكشف الوزير، من جهة اخرى، انه سيبدأ العمل في ميناء «ريسوت» للحاويات، الذي استحدث في ميناء «صلالة» في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وستقوم بتشغيل وادارة محطة الحاويات في ميناء «صلالة» شركة «صلالة لخدمات الموانئ»، وشركة «سي لاند» الدولية التي تمتلك ١٥٪ من اسهم «صلالة لخدمات الموانئ».

وركز الوزير العماني على جدوى الاستثمار في مشاريع صناعية في عمان لا سيما في المناطق الصناعية القريبة من الموانئ، خصوصا وموقع عمان الاستراتيجي على المحيط الهندي يجعلها قريبة من اسواق استهلاكية كبيرة مثل الهند وايران.

وقال انه تقرر انشاء ميناء «صحار» في شمال البلاد بعد حصول الحكومة العمانية على قرض من «بنك التصدير والاستيراد» الياباني بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لغرض انشاء الميناء.

واضاف انه تم اختيار شركة «هالكرو» البريطانية لتقديم الخدمات الاستشارية لاعمال التصميم والاشراف على تنفيذ المشروع من خلال «شركة ابن خلدون الوطنية» الشريك المحلي للشركة البريطانية، من خلال عقد قيمته ٢,٨ مليون ريال (٧,٢ مليون دولار).

وسيستخدم ميناء «صحار» في تموين منطقة صناعية قيد الانشاء حالياً وفي تصدير انتاج المنطقة.

وقال مقبول بن علي سلطان ان المنطقة الصناعية الجديدة ستضم مصهراً للالومنيوم، ومصنعا للبتروكيماويات والاسمدة، وانه سيتم توفير الطاقة لتلك الصناعات من الغاز الطبيعي للبلاد بعد تسييله.

الكويت

العجز ٥٠٠ مليون دينار في السنة المالية ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩

سعد العبد الله يخفض أرقام الميزانية الى ٤,٤ مليار دينار!

❐ قامت حكومة سعد العبد الله بخفض ميزانيتها المقترحة لسنة ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ بمقدار ٤٥٠ مليون دينار (١,٤٧ مليار دولار) الى ٤,٤١ مليار دينار، كما تم خفض العجز المتوقع الى ١,٥٩٦ مليار دينار.

ولم تتغير العائدات النفطية وغير النفطية في مشروع الميزانية الجديد، وقدر اجمالي دخل الدولة للعام المالي، الذي بدأ في الاول من تموز/ يوليو بمبلغ ٣,١٢٧ مليار دينار.

وكما حدث في السنوات الماضيات لن تلجأ الحكومة الى الاقتراض لتغطية العجز الذي سيتم تمويله من احتياطات الدولة.

وتعهدت الحكومة بعدم الاقتراض مرة اخرى من الاسواق الدولية، بعدما حصلت على قروض بقيمة ٥,٥ مليار دولار في اعقاب حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠، وتمكنت من سدادها منذ ذلك الحين.

وقالت مصادر برلمانية ان عائدات النفط في المشروع الجديد حسبت على اساس سعر ١٢ دولاراً لبرميل النفط من دون تغيير عن اقتراح سابق في نيسان/ ابريل الماضي لكن بانخفاض دولار واحد عن تقديرات الميزانيات العامة في السنوات القليلة الماضية.

ويجري حاليا تداول النفط بسعر ١٠ دولارات للبرميل.

وبالمقارنة مع الربع السابق من السنة الجارية انخفض متوسط سعر النفط بنحو ٦ دولارات للبرميل في الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٩٩٨ الى نحو ١١,٧٢ دولار للبرميل.

وبلغ متوسط سعر النفط ١٧,٨٠ دولار للبرميل سنة ١٩٩٧ و١٨,٤٠ دولار سنة ١٩٩٦. ومن المتوقع ان يبلغ نحو ١٤ دولاراً خلال السنة المالية الجارية.

وقدر مشروع الموازنة السابق الانفاق بنحو ٤,٨٦ مليار دولار والعجز بمبلغ ١,٧٣ مليار دينار.

ولم تتغير تقديرات العائدات غير النفطية عن المشروع السابق حيث وضعت عند مستوى ٥٥٠ مليون دينار في حين كانت العائدات النفطية تبلغ ٢,٥٧٧ مليار دينار بارتفاع طفيف عن العائدات المتوقعة البالغة ٢,٥٥٥ مليار دينار سنويا خلال سنتي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ وسنتي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

واحتسبت عائدات النفط على اساس انتاج يومي يبلغ ٢,٠٣٥ مليون برميل بسعر ١٢ دولارا للبرميل وسعر صرف ٣٠٢ فلس للدولار وتكلفة انتاج ٤٠٠ فلس للبرميل.

وقد انخفض انتاج النفط عن مليوني برميل يوميا الى ١,٩٥٠ مليون برميل يوميا اعتبارا من اول تموز/ يوليو الماضي في اطار جهود مشتركة لخفض الانتاج من اجل دعم اسعار النفط في الاسواق الدولية.

وكانت الحكومة في سنتي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ حققت فائضا في موازنتها بلغ ٥٠٢ مليون دينار للمرة الاولى منذ ١٥ سنة بسبب ارتفاع اكبر من المتوقع لاسعار النفط. لكن عدداً من الاقتصاديين، اعتبروا ان الفائض البالغ ١,٣٨ مليار دولار المتحقق خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ سيتحول الى عجز في السنة المالية الجديدة، محذرين من «سنة صعبة للغاية».

ولا تشمل بيانات الفائض اموالا جنبتها الحكومة لحافظة الاستثمارات الاجنبية التي تبلغ نحو ٥٠ مليار دولار.

ويتوقع الاقتصاديون ايضا عجزا قدره ٥٠٠ مليون دينار سنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ وهو اقل بكثير من العجز الصافي المتوقع البالغ ١,٢٧٤ مليار دينار في ميزانية عامة حجمها ٤,٣٧٨ مليار دينار.

المغرب

في إحصائيات متفائلة لحكومة عبد الرحمن اليوسفي الاشتراكية

مبادلة الديون الخارجية باستثمارات ساعدت على تقليصها الى ٢٠ مليار دولار!

❑ في لغة الارقام في الاحصائيات الرسمية التي صدرت عن حكومة عبد الرحمن اليوسفي، الحديثة العهد في الحكم، ان ديون المملكة الخارجية الى تراجع للمرة الاولى، فوصلت الى اقل من ٢٠ مليار دولار، وهي المعدلات التي كانت سائدة قبل سنوات عشر.

اجمالي الديون الخارجية بلغ ١٩.٩٦ مليون دولار، اي ما يمثل ٨٥٪ من اجمالي الناتج المحلي بعدما كان بلغ ٢١,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٦. كما تراجعت قيمة سداد خدمة الدين الخارجي الى ٣,١٥٥ مليار دولار، وهو في نظر المراقبين الماليين اقل مبلغ منذ مطالع التسعينات.

وينتظر ان تسدد حكومة اليوسفي في الميزانية العامة الجديدة (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) مبلغاً يصل الى نحو ٣٤,١ مليار درهم (٣,٥ مليار دولار) بزيادة ٥٪ عما سدد ١٩٩٨ تضمن قروضا داخلية وخارجية حان موعد استحقاقها.

ويرى المراقبون ان مبادلة الديون باستثمارات (مع فرنسا واسبانيا) وشراء ديون قديمة من السوق المالية الدولية، اسهمت في تقليص حجم الدين الخارجي.

وكانت فرنسا واسبانيا حولتا نحو ٥٢٠ مليون دولار من الديون الثنائية الى استثمارات محلية، في حين اشترت الحكومة من اسواق المال نحو ٢٠٠ مليون دولار من قيمتها بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار بوساطة مصارف تجارية اوروبية واميركية.

الى ذلك كله، مازالت المديونية الخارجية، تشكل ضغطاً على موارد الخزينة وتفوق تسديداتها السنوية قيمة الاستثمارات العامة. وكانت الحكومة، في اول اعلان لها عن خططها المالية، ذكرت انها تسعى الى معالجة معضلة المديونية من خلال:

● تعامل سياسي مع الدول الصديقة والشقيقة لحل المشكلة.

● اتصالات مع دول «نادي باريس» والسعي الى رفع السقف المسموح بتحويله الى استثمارات محلية من ٢٠٪ حالياً الى نحو ٥٠٪ الامر الذي سيسمح بزيادة وتيرة الاستثمارات الخارجية ومعالجة الديون في اطار ثنائي.

● العودة الى سوق المال الدولية لشراء ديون قديمة ذات فوائد مرتفعة والحصول على قروض اخرى بفوائد اقل من ٦٪.

وذكرت مصادر مطلعة امام «الميزان» في بروكسيل، ان هناك اتجاهاً داخل «الاتحاد الاوروبي» لمساعدة الرباط على حل مشاكل الديون ينتظر ان تنضم اليها الولايات المتحدة الاميركية.

وتراهن حكومة عبد الرحمن اليوسفي الاشتراكية على تقليص نسبة الدين الى نحو ٤٠٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ٢٠٠٠ وتسخير جزء من عائدات الدين للمشاريع الاجتماعية وتنمية البادية وتوفير فرص عمل للشباب.

وكان حجم الدين بلغ ١٢٣٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٨٥.

وتتوقع جهات مالية متخصصة ان تتغلب الحكومة نهائياً على مشكلة المديونية سنة ٢٠١٠، وهو تاريخ تطبيق المنطقة التجارية الحرة مع «الاتحاد الاوروبي»، شريطة زيادة معدلات النمو الاقتصادي الى ما بين ٦ و٧٪ سنوياً، والتحكم في نسب الفائدة وتراجع قيمة العملة.

وتمثل المديونية حالياً نحو ٢٧٪ من اجمالي الصادرات، وكانت تبلغ ٣٥٪ في اواسط الستعينات، بينما تراجعت نسبة الدين قياساً الى موارد الخزينة من ٣٠٪ الى ٢٤٪ من دون احتساب الديون المصرفية المحلية. وكانت حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي السابقة نفذت بين ١٩٨٣ و١٩٩٠ ثماني عمليات للجدولة، خمس منها مع «نادي باريس»، وعقد ثلاث جولات تتناول الديون التجارية التابعة الى «نادي لندن». ويبلغ مجموع الديون التي جدولتها الحكومة في تلك المرحلة نحو ١١,٢ مليار دولار، كما ساعد شطب السعودية نحو ثلاثة مليارات دولار من الديون الثنائية غداة حرب الخليج الثانية، في تراجع قيمة المديونية المغربية.

حجم الدين الخارجي (مليون دولار)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدين الخارجي	٢٠٨٧٧	٢١٨١٢	٢٢٥٧٣	٢١٣١٧	٩٠٩٦
النسبة المئوية من اجمالي الناتج المحلي	٨١,٢	٧٠,٢	٦٨,٣	٨٥,٦	١
خدمة الدين	٣١٢٩	٣١٦٦	٣٥٢٧	٣٤٧٥	٥٨,٧
النسبة المئوية من الصادرات والتحويلات	٣٦	٣٥	٣٥	٣٠	٣١٥٥

الديون الثنائية المتعاقد عليها في الثمانينات بفائدة مرتفعة.

ويتوقع ان تعود الرباط في وقت جد قريب الى شراء قروض اضافية تراوح

تونس

في وقت تسعى الحكومة لخفض التضخم لمجاراة «الاتحاد الاوروبي»

زين العابدين بن علي يؤكد على البطالة ويباشر تنفيذ وعده بتقليصها سنة ٢٠٠٢!

❑ اكد الرئيس زين العابدين بن علي ان مكافحة البطالة ستحتل «الاولوية الاولى» لحكومته واعلن اجراءات تهدف الى تحريك الاستثمار وايجاد وظائف خصوصا للشباب.

وتتراوح نسبة البطالة في البلاد حسب المصادر بين ١٥,٧٪ و١٧٪ من قوة العمل البالغة ٣,٣ مليون شخص في بلد يبلغ عدد سكانه ٩,٢ مليون نسمة.

وقد اثارت هذه الظاهرة، التي تتسع بين الشباب وحملة الشهادات اكثر فاكثر هذه السنة مخاوف الجهات المانحة، اي «البنك الدولي» و«الاتحاد الاوروبي»، اللذين يريان انه بمعدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ ٥٪ يفترض ان تتمكن الحكومة من ايجاد المزيد من الوظائف.

ويعتزم الرئيس زين العابدين بن علي تعزيز صناديق التدخل لدعم الحرف الصغيرة والصناعات الحرفية واطلاق حملة لتوظيف اكبر عدد ممكن من الشباب حملة الشهادات العاطلين عن العمل.

ومن بين الاجراءات التي اعلنها بن علي، ادخال عدد كبير من الشبان في الجيش، وبرنامج خاص لمكافحة ظاهرة «التخلي عن الدراسة وتشجيع المبادرة الخاصة وتعميم تعليم اللغة الانكليزية والمعلوماتية على نفقة الدولة». وقال إن المستثمرين الاجانب والمحليين سيمنحون مجانا من الناحية الفعلية الارض التي يقيمون عليها مشروعاتهم في اطار حوافز جديدة لدعم الاستثمار والوظائف.

واضاف انه من اجل زيادة الوظائف فقد امر بمنح المواقع مقابل دينار رمزي (٨٦. دولار) للقائمين بالمشروعات سواء كانوا تونسيين ام اجانب إذا أرادوا اقامة مشروعات صناعية.

واشار بن علي الى ان منح الارض سيتطلب حدا ادنى من الاستثمار وايجاد الوظائف (لم يحدده)، وقال ان الاهتمام يجب ان ينصب على تحفيز الاستثمار وتأييد اقامة شركات محلية واجنبية في القطاعات كافة، وذلك من اجل الوصول بنمو اجمالي الناتج المحلي الى ٦٪ في المتوسط خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال زين العابدين بن علي ان خطة الدولة للتنمية الاقتصادية تهدف الى ايجاد ٣٢٠ الف وظيفة جديدة بحلول سنة ٢٠٠٢.

وقد اقترح ممثلون عن ارباب العمل، والنقابات، والتنظيمات السياسية والمهنية، في «المؤتمر الوطني للوظيفة» الذي انعقد مؤخراً افكارا لتحريك الوظائف منها ما اقترحه الهادي جيلاني رئيس «اتحاد ارباب العمل التونسيين»، وهو ابرام «عقد وطني» يلزم الشركاء الاجتماعيين بمكافحة البطالة، ودعا الى «الليونة» في التوظيف والعمل الموقت وخصوصا زيادة حجم الصادرات.

وطالب اسماعيل سهباني، رئيس «اتحاد نقابات العمال» الوحيد في البلاد، من جهته، بان توضع «آلية تضمن دخلا ادنى لآلاف العمال المسرحين لاسباب اقتصادية او بسبب خصخصة مؤسساتهم».

وعبرت منظمات نسائية عن مخاوفها في ما يتعلق بتكافؤ الفرص للتوظيف. فالنساء يمثلن اقل من ٢٤٪ من قوة العمل وهن اول من يواجهن البطالة في حال حدوث ازمة.

وافادت ارقام رسمية في سنة ١٩٩٤ ان ثلثي العاطلين عن العمل من الاميين او انهوا الدراسة الابتدائية. اضيف الى هؤلاء في السنوات الاخيرة بطالة حملة الشهادات الذين يحتاج ٤٠٪ منهم الى سنة كاملة قبل العثور على عمل، ويقدر عددهم رسميا بـ ١١ الف شاب بينما يبلغ عدد الطلاب المسجلين في الجامعات للسنة الدراسية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ اكثر من ١٣٠ الف طالب. وتأمل الحكومة في ان تتراجع نسبة البطالة الى ٧,٦٪ حتى سنة ٢٠١٠ موعد تطبيق التبادل الحر الكامل بموجب اتفاق التعاون الموقع في سنة ١٩٩٥ مع «الاتحاد الاوروبي».

على صعيد آخر، قال محمد باجي حمدة، محافظ البنك المركزي، انه يجب على الحكومة ان تواصل الجهود لتقليل الفارق بين معدل التضخم بها البالغ ٣,٧٪ في سنة ١٩٩٧ وبين المعدلات في دول «الاتحاد الاوروبي».

وقال محمد باجي حمدة ان البنك المركزي لا يزال يعمل على تحقيق التوازن بين نمو المعروض النقدي ونمو النشاط الاقتصادي.

واضاف ان هذا يسهم في احتواء التضخم الذي ظل في سنة ١٩٩٧ وللسنة الثانية على التوالي عند ٣,٧٪ وهو ادنى معدل منذ سنة ١٩٧٣. وقال حمدة في رسالة الى الرئيس زين العابدين بن علي عن التقرير السنوي ان البنك لايزال يستهدف تقليل الفارق في معدلات التضخم والذي لايزال كبيرا مقارنة مع شركاء تونس.

ويمثل الاتحاد الاوروبي نحو ٨٠٪ من تجارة تونس وقد وقع معها سنة ١٩٩٥ اتفاق ارتباط لاقامة منطقة تجارة حرة على مدى ١٢ سنة.

وبلغ متوسط معدل التضخم في دول «الاتحاد الاوروبي» ١,٩٪ سنة ١٩٩٧.

وقال حمدة ان خفض معدل التضخم يقتضي مواصلة ترشيد الانفاق الحكومي.

وبلغ عجز الميزانية ٨٣٩,١ مليون دينار او ٤,٠٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٧ مقابل ٨١٤,٨ مليون دينار او ٤,٣٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٦.

بينما كانت معدلات النمو الفعلي التي بلغت ٧,١٪ و٥,٤٪ سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ تضع البلاد في مصاف الدول ذات معدلات النمو المرتفعة.

غير انه قال ان تونس لا بد وان تعمل على احتواء اثار المناخ المتقلب على المحاصيل وزيادة الاستثمارات من مستوياتها الحالية غير الكافية من اجل توفير الوظائف.

وزاد معدل الاستثمار الى اجمالي الناتج المحلي الى ٢٤,٤٪ سنة ١٩٩٧ من ٢٣٪ في سنة ١٩٩٦.

في رسالة الى وزير الخارجية البريطانية حول القطن المصري

عبد الكريم المدرس يتهم المفوضية الأوروبية بإساءة استخدام السلطة

❑ إهتم عبد الكريم المدرس، امين عام غرفة التجارة العربية ـ البريطانية بالأزمة التي تتعرض لها صادرات القطن المصرية في اوروبا، فبعث برسالة الى روبن كوك، وزير الخارجية البريطانية، يشكره فيها على موقف بلاده من المسألة فقال:

تبين لي من تصريحاتكم الرسمية بانكم لستم على ارتياح تام إزاء مسعى المفوضية الأوروبية الى فرض حظر، لمدة خمس سنوات، على صادرات القطن المصري «الخام»، كاجراء مضاد للاغراق السلعي. وانه لمن دواعي سروري ان انقل إليكم فائق تقدير وامتنان الحكومة المصرية للموقف الصلب الذي اتخذتموه حيال هذا الاجراء، بالنيابة عن الحكومة البريطانية.

ولعلكم تسمحون لي بان اضيف بعض الملاحظات التي قد تكون مفيدة في هذا الشأن. وبداية، أود أن الفت نظركم الى اعلان برشلونة الذي يسعى، ضمن اشياء أخرى، لاقامة منطقة تجارة حرة موسعة بين الاتحاد الاوروبي ودول حوض البحر الابيض المتوسط، التي يتكون معظمها من دول عربية. وجدير بالذكر ان هناك إعتقاداً متنامياً في الدول العربية المشمولة باعلان برشلونة بان المفوضية الاوروبية مثلها في ذلك مثل عدد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي باستثناء بريطانيا، مبتعدة كلياً عن تطبيق نصوص الاتفاق، لا من حيث الجوهر ولا من حيث النص، في تعاملها مع قضايا وشؤون معينة.

وقد تمّ الافتراض وقت اعلان برشلونة، انه يبشر بميلاد علاقات تجارية جديدة تنطوي على حرية اكبر في التعامل التجاري، وتأخذ في الاعتبار الطبيعة التنموية للدول العربية، والضغوط الديموغرافية التي تعاني منها. ومن هنا يتضح ان إجراء المفوضية الاوروبية المتخذ ضد مصر، انما يشكل تناقضاً سافراً مع اهداف إعلان برشلونة، كما يشكل نكسة خطيرة للنمو الاقتصادي في مصر، ولطمة شديدة للشركات البريطانية التي اقامت علاقات تجارية مع مصر فيما يتعلق بالسلعة المعنية، على سبيل المثال فحسب، والتي تعود فوائدها على البلدين والشعبين معاً. هذا، فيما يبدو من الانباء الواردة من بروكسل أن المفوضية الاوروبية تسعى الى تحييد مواقف واكتساب ود معظم الدول الاعضاء المناهضة لهذا الاجراء، وذلك برفع إسم تركيا، وهي الدولة الاقل تصديراً لتلك السلعة، من قائمة الحظر. بيد أن هذه الخطوة لا تشكل إلاّ مناورة مرفوضة وغير مستساغة، لانها ات تؤدي الى اي فعل واقعي لازالة الاجراء المجحف المفروض على مصر. وكما تعلمون، تتمتع تركيا بميزات ضخمة، ليست متوفرة حتى الآن للدول العربية، في تجارتها مع الاتحاد الاوروبي. وإزالة اسم تركيا من قائمة الحظر انما يعتبر مناورة سياسية فجة، وليس تصرفاً موضوعياً يستند الى المبادىء والقيم التجارية المتعارف عليها بين دول العالم.

إن غرفة التجارة العربية ـ البريطانية لتتطلع باهتمام كبير لان نرى تطوراً في نزاهة الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الاوروبي، حيث كان طموحنا دائماً أن يتم ذلك في إطار إتفاقية برشلونة. وفي وقت توقيع الاتفاقية، رأى العديد من الدول العربية أن الاتفاقية منحازة بشدة الى القوة العملاقة المهيمنة في هذه المعادلة التجارية ـ إن جاز القول ـ إلا وهي الاتحاد الاوروبي. ومع أن جميع الاطراف اتفقت ضمنياً، آنذاك، على ان الزمن وحده هو الكفيل بكشف حقائق الامور، إلاّ أنه يبدو الآن، فيما يتعلق بحالة مصر، ان شكوكي كانت في محلها ولها ما يبررها، وأن هناك سوء استخدام للسلطة من جانب المفوضية الاوروبية في تعاملها مع دولة عربية كبرى، مثل جمهورية مصر العربية.

وفي رسالتي هذه، إنما اردت أن أعبر عن لسعادتكم عن خيبة الامل التي شعر بها إخواني العرب في مصر، وأن أشير الى أن باقي الدول العربية الاخرى تنظر بعين القلق الى هذا الاجراء، وتتساءل عما إذا كان يشكل مؤشراً واضح المعالم لما يمكن أن يحدث في مجالات تجارية اخرى، يجوز أن تستخدم فيها قوة وسلطة الاتحاد الاوروبي لقمع المصالح المشروعة للاطراف الاخرى.

تلاشي الوجود المسيحي في الشرق الاوسط

إنقراض المسيحيين في مهدهم!

عند قبر القديسة تقلا في معلولا في سوريا يترك المسيحيون رموزاً للذكرى، تذكر بالبركات التي يصلون لأجلها من المرأة التي حملت المسيحية الى تلك المنطقة قبل ١٧ قرناً.

تجدهم يتمتمون بلغتهم الآرامية الاصلية، وهي اللغة التي يقال ان السيد المسيح كان يتكلمها، ويتخلون عن الاعين الزجاجية او عصي التوكؤ على أمل انهم لن يعودوا بحاجة اليها. لكن اكثر الرموز التي يتركونها وراءهم هي قطع من الكرتون مقصوصة بشكل أطفال ينثرون للحصول عليها.

ولسنوات طويلة الآن ينجب المسيحيون في معلولا أطفالاً أقل بكثير مما ينجب مواطنوهم المسلمون، كما انهم اكثر ميلاً الى الهجرة. ويشاهد الآن عدد من المساجد نشأت في تلك البلدة التي كانت مسيحية صرف.

وفي منطقة الهلال الخصيب كلها، حيث انطلقت المسيحية في البداية، تتكرر القصة ذاتها.

ففي دير مار متى للسريان الارثوذكس في شمال العراق، حيث كان ذلك الدير يضم ٧ الاف راهب، لم يبق منهم سوى راهبين اثنين. اما بلدة «مأدبا»، وهي معقل مسيحي سابق في الاردن، فقد أصبح نصف سكانها من المسلمين. وحتى في لبنان، الذي كان ذات يوم البلد الوحيد في الشرق الاوسط الذي يضم من المسيحيين اكثر من المسلمين، فإن القرى المهجورة تشهد على نزوح لا مرد له.

ان جميع بلدان المنطقة فيها أقليات مسيحية، ومع ان الارقام المتداولة غير موثوقة، فان المسيحيين، كما هو الاعتقاد السائد، يشكلون تقريباً ٣ الى ٤٪ من سكان الاردن والضفة الغربية وغزة والعراق. وحوالى ١٠٪ في سوريا وبين ٣٠٪ الى ٤٠٪ في لبنان.

وفيما كانت القدس الشرقية سنة ١٩٤٨ تضم حوالى ٥٠٪ من المسيحيين فانه لم يبق فيها الآن سوى أقل من ٥٪.

ومنذ سنة ١٩٦٧ نقص عدد المواطنين الاردنيين المعتنقين للمسيحية بمقدار النصف.

ويقول احد رجال الدين المسيحيين في العراق، ان عدد المسيحيين العراقيين قد هبط سنة ١٩٩٠ عشية حرب الخليج الثانية، من ٧٥٠ الف شخص الى ٥٠٠ الف شخص الآن، مع ان عدد السكان المسلمين قد تزايد تزايداً سريعاً.

ان المراقبين من الخارج يضعون اللوم في هذا الانهيار في معظم الاحيان على تنكيل الاكثرية الاسلامية بالمسيحيين. ويناقش الكونغرس الاميركي، حالياً، مشروع قانون لفرض العقوبات على البلدان التي تسيء معاملة الاقليات الدينية، حيث الشرق الاوسط من المناطق الاساسية المستهدفة بهذا القانون.

وقد ادعى المسؤولون الاسرائيليون اخيراً ان السلطة الفلسطينية تميز تمييزاً منتظماً ضد السكان المسيحيين. كذلك ثارت انتقادات واسعة ضد الحكومة اللبنانية لإهمالها إرجاع المسيحيين المهجرين الى قراهم.

لكن حكومات المنطقة، على وجه العموم، تعامل المسيحيين معاملة حسنة بصورة ملحوظة. وحتى مع تضاؤل عدد السكان، فان الكنائس مزدهرة والطوائف المسيحية تمارس شعائرها علناً في الشوارع، فلا احد يشعر بالحاجة الى اخفاء ايمانه.

ففي المجالس النيابية الفلسطينية والاردنية واللبنانية، يحتل المسيحيون مقاعد اكثر من نسبة عددهم. وهناك عدد قليل من الوزراء، وكبار المسؤولين في جميع انظمة دول الهلال الخصيب من المسيحيين، مثل: طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء في العراق، وحنان عشراوي، وزيرة التربية في السلطة الوطنية الفلسطينية...

ومع ان القوانين التي تميز بين المسيحيين والمسلمين قليلة، فانها في احيان كثيرة تميز لصالح المسيحيين.

ففي العراق مثلاً، لا يسمح لغير المسيحيين ببيع المشروبات الروحية، وهي تجارة مربحة في هذه الايام العصيبة. وفي لبنان، يخصص نصف المقاعد في مجلس الوزراء ووظائف الدولة للمسيحيين.

ومع ان المسيحيين يتذمرون من القوانين العائلية الاسلامية التي تفرض على غير المسلمين اعتناق الاسلام، اذا ارادوا الزواج من مسلم او مسلمة، فانهم في الوقت ذاته يتمتعون بحق تطبيق قوانينهم العائلية الخاصة ضمن مجتمعاتهم.

اما التمييز، فانه يحدث على مستويات مدنية مما يدل على تعصب الجمهور اكثر مما يشير الى سياسة رسمية منسقة.

وتقوم الادعاءات الاسرائيلية حول الاضطهاد الفلسطيني على مضايقة نفر من المسلمين تحولوا الى المسيحية من قبل صغار الموظفين.

وفي شمال العراق، يشكو الكهنة المسيحيون من الحماس التعصبي الزائد لدى موظفي الحكومة الذين يأمرون ببناء المساجد الاسلامية في القرى المسيحية.

وفي سوريا، يتوجه الفلاحون الفضوليون من الارياف لمشاهدة المسيحيين في «باب توما» في العاصمة السورية، (حيث جرى تهريب القديس بولس بسلة).

من الصعب الظن بان مثل هذه المضايقات تفسر النزف المسيحي في الهلال الخصيب، فالقضية قضية سكانية. ذلك انه منذ الزمن الاستعماري عندما كانت الادارة الفرنسية والبريطانية تفضل توظيف الاقليات في وظائف الخدمة المدنية والجيش، راح المسيحيون ينتقلون من الارياف الى المدن. والمدارس التي تديرها الكنائس تقدم تعليماً افضل من مدارس الحكومة، خصوصاً للبنات. كما ان التحول الى المدن وارتفاع مستوى التعليم، قد اسهما معاً في خفض نسبة الولادات.

وحتى في تلك المناطق، التي ينمو فيها الوجود المسيحي بالنسبة المطلقة، فان هذا الوجود يتقلّص بالنسبة الى التزايد الاسلامي حوله. ومما يعقد المشكلة ايضاً، ان المسيحيين يجدون الهجرة اسهل. ذلك ان ما يتمتعون به من ثراء نسبي يجعل من اليسير عليهم الحصول على تذاكر ورسوم للسفر الى الخارج.

كما ان تمتعهم بالمؤهلات المهنية يساعدهم على الحصول على تاشيرات للخروج. وبما ان تاريخ هذه الهجرة يعود الى زمن بعيد، فان كثيرين في اوطانهم لهم أقارب عديدون في الخارج يسهمون في تسهيل هجرتهم. ويستميت القادة المسيحيون في بلدان الشرق الاوسط للحفاظ على رعاياهم. فقد حث البابا يوحنا بولس الثاني، في رقيم بابوي اخير له، الكاثوليك اللبنانيين على عدم الوقوع في اغراء السعي الى حياة افضل خارج بلدانهم.

وفي شمال العراق، يشكو الكهنة المسيحيون من الحماس التعصبي الزائد لدى موظفي الحكومة الذين يأمرون ببناء المساجد الاسلامية في القرى المسيحية.

وفي سوريا، يتوجه الفلاحون الفضوليون من الارياف لمشاهدة المسيحيين في «باب توما» في العاصمة السورية، (حيث جرى تهريب القديس بولس بسلة).

من الصعب الظن بان مثل هذه المضايقات تفسر النزف المسيحي في الهلال الخصيب، فالقضية قضية سكانية. ذلك انه منذ الزمن الاستعماري عندما كانت الادارة الفرنسية والبريطانية تفضل توظيف الاقليات في وظائف الخدمة المدنية والجيش، راح المسيحيون ينتقلون من الارياف الى المدن. والمدارس التي تديرها الكنائس تقدم تعليماً افضل من مدارس الحكومة، خصوصاً للبنات. كما ان التحول الى المدن وارتفاع مستوى التعليم، قد اسهما معاً في خفض نسبة الولادات.

رئيس الأركان الجديد يضع تصوراً جيوبوليتيكياً جديداً للمنطقة

إيران والعراق في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية!

ربطت الدوائر الدبيلوماسية في واشنطن بين تعيين العماد علي أصلان رئيساً لأركان الجيش السوري، بعد إحالة العماد حكمت الشهابي على التقاعد في دمشق، وبين تعيين الجنرال شاؤول مُفاز رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي. وقد جاء تعيين الجنرال مُفاز، الإيراني المولد والأصل، في رئاسة الأركان مفاجئاً حتى لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو.

وتقول الدوائر الدبيلوماسية المذكورة إن هذه التغييرات العسكرية في دمشق وتل أبيب، تنبىء بحالة من الاستنفار المتوتر على الصعيد العسكري نتيجة لتردي عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد صنفت تلك الدوائر رئيسي الأركان الجديدين في دمشق وتل أبيب بأنهما «أقرب الى الصقور»، أو على الأقل يمثلان حالة من الاستعداد لوضع عسكري غامض، قد يشهد نشوب حرب جديدة في المنطقة.

والمعروف أن رئيس الأركان الإسرائيلي السابق الجنرال أمنون شاهاك الذي حل مفاز محله، كان من أشد أنصار عملية السلام، وصديقاً مقرباً من رئيس الحكومة الراحل وبطل عملية السلام مع الفلسطينيين اسحق رابين، وينظر الى رئيس الحكومة الحالي نتانياهو نظرة احتقار وازدراء.

وقد قرأت الدوائر الدبيلوماسية بعض المؤشرات المهمة، ومنها ما ينعكس على التغييرات العسكرية في دمشق، منها:

– أن تعيين مُفاز (٥٠ سنة) تم على مسؤولية وزير الدفاع اسحق موردخاي، العراقي الأصل، مما يشير الى التوجه الإقليمي لإسرائيل في القرن المقبل، حيث من المتوقع أن تكون الحسابات الإيرانية والعراقية في مقدمة الحسابات الجيوبوليتيكية للدولة اليهودية.

– يشير تعيين مُفاز الى تغير في طبيعة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، مما سمح بتجاوز بعض كبار الجنرالات الآخرين الأكثر كفاءة وأحقية بالمنصب، وعلى راسهم الجنرال ماتان فلناعي الذي كان الى اللحظة الأخيرة يتوقع صدور قرار تعيينه معتمداً على أحقيته، لكنه يعتقد أن وزير الدفاع موردخاي يحمل احقاداً ضده. وسوف يتولى رئيس الأركان الجديد عملية تغييرات وتنقلات واسعة وجذرية داخل قيادة الجيش، يأخذ في الاعتبار تغير المناخات العسكرية والاستراتيجية في المنطقة كلها. إذ إن اسرائيل تواجه لأول مرة مرحلة مهددة لأمنها من قبل دول في المنطقة ليست لها معها حدود مشتركة وعلى رأسها إيران والعراق. وسوف ترتكز العقيدة العسكرية الجديدة المناطة بمفاز على وضع الخطط لمقاومة خطر الصواريخ الأرضية وأسلحة الدمار الشامل.

– مسارعة نتانياهو الى رسم حدود صارمة بين كبار الضباط والعمل السياسي، داعياً ومشدداً على الفصل الكامل بين العمل العسكري والعمل السياسي. وفي حين يرى البعض في موقف نتانياهو هذا عاملاً مساعداً على استقلالية المؤسسة العسكرية، يرى آخرون فيه تخفيفاً من تأثيرها في القرار السياسي، لأن المؤسسة العسكرية كانت في السابق تتخذ مواقف سياسية مستقلة لا تروق للحكومة.

– إصدار رئيس الحكومة قراراً بمنع الضباط العسكريين من تولي مهام المفاوضات مع الدول العربية في إطار عملية السلام. وربما كان في هذا الانعطاف الذي يمنع تشكيل الوفود المفاوضة برئاسة ضباط عسكريين، إشارة الى المفاوضات السابقة مع سوريا في الولايات المتحدة، وهي المفاوضات التي قادها عن الجانب السوري رئيس الأركان السابق العماد حكمت الشهابي.

كل هذه الاعتبارات، في تقدير الدوائر الدبيلوماسية، هي التي حملت وزير الدفاع موردخاي على القول بعد تعيين رئيس الأركان الجديد: «إن الجنرال مُفاز هو الرجل المنسب في الوقت المناسب».

عن الدبيلوماسي»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

في مجلس التويجري

جالست الشيخ عبد العزيز التويجري، نائب رئيس الحرس الوطني السعودي، بالأفكار منذ سنوات قبل ان أجالسه مرة في مجلسه في لندن خلال الشهر الماضي، وخصوصاً من خلال كتابه «في اثر المتنبي بين اليمامة والدهناء»، قبل زمن من اطلاعي على كتابه الأخير عن مؤسس المملكة السعودية الملك عبد العزيز آل سعود بعنوان «لسراة الليل هتف الصباح».

والمجالسة الفكرية هي من طرائق المتنبي في استحقاق مدح الذات إزاء الزمان المعاكس، بقوله:

من مُبلغ الأقوام إني قبلهم عاشرت رسطاليس والإسكندرا

وقد يكون في ذلك شكوى من شح «الإخبار» في زمن «المخبرين»! أما التويجري في كتابه، فإنه يورد البيت بصيغة مختلفة تقول:

من مُبلغ الأعراب أني بعدها شاهدت رسطاليس والإسكندرا

والملفت أن الشيخ التويجري أورد البيت المذكور في سياق النظرة السوية للعرب الأقدمين الى المرأة، إزاء النظرة الحولاء المنحرفة اليها في هذه الأيام، حيث يقول:

«وطبعاً سيكون مكانك في مجالس العشيرة مكان الصدارة، اراهم ملتفين حولك، وانت تلقي قصائدك بينهم، وهم مصغون إليك، رجالاً ونساء، فعادات العرب في الصحراء الثقة بالمرأة، فلا جدر ولا حجاب، ولا عار عليها إذا هي خالطت او مشت الى البئر، تسقي قطيعها، أو تسري به في رأس الفلاة».

فالتويجري في مجالسته للمتنبي في هذا البيت بالذات يقول لصاحبه إن الصحراء الهمتك من قيمها ما لم تلهمك إياه أثينا، فكأنه يقول للأثينيين العرب: «تعالوا الى الصحراء»، فهرعوا الى الجنادرية ليجدوا ان الصحراء ليست صحراء، وليجد صاحب الدعوة أن الأثينيين العرب ليسوا أثينيين.

إلاّ أن الشيء الذي شد انتباهي في مجلس التويجري في لندن أخيراً، تلك الأسئلة الحائرة التي يطرحها للبحث، تعبيراً عن قلق أصيل في نفسه، حتى وإن كان يعرف بعض الأجوبة الصحيحة. وقد يكون ذلك ايضاً من طرائق المتنبي على قاعدته القائلة: «نحن ادرى وقد سألنا بنجد»!

لكن أسئلة الشيخ التويجري، على نفسه وعلى الآخرين، تنطوي على بحث، أو محاولة بحث، عن «لغة» جديدة بمفردات ومرادفات مبتكرة للخطاب العربي على كل صعيد، تفي بالمقتضيات الحقيقية والملحة للتفكير والتعبير. وهذه الأسئلة القلقة، هي في الواقع صيحة مستقبلية، للخروج من تحنط العيش في الماضي الى رحاب *العيش في المستقبل بالشروط المستقبلية، ليصبح الماضي مفيداً للمستقبل لا قيداً ثقيلاً عليه.* وبهذا المنظور يمكن تبين اهمية كتابه عن عبد العزيز كرسالة الى المستقبل في إطار الوثيقة التاريخية التي تنطوي على مفهوم تأسيسي متحرك.

ويبقى كتاب التويجري عن المتنبي هو القاموس المفسر ولو انه صدر مبكراً. فها هو يخاطب جليسه التاريخي ليسمع جليسه المعاصر بقوله: «فاميرك الكبير بشر، تجوز عليه مثلما تجوز على غيره، مواقف المنافقين. والحاشية التي كثيراً ما دمرت العامر، وزلزلت العروش، وضاقت بالمخلصين من الرجال، والنابهين أمثالك، هي علة أمتك في دمشق الأموية، وفي بغداد الرشيد، وفي قاهرة المعز، وفي قرطبة وفي الحمراء .. وفي .. وفي ».. وفي الرياض!

فالصورة التي انطبعت في ذهني عن التويجري بعد التقائه وجهاً لوجه، لم تكن مختلفة عن التصور الذي شكلته من خلال كتاباته أو من خلال أحاديث الأصدقاء المشتركين عنه.

محبوب الحق

لم يشهد العالم الثالث عموماً، والعالم الإسلامي خصوصاً، مفكراً اقتصادياً ثاقباً وجريئاً، مثل المفكر الباكستاني محبوب الحق الذي توفي في نيويورك في منتصف الشهر الفائت. ومن مبتكراته الخلاقة التي تجعله يحيى بعد مماته، التقرير الذي اصدره عام ١٩٩٠، وظل يصدر كل سنة بعدها، باسم «تقرير الإنماء الإنساني»، حيث ابتكر مؤشراً لقياس هذا الإنماء أدق وأصدق من المقاييس التقليدية لتقدم الأمم والشعوب بالاعتماد على أرقام تطور الدخل القومي الإجمالي.

فالمؤشر الذي وضعه محبوب الحق لقياس العافية الاقتصادية الوطنية، يعتمد بالإضافة الى الثروة الوطنية بالمفهوم المألوف، على مدى طول أو قصر معدل حياة المواطنين، وعلى مستوى التعليم، ونوعية الرعاية الاجتماعية.

وقد انصب اهتمام محبوب الحق على الدول الفقيرة في العالم بغية إظهار الوسائل الموثوقة للتخفيف من الفقر فيها، مع أن مؤشره يضم ١٧٥ دولة. وفي حين كان الجميع يمتدحون التجربة الآسيوية، كان محبوب الحق يرى انها تجربة كاذبة. فقد كتب في عام ١٩٩٥، أن جنوب آسيا يغرق في مستنقع من الحرمان والبؤس البشري، وقد صدم وشده عندما أظهر مؤشره ان تلك المنطقة تأتي من حيث التخلف بعد المنطقة الافريقية جنوب الصحراء كاكثر المناطق تخلفاً في العالم.

وأجرا طرح له تأكيده بما لا يقبل الشك ان الجيوش العسكرية هي أكبر مبدد للموارد في البلدان الفقيرة، داعياً الى إلغاء تلك الجيوش، ومتمثلاً تجربة كوستا ريكا التي ألغت جيشها لتنفق ثلث دخلها القومي على التعليم والصحة، بحيث باتت الدولة الديموقراطية الوحيدة المزدهرة في أميركا الوسطى.

وفي هذا الموضوع الحساس، يقول محبوب الحق إن تخفيف الميزانيات العسكرية يحتاج الى إرادة سياسية صلبة. لكن من نقاده من يقول إن محبوب الحق بحاجة الى ثبات الرأي لأنه عندما كان في البنك الدولي وضع فوق مكتبه لوحة تقول: «تأخرت في مواقفي، لقد غيرت رأيي»!

بورصات

اندماج بورصتي لندن وفرانكفورت تحت ضغط بنوك الإستثمار

باريس تتهم التحالف الاستراتيجي الأنغلو ـ الماني بالخيانة!

❐ اثار تفاهم بورصة لندن وبورصة فرانكفورت على خلق سوق اوروبية عملاقة للاسهم موجة من المخاوف في كثير من البورصات الاوروبية والعالمية، خصوصاً بورصة باريس. ومن الطبيعي ان تتفاوت التفسيرات والتكهنات حول الاسباب والنتائج، خصوصاً ان بريطانيا متحفظة الى درجة ملحوظة على الوحدة النقدية الاوروبية، وعلى الاخص ان بورصة لندن هي الاولى في اوروبا لكونها سوقاً عالمية لم تستطع فرانكفورت مجاراتها في السابق.

وليس مفاجئاً تبعاً لذلك ان تكون فرانكفورت هي الاكثر حماساً لهذا التفاهم. غير ان لندن ايضاً لها اسبابها الخاصة، واهمها خوفها من ان تتهمش كسوق مالية عندما يحل الـ «يورو» في السنة المقبلة كعملة اوروبية موحدة.

ويمكن القول ان هذا التفاهم جاء في وقته ولمصلحة الفريقين، بعد مرحلة طويلة من المنافسة المريرة بينهما في الاسواق المالية الاوروبية السريعة الاندماج. والملاحظ ان قبول لندن بالاندماج مع فرانكفورت، مع انها الاقوى، قد اثار استغراب الكثيرين من المراقبين لأن هذه الخطوة مخالفة تماماً للموقف السابق المعلن من قبل بورصة لندن.

ولهذا السبب تحديداً فوجئت بورصة باريس بتلك الخطوة وقد كانت تسعى الى عقد مثل هذا التحالف الاستراتيجي مع فرانكفورت قبل حدوث التحالف الانغلو ـ الماني. وقد اجمع المحللون الماليون على ان تحالف لندن ـ فرانكفورت هو النواة اللازمة لاقامة سوق اوروبية موحدة للاوراق المالية. ومن الاجراءات المنتظرة الآن اقامة وسيلة مشتركة لادراج الشركات الاوروبية الكبرى الاولى (بحدود ٣٠٠ شركة) في البورصتين في وقت واحد، وتعديل الانظمة والقواعد المتبعة بحيث تتوحد في السوقين وموالفة الطرق المحاسبية والاعراف التجارية وصولاً الى بناء نظام موحد للتجارة الاليكترونية.

فلا عجب ان هذه الخطوة قد لقيت أشد الترحيب من قبل مصارف الاستثمار، ومن قبل سلطات المراقبة في اوروبا لانها تختصر الكلفة وفي الوقت ذاته تسهل الاجراءات الرسمية لمجرد توحيدها.

لقد شبه المصرفيون الالمان الوضع الناشيء في اوروبا من حيث البورصات والأسواق المالية بعائلة تمثل فيها لندن وفرانكفورت دور الوالدين ويمثل فيها الآخرون دور الاولاد. ومع ان هذا التشبيه لم يعجب الفرنسيين، فان المصرفيين الالمان دعوا بورصة باريس الى الانضمام الى البورصة الاوروبية الموحدة المقترحة، شريطة ان تقبل بالشروط الاساسية التي وضعها الآباء المؤسسون في لندن وفرانكفورت. وقال رولف برورر، رئيس مجلس ادارة «دويتش بورص» ورئيس «دويتش بنك» اكبر المصارف الالمانية: «هناك دعوة مفتوحة الى الجميع ولكن بالشروط والموجبات التي وضعها الوالدان هذا هو الحال مع جميع الأطفال!».

ومن غير المستغرب ان يؤجج مثل هذا الكلام الحساسيات الوطنية الفرنسية

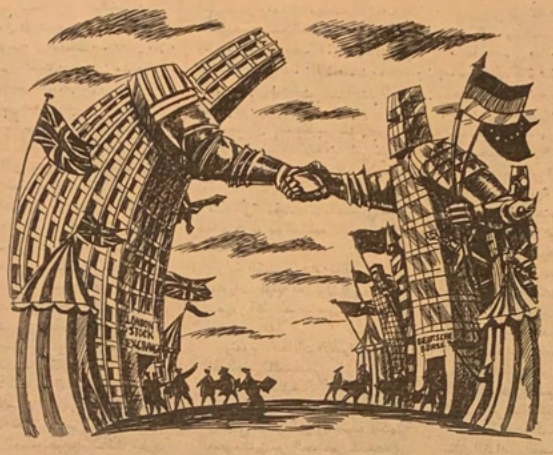

(راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحة ١١).

ولم يسكت رولف برورر على ردة الفعل الفرنسية العنيفة بلغة وصفت الخطوة الانغلو ـ المانية، بانها «خيانة» والقائمين بها بانهم «خونة» فقال:

«انني افهم ان يشعر الفرنسيون بانهم مجروحون لعدم انتمائهم الى الآباء المؤسسين، لكن هذه ليست دكاناً مقفلاً امام الآخرين، ولا هي محور بين لندن وفرانكفورت ضد باريس».

ولما سئل برورر ما اذا كان تشبيهه للوضع بالآباء والاولاد، ووصف الفرنسيين بانهم أطفال بهذا المعنى من شأنه ان يزيد من التوتر الفرنسي، اعترف بان ذلك ممكن وقال انه مستعد لتغيير التشبيه الى «صديقين يحملان فكرة جيدة لكنهما لا يشركان الآخرين بها لئلا تفسدها المداخلات». وفسر المسؤول الالماني «السرية» التي احيطت بها المحادثات الانغلو ـ المانية على انها كانت ضرورية لأن وجود اكثر من طرفين من شأنه ان يعوق ويرجىء تنفيذ الخطوة، اما من الآن فصاعداً فان جميع المفاوضات والقضايا المطروحة ستكون علنية وشفافة.

شولما كانت بورصة باريس اصغر حجماً بكثير من اي من لندن او فرانكفورت، فانه من المتوقع ان تحاول باريس تجميع عدد من البورصات الاوروبية للدخول في البورصة الموحدة على قدم المساواة مع الطرفين المؤسسين. ولهذا يتخذ تفاهم لندن وفرانكفورت صفة التحالف الاستراتيجي.

وبصرف النظر عن الاعتراضات الفرنسية الصاخبة مازال غير واضح سبب حماس لندن المفاجيء لهذا التحالف في تراجع مشهود عن المواقف المعلنة.

هناك قول بأن لندن اخذت تشعر في الآونة الاخيرة بحرارة منافسة فرانكفورت لها، ويقول آخرون ان بورصة لندن تعرضت لضغوط كبيرة من المؤسسات المالية الضخمة مثل «ماريل لينش» بالاضافة الى «بنك انكلترا» المركزي. لكن المراقبين الماليين يقولون انه اذا كان لهذه الخطوة ان تؤدي غرضها المستقبلي فلا تتصرف على اساس انها ترميم خط الدفاع عن الماضي، فان غايتها يجب الا تكون دعم البورصة كمؤسسة ولكن زيادة كفاءة التبادل وتخفيض كلفته وزيادة حجم السيولة في السوق.

وقد شبه بعض البريطانيين حال بورصة لندن بعد اتحادها مع فرانكفورت بحال الصناعة البريطانية مثل صناعة السيارات المملوكة من الاجانب، والألمان تحديداً، لكنها باقية في البلاد.

آسيا / أوروبا

تركيا واسرائيل تدخلان الـ «يورو» في آلية سعر الصرف

تجاهل آسيا للعملة الأوروبية يعقّد أزمتها الإقتصادية!

❐ بدأت دول عديدة في العالم تعد العدة لمواجهة تأثيرات العملة الاوروبية الموحدة (يورو) التي ستنطلق رسمياً في مطالع سنة ١٩٩٩. لكن اخطر منطقة في العالم، وهي المنطقة الآسيوية التي تعصف بها ازمة اقتصادية جادة، مازالت مترددة او غير مهتمة بهذا الشأن مع ان المراقبين الاقتصاديين يعتقدون بان التجاهل الآسيوية للعملة الاوروبية الموحدة سوف يزيد من حدة الازمة الاقتصادية لتلك الدول.

اما في الشرق الاوسط فان تركيا واسرائيل هما اول دولتين في المنطقة تعيدان بشكل جذري تقويم العملات الاوروبية في اليه سعر الصرف المعتمد لديها.

وليس مؤكداً او ضرورياً ان تكون الاجراءات التركية او الاسرائيلية قد تمت بالتنسيق بينهما.

بناء على المعطيات التجارية بين آسيا واوروبا، يعتقد كثيرون من المحللين ان تأثير الـ «يورو» على آسيا سوف يكون ضئيلاً او هامشياً. وهناك حجج قوية تدعم هذا الرأي. والواقع ان التجارة المباشرة بين آسيا والبلدان الاوروبية ضئيلة جداً بحيث ان الدول الآسيوية مازالت تعتمد الدولار مقياساً لعملاتها، الامر الذي جعل العملة الاميركية العملة المهيمنة في احتياطيات المصارف المركزية الآسيوية. غير ان هناك حقائق اخرى غير ظاهرة على السطح لا تملك الدول الآسيوية ان تتجاهلها.

صحيح ان الصادرات الآسيوية الى البلدان الاوروبية التي ستعتمد الـ «يورو» لم تصل في مطلع هذه السنة الى اكثر من ١١٪ من اجمالي التجارة الآسيوية، لكن هناك عوامل عديدة قد تكون اشد اثراً من حجم التبادل التجاري. ذلك ان العملة الاوروبية الموحدة تسير الى التوسع، وان الدول الاوروبية غير الداخلة في الـ «يورو»، مثل بريطانيا والدانمارك، سوف تنضم في الجولة التالية مع انها تلبي شروط الدخول الفوري، لكن قرارها بعدم الدخول هو قرار سياسي، وفوق ذلك فان بريطانيا بشكل خاص سوف تحافظ على سعر صرف مستقر لعملتها ازاء الـ «يورو» فكأنها داخلة فيه.

وهذا ايضاً سيكون شأن دول عديدة في اوروبا الوسطى والشرقية ليست داخلة حتى في «الاتحاد الاوروبي»، لكنها تسعى الى الدخول في الاتحاد وفي العملة الموحدة.

ومن هذا المنطلق راحت دول عديدة في اوروبا الوسطى والشرقية، وعلى رأسها بولندا، تربط عملاتها بالعملة الاوروبية الموحدة، على غرار ما فعلت تركيا واسرائيل في الشرق الاوسط.

كما ان الدول الافريقية جنوب الصحراء، وعددها ١٦ دولة تعتمد الفرنك الافريقي المرتبط بالفرنك الفرنسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سوف تحول ارتباط عملتها من الفرنك الفرنسي الى الـ «يورو». وباضافة جميع هذه الدول الى منطقة الـ «يورو» تصبح الصادرات الآسيوية الى هذه المنطقة مجتمعة ٢٠٪ من اجمالي التجارة الآسيوية.

بما ان الازمة الآسيوية الحالية تعمّ جميع دول المنطقة فإن اي دولة آسيوية لا تستطيع الاعتماد على اي من جيرانها للخروج من الازمة. لكن اوروبا الآن في وضع اقتصادي يتيح لها مد يد المساعدة الى الدول الآسيوية.

من ذلك على سبيل المثال، ان صادرات الصين الى بقية آسيا بما فيها اليابان، قد تقلصت بنسبة ٢٪ في الاشهر الخمسة الاولى من هذه السنة، نظير زيادة بنسبة ٢٠٪ سنوياً في سنة ١٩٩٧.

اما الصادرات الصينية الى الاتحاد الاوروبي، فقد ارتفعت في الفترة ذاتها الى ٢٦٪ نظير ١٩٪ طوال سنة ١٩٩٧.

وبوجود الـ «يورو»، فان الصين سوف تستفيد بصورة اضافية من انخفاض مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات، الامر الذي سوف يعزز العلاقات بينها وبين اوروبا.

اما الشيء الاهم فهو ان اوروبا اكبر مصدر للرساميل المصرفية الوافدة الى آسيا. ويستدل من ارقام «بنك التسويات الدولي» في «بال» ان آسيا في نهاية سنة ١٩٩٧ حصلت على قروض مصرفية بقيمة ٣٨٠ مليار دولار منها ٣٤٪ من الدول الاوروبية المعتمدة لـ «يورو». واذا اخذت دول الاتحاد الاوروبي مجتمعة فان قروضها الى آسيا تبلغ ٤٣٪ نظير ٣٠٪ من اليابان و٨٪ فقط من الولايات المتحدة.

وما هو اهم من ذلك ايضاً ان الجزء الاعظم من هذه القروض الاوروبية سوف تجري خدمته من الآن فصاعداً بالعملة الاوروبية الموحدة.

وبالنظر الى تحول اسواق المال الاوروبية الى الاندماج، كما حدث بين لندن وفرانكفورت (راجع «بورصات» في مكان آخر من هذه الصفحة)، وما يستتبع ذلك من زيادات هائلة في السيولة، فانه من المرجح ان تلجأ آسيا الى المزيد من الاقتراض من السوق الاوروبية الموحدة عندما تستقر اوضاعها.

وحتى لو خف اعتماد البلدان الآسيوية على القروض المصرفية، بعد النهوض من كبوتها، فان المصارف الاوروبية سوف تبقى المقرض الاول الى المنطقة، كما سيتزايد التمويل من خلال اسواق المال.

ان جميع هذه التدفقات المالية في المستقبل من اوروبا الى آسيا، سوف تكون محررة بالـ «يورو»، الامر الذي سيعرض الشركات الآسيوية التي تخدم ديونها بالـ «يورو» الى مخاطر تقلبات العملة، مما يعني انها مضطرة الى تكثيف احتياطيها بالـ «يورو» لاغراض التغطية وهذا بدوره يعطي صورة اكثر وضوحاً للعملة الاوروبية الجديدة في المنطقة الآسيوية.

ومن العوامل المهمة جداً كون اوروبا مصدراً اساسياً لتصدير التكنولوجيا الى آسيا. ففي نهاية السنة الماضية استوردت الصين من دول الاتحاد الاوروبي ٦٨٦٤ سلعة تكنولوجية بقيمة ٣٨ مليار دولار، اي ما يعادل من حيث القيمة نصف المستوردات التكنولوجية للصين تقريباً.

ومن المرجح ان يتسع انطلاق الشركات الاوروبية الى آسيا مع المزيد من الاندماج الاقتصادي وعمليات التوحد الاستراتيجي الذي تشهده اوروبا. وتبعاً لذلك فان طلب الحكومات الآسيوية على الـ «يورو» سوف يتصاعد، وان كان الدولار سوف يبقى عملة الاحتياطي الرسمية في العالم، مع ان هيمنته قد بدأت تضعف. فالدولار كان يشكل ٨٠٪ من الاحتياطي العالمي الرسمي سنة ١٩٧٥ لكن هذه النسبة تناقصت الآن الى ٥٥٪.

ان دخول الـ «يورو» على الخريطة الآسيوية امر مؤكد للاسباب المبينة سابقاً. لكن منزلة الـ «يورو» في آسيا أياً كان الامر، لن تبلغ منزلة الدولار. فالامر المرجح هو ان يحل الـ «يورو» محل «الين» الياباني ليصبح عملة الاحتياطي الثانية في آسيا.

وعلى سبيل المثال، تملك الصين الآن احتياطياً قيمته ١٤١ مليار دولار ٦٠٪ منه بالعملة الاميركية، بينما نصيب «الين» الياباني والمارك الالماني هو ١٥٪ لكل منهما. ومن المؤكد في هذه الحالة ان الـ «يورو» في الصين سوف يتقدم على الين، اما في تايوان فان الاحتياطي الرسمي للجزيرة، يشكل فيه المارك الالماني ٢٣٪ نظير ١٥٪ للين الياباني، ومن المؤكد ان هذه الفجوة سوف تتزايد لمصلحة الـ «يورو».

والسؤال الاخير والصعب الذي يسأله المحللون هو عن العلاقة المتوقعة لآسيا مع الـ «يورو». وقد يكون الجواب في الازمة الآسيوية ذاتها، لان العملات الآسيوية قبل الأزمة كانت مرتبطة بالدولار. إلا ان الأزمة كسرت هذا الرباط.

واذا عادت الدول الآسيوية في المستقبل الى ربط عملاتها بمجموعة من العملات الاجنبية فان الـ «يورو» سوف يكون في طليعة تلك المجموعة منافساً للدولار.

الإرث الديغولي يتحكم بالعلاقات بينهما:

فرنسا تلجأ الى العالم الثالث بعد فشلها في مقارعة أميركا في العالم الأول!

❐ قبل قيام الجمهورية في الولايات المتحدة، وحتى قبل الثورة الفرنسية التي اطاحت النظام الملكي، كانت العلاقات الفرنسية ـ الاميركية، هي العلاقات الخاصة والمميزة على شطري الاطلسي. وكانت فرنسا النصير الاول مادياً ومعنوياً للثورة الاميركية ضد التاج البريطاني، وهي الثورة التي قادها الجنرال جورج واشنطن وأدت الى استقلال الولايات المتحدة.

ولفترة طويلة من الزمن كان الاميركيون الذين ناصبوا بريطانيا العداء يتطلعون الى فرنسا بالاعجاب لكونها مركزا ثقافياً وسياحياً جميلاً، ويستهوون خصورها البديعة، وفوق ذلك يرون عاصمتها باريس المثل الاعلى في الفن المعماري والهندسي، الامر الذي حملهم تالياً على بناء عاصمتهم واشنطن على غرارها.

لكن الفرنسيين، خصوصاً في هذا القرن، لم يبادلوا الاميركيين المودة بل ظلوا يتصرفون حيال الولايات المتحدة تصرفاً شبه عدائي او تصرف الحليف المتعب.

ومنذ نهاية الحرب الباردة في اواخر الثمانينات ظهرت على فرنسا اعراض تشنج ضد بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم. وقد وصل هذا التباغض حد الاحتكاك في اعقاب حرب الخليج عندما برز افتراق في المصالح بين فرنسا والولايات المتحدة بالنسبة الى العراق وايران.

الارث الديغولي

على الرغم من ان كثيرين من الاميركيين يتفهمون تضارب المصالح بين البلدين في الخليج إلا انهم لا يفهمون اتهام الحالة الاميركية من قبل الفرنسيين على انها «اميريالية ثقافية».

ويظن قادة الرأي في اميركا ان التشنج الفرنسي الراهن ضد الولايات المتحدة مرده الى «الإرث الديغولي»، الذي اشاع في فرنسا نوعاً من الوطنية المتعصبة، انعكست علناً في حالتين واضحتي العداء للولايات المتحدة خصوصاً، وللثقافة الانغلوساكسونية عموماً، على الرغم من أن الحلف الانغلوساكسوني، في الحرب العالمية الثانية، كان النصير الاول للجنرال شارل ديغول في تحرير فرنسا من «حكومة فيشي»، الموالية للرايخ الثالث النازي، بقيادة الجنرال بيتان.

الحالة الاولى، انسحاب فرنسا من «حلف شمال الاطلسي»، باعتباره اداة اميركية في القارة الاوروبية.

الحالة الثانية، تدخل الجنرال شارل ديغول العلني في اميركا الشمالية عندما دعا الى انفصال «كيبيك» عن كندا، بما يمثل الانفصال الثقافي الفرنكوفوني عن الجسم الانغلوساكسوني. فكانت تلك الحادثة، التي اثارت ضجة عالمية في حينها، هي المرة الثانية في التاريخ الاميركي المعاصر الذي تقف فيه الولايات المتحدة موقف اعتراض سافر على التدخل الفرنسي في القارة الاميركية. فقد كانت المرة الاولى في القرن التاسع عشر عندما ارسل الامبراطور لويس نابليون الجيش الفرنسي الى المكسيك في بوابة واشنطن الخلفية.

وفي رأي بعض الفرنسيين ان السلوكية الفرنسية الراهنة ازاء الولايات المتحدة، وهي السلوكية المغلفة بفكرة «الامبريالية الثقافية» وبالعولمة كغطاء للهيمنة الاميركية على العالم، ما هي إلا تبرير للمزاج الفرنسي العام المرتبك، سببه عدم تأكد الفرنسيين او ثقتهم بالمنزلة التي يحتلونها او يستحقونها في النظام العالمي الراهن، الامر الذي اضعف ثقة فرنسا بنفسها، وكلما ضعفت هذه الثقة كلما اصبحت فرنسا اصعب مراساً، سواء لحكامها او لجيرانها وحلفائها.

السوداوية والتشنج

يقول دومينيك موايسي، مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ورئيس تحرير مجلة «بوليتيك انترانجير»، في بحث له نشرته مجلة «شؤون خارجية» الاميركية، ان فرنسا على اعتاب القرن الحادي والعشرين تواجه تحديات اربعة رئيسية تشكل معاً مصدر سوداويتها:

● التحدي الاول: «العولمة»، وهو التحدي الذي يلقى عليه اللوم لانحسار الثقافة الفرنسية وتزايد مستويات البطالة الى درجة مقلقة.

● التحدي الثاني: الطبيعة الاحادية للنظام العالمي الراهن، حيث أصبحت الولايات المتحدة فيه القطب القائد الوحيد، واصبحت فيه فرنسا تابعا متذمراً.

● التحدي الثالث: «الوحدة الاوروبية»، التي تهدد بخفت الصوت الفرنسي.

● التحدي الرابع: هو فرنسا ذاتها، لان الامة الفرنسية ملزمة بالتغلب على عجزها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاخلاقي والثقافي، اذا كان لها ان تنجح في مواجهة التحديات الاخرى. او بكلام آخر، على فرنسا ان تقوم بالمهمة الصعبة في تجاوز ذاتها.

لا كبير ولا صغير

ويقول موايسي انه لو كانت فرنسا دولة صغيرة مثل سنغافورا مثلاً... لما كانت لها مشكلة، لكن مشكلتها انها ليست كبيرة مثل الولايات المتحدة وليست صغيرة مثل سنغافورا بل هي متوسطة الحجم، وفي النظام العالمي الراهن تقع العقوبة على الاحجام المتوسطة.

فمزايا القوة الخاصة بفرنسا النابعة من ثقافتها وتراثها، اخذت تذوب لتحل محلها ثقافة عالمية تبدو اميركية على وجه الغرابة.

اما الولايات المتحدة، فلا تمتاز على فرنسا فقط في كونها بلداً اكبر وافتى، اي انها ليست مثقلة بهموم التاريخ، بل هي فوق ذلك مجتمع مفتوح بالمقارنة مع المجتمع الفرنسي الذي يبقى مغلقاً ومتحجراً في عجزه عن استقطاب افضل المواهب من بقية العالم. ومما يزيد الطين بلة ان اميركا هي التي تجتذب المواهب الفرنسية.

وفي رأي موايسي ان انتشار الانكليزية باللهجة الاميركية اصبح الآن أقرب شيء الى اللغة العالمية في

الوقت الذي مازال هاجس فرنسا الدفاع عن الفرنكوفونية، والحلم بعالم يوحده اللسان الفرنسي.

ولذلك، تقيم فرنسا الحواجز اللغوية المانعة من غير ان تدرك ان هذا المسلك يعزلها بدلاً من ان يحفظ ثقافتها. اما ما ينبغي على فرنسا ان تحافظ عليه، بعد اعترافها بهزيمتها في معركة اللغة، فهو مضمون واصالة رسالتها لا وسيط تلك الرسالة.

الحسد الفرنسي قلق اوروبي

لقد عززت نهاية الحرب الباردة الغيرة الفرنسية من اميركا حيث يعبر الفرنسيون عن امتعاضهم من الامتداد العالمي للقوة الاميركية وادعاء واشنطن النطق باسم المجتمع الدولي. ويختلف الفرنسيون عن بقية شركائهم الاوروبيين بانهم يشعرون بانهم يحملون رسالة عالمية مثل الولايات المتحدة الاميركية (اليست فرنسا مثل الولايات المتحدة كاول منبت لفكرة حقوق الانسان والحرية والمساواة والاخاء؟).

ولذلك يشعر الفرنسيون بنوع من الاحباط عندما يرون الولايات المتحدة تتجاهلهم او تتصرف ازاءهم باللامبالاة او تعبر عن تضايقها من اي مبادرة فرنسية. ويفهم الاميركيون ايضاً هذا التململ الفرنسي المزعج، ويتصورون له علاجاً، هو زيادة المصالح المشتركة بين البلدين الى درجة تخفف من التوتر الفرنسي. كما يراهنون في المدى القصير على «الاتحاد الاوروبي» كوسيلة لاسكات اصوات «الغيرة» الفرنسية ضد اميركا، لان بقية اعضاء هذا الاتحاد لا يشاركون فرنسا في مشاعر العداء للولايات المتحدة.

اما الاوروبيون الآخرون، فانهم يتوجسون خيفة من الحلم الفرنسي السري ببناء وحدة اوروبية قوية غايتها تحدي الولايات المتحدة، ويرون في ذلك كابوساً مقلقاً يعملون على لجمه.

وفي خضم هذه الحساسيات الفرنسية ـ الاوروبية والفرنسية ـ الاميركية تظهر الخلافات ونقاط التفاهم اكثر وضوحاً. من ذلك مثلا اعلان فرنسا موقفا مختلفا عن اميركا في ازمة الشرق الاوسط. وهو موقف لا تشاركها فيه بريطانيا والمانيا ومعظم الدول الاوروبية الاخرى.

وهناك قضايا معينة تتعلق بالمصالح تستطيع فيها فرنسا جرّ اوروبا الى موقف المعارض للولايات المتحدة. وليس ادل على ذلك من المشهد الحالي في الخليج، حيث فرنسا تدعم العراق وحدها من غير اي طرف اوروبي آخر، بينما استطاعت توحيد اوروبا وراءها في الموقف المعادي للولايات المتحدة في ايران.

وهناك ايضاً مجالات، اهمها مجالات الامن، تبدو فيها باريس وفي وقت واحد، حليفاً لواشنطن ومنافسة لها. من ذلك مثلاً، رغبة فرنسا في خلق سياسة خارجية وامنية اوروبية موحدة، وهو اتجاه يصطدم مع ظهور الولايات المتحدة كقوة قائدة في اوروبا.

والمفارقة في ذلك ان فرنسا لكي تحفظ موقعها الاوروبي على المدى الطويل مضطرة الى العودة لحلف شمال الاطلسي متخلية عن اعتراضها الاساسي الذي دعت فيه الى موقع خاص بها داخل الحلف، او كما قال موايسي:

«ان فرنسا تفهم انه للحصول على المزيد من الوحدة الاوروبية في المستقبل لا بد من المزيد من الحلف الاطلسي الآن، وهذه جرعة مرّة لأن توسيع الحلف من شأنه أن يعزز الانفراد الاميركي في مسألة الامن».

لكن يبدو انه لا بديل عن ذلك في الوقت الحاضر.

صوت العالم الثالث

لما كانت فرنسا غير قادرة على مجاراة الولايات المتحدة، او منافستها، في العالم المتقدم في القارتين الاوروبية والاميركية، فانها بحكم كونها دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، تحاول الظهور بانها نصير العالم الثالث وصوته في الغرب.

وانطلاقاً من ذلك تحاول الآن، بعد تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط، الظهور بدور «الوسيط النزيه» بين العرب والاسرائيليين وهو الدور الذي لعبته اميركا في «مؤتمر مدريد»، على اعتبار ان قبول مثل هذا الدور من الاطراف المعنية يضفي شرعية جديدة على الدور الفرنسي والاوروبي. ومن هذا القبيل يمكن فهم الزيارات المتكررة للرئيس الفرنسي جاك شيراك الى الشرق الاوسط، والزيارة الملفتة التي قام بها الرئيس السوري حافظ الاسد الى باريس في منتصف شهر تموز/يوليو الماضي.

وحتى في هذا الدور، اذا ما اكتمل واكتسب شرعية وترافق فيه النشاط السياسي مع الدعم الاقتصادي، فإن فرصته الوحيدة من النجاح تتمثل في ان يعمل كدور مكمل للولايات المتحدة لا للحلول محلها. وفي هذا موقف صعب لفرنسا، لانها لا تملك ان توازن الموقف الاميركي الموالي لاسرائيل بموقف يجعلها نصيراً للعرب وحدهم. ولذلك ايضا فان فرنسا لا تستطيع صنع السلام لكنها تستطيع تسهيله.

الجبهة الافريقية

في الآونة الاخيرة بدا وكأن الصراعات الجارية في القارة الافريقية هي حرب اميركية ـ فرنسية بالواسطة على ارض القارة السوداء. لكن في الدوائر السياسية الداخلية في باريس وواشنطن هناك حقائق مختلفة، حيث تحاول واشنطن الافادة من الوجود الفرنسي والخبرات الفرنسية في القارة الافريقية، وتحاول فرنسا الافادة من القوة الاميركية. واذا كان البعض يعتقد ان فرنسا تتصرف في افريقيا تصرفاً مشدوداً الى المرحلة الاستعمارية، فانها في الواقع هي اكبر المتبرعين بالمساعدات الاقتصادية الى الافارقة بعد اليابان. وينتقد الدارسون المعاصرون لافريقيا المساعدات الفرنسية ليس من منطلق استعماري، بل لكونها في غالبيتها تذهب الى الانظمة والحكام بدل ان تذهب الى الشعوب الافريقية البائسة.

واذا كانت باريس وواشنطن تتنافسان اقتصادياً في القارة الافريقية، فانهما بالضرورة شريكان جيوبوليتيكيان في تلك المنطقة. وقد اكد الاميركيون من جهتهم اعترافهم بهذه الحقيقة بابلاغ الفرنسيين رسمياً انه ليست لديهم اي خطط سرية لازاحة الوجود الفرنسي من افريقيا. ومن خلال التجارب في السنوات الاخيرة، أيقن الفرنسيون ان افكارهم حول مستقبل افريقيا تلتقي مع الافكار الاميركية.

الثنائية الاطلسية

ان اوروبا الموحدة غير موجودة وغير منتظر ان تقوم امنياً وسياسيا، لكنها قائمة وحقيقية اقتصاديا وتجارياً، وهو وضع سوف يتعزز مع صدور العملة الاوروبية الموحدة الـ «يورو». وفي هذا المجال يكمن امل الاوروبيين في موازنة اميركا من خلال ثنائية قطبية في المجال النقدي. وهذا على اهميته يشكل مفارقة لفرنسا، لان الورقة الوحيدة التي يمكن لها ان تلعبها في تحدي الولايات المتحدة هي الورقة الاوروبية، ولكي تلعبها لابد لباريس ان تتخلى عن جانب كبير من سيادتها الوطنية.

وعلى الرغم من اخلاص فرنسا وحماسها للفكرة الاوروبية، تختفي في النفسية الفرنسية ظواهر قلق حول وضع البلاد الحقيقي في هذه الخريطة الاوروبية الجديدة والمكبرة. ووراء هذا القلق يختفي العداء التاريخي لالمانيا.

وقد ظهرت اخيراً بوادر عن هذا القلق عندما اعلن الاتفاق بين بورصة لندن وبورصة فرانكفورت. فبدت باريس مذعورة تبحث عن موقع لها لموازنة هذا العملاق الجديد في السوق المالية الاوروبية، (راجع «الميزان الدولي» على الصفحة ١٠).

الازدواجية المقنعة

يتخوف بعض دعاة الوحدة الاوروبية في فرنسا من حدوث انشطار في المسلكية الفرنسية تجاه اوروبا والعالم الخارجي، بحيث تبقى فرنسا رسمياً على موقفها المؤيد للوحدة الاوروبية وتبني العملة الموحدة، وفي الوقت ذاته تستغل عدم وجود وحدة سياسية وعسكرية اوروبية، لتقوم بتنفيذ سياسة خارجية فرنسية مستقلة.

والواقع ان لدى فرنسا جميع المهارات والذكاء اللازم لتنفيذ مثل هذه السياسة الخارجية، كما هو واضح الآن في الشرق الاوسط.

لكن دعاة الوحدة الاوروبية يتخوفون من ان ذلك اذا ما تم سوف يكون خطيراً جداً على مستقبل اوروبا ذاتها، ولا سيما اذا نهجت المانيا النهج ذاته.

ازمة النظام

وراء المخاوف الفرنسية من اوروبا شعور بأن نظام الدولة الفرنسي التاريخي غير متلائم مع الواقع الاوروبي، حيث تعتمد المانيا نظام اللامركزية، وتعتمد بريطانيا نظام الاقتصاد الحر، بينما مازالت فرنسا ترزح تحت عبء نظام الدولة.

وهذا بحد ذاته يقسم الفرنسيين ويجعلهم يتصرفون ازاء دولتهم تصرف المراهقين ازاء ذويهم، يثورون عليهم ثم يخضعون. فالفرنسيون ينتقدون الكابوس الثقيل للدولة عليهم ويندون بعدم كفاءتها، وفي الوقت ذاته لا يطيقون الابتعاد عنها ويطمئنون الى وجودها وحمايتها. وكان انتخاب الاشتراكيين في السنة الماضية اصرح تعبير عن هذا التناقض المسلكي.

ومع ان هناك من يشبه موقف الفرنسيين العاديين، ضد الطبقة الحاكمة البيروقراطية حالياً، بموقف اسلافهم ضد طبقة النبلاء في العهد الملكي القديم، إلا ان قليلين يتصورون ان يخلص الفرنسيون الى النتيجة ذاتها، اي الحل بالثورة.

فمن زمان المفكر الفرنسي اليكسي دوتوكفيل، الذي يعتبر المنظر الاول للديموقراطية الاميركية، توصف فرنسا بانها تلجأ الى الثورة مضطرة بحكم عجزها عن الاصلاح. ولما كانت فرنسا الحالية بعيدة عن اي مناخ ثوري، فان عجزها عن الاصلاح يعبر عن ذاته بانعدام ثقة الجيل الجديد وامله بمستقبل افضل، وهو السبب الذي يفسر نجاح اليمين المتطرف المتمثل بالجبهة الوطنية بقيادة جان ـ ماري لوبين.

انها في الحقيقة ازمة هوية وعلاجها في الاستيعاب الاوروبي لتمكين فرنسا من اصلاح نظامها.

سوق النفط من العالمية الى الاقليمية

طرد نفط الشرق الأوسط من الأسواق الأميركية!

❐ من الأسباب التي اطلقت الازمة النفطية الاخيرة، وأدت الى انهيار الأسعار الى أدنى مستوى لها منذ مطلع السبعينات، الصراع الخفي بين فنزويلا والمملكة العربية السعودية على سوق الولايات المتحدة الاميركية، (كما اشارت «الميزان» في عدديها الماضيين). ذلك ان مبيعات فنزويلا في سوق الولايات المتحدة، تجاوزت كثيراً لأول مرة الصادرات السعودية. ولا تقتصر اهمية هذا الموضوع على هذه الناحية بل تتعداها الى فكرة تكتسب مواقع متقدمة حول الاكتفاء الذاتي للقارة الاميركية بالنفط والغاز، بما في ذلك اميركا الشمالية والوسطى والجنوبية، مما يجعل المنطقة الاميركية قادرة على تلبية الطلب على النفط في داخلها، وهذا يعني حكماً تخفيف اعتماد الولايات المتحدة خصوصاً على النفط المستورد من خارج القارة، ولا سيما من منطقة الخليج.

وعلى الرغم من ان هذا الموضوع الشائك تتداخل فيه عناصر عديدة متشابكة، تتراوح بين انعكاس الاكتفاء الذاتي الاميركي على تركيب الاسعار، وبالتالي على الوضع الاقتصادي في المنطقة كلها، وبين انعكاسها على امن الطاقة، مما يطرح الموضوع في إطار يختلف عن الاطار المعروف حالياً لصناعة النفط بمعنى ان الاكتفاء الذاتي الاميركي يحول سوق النفط من سوق عالمية كما هي الآن الى سوق اقليمية.

العالمية والإقليمية

هناك في صناعة النفط من يقول ان الصفة العالمية لهذا السائل الاسود لاصقة به من المنبع الى المصب، وان اي كلام آخر لا معنى له او ربما قد يكون مضللاً. ذلك ان النفط في مختلف عملياته من الانتاج الى النقل فالاستهلاك يدخل في سوق عالمية متكاملة.

كما ان اي اختلال في امدادات النفط او في الطلب عليه في اي بلد في العالم، ينعكس سلباً على قيمة النفط في كل مكان من العالم. غير ان الدارسين للتحولات الجارية في السوق الاميركية، لا يقللون من اهمية النزعة الاقليمية الى الاكتفاء الذاتي بالنفط.

وتقول دراسة بهذا المعنى، ان النزعة الاقليمية الجغرافية ملفقة لأنها تنطوي على فكرة الاكتفاء الاقليمي الذاتي المعاكسة للمضاربة بالفروقات (اربيتراج) فيما بين الاقاليم، وتؤدي الى وجود مراكز تسعير منفصلة. لكن الدراسة المذكورة تشير الى استحالة ذلك نظراً الى كون النفط سلعة سهلة النقل، بمعنى انه اذا كان الفارق في السعر بين الاقاليم اكبر من تكاليف النقل، فان النفط يتدفق تلقائياً الى الاقليم الذي يقدم السعر الاعلى.

وتخلص الدراسة الى الاستنتاج بأن النزعة الاقليمية، من وجهة نظر الاسعار، لا تؤدي الى مراكز منفصلة للتسعير، لكنها حاسمة في فهم التدفق التجاري والضغوط على الاسعار فيما بين الاقاليم. إذ ان وجود طاقة انتاجية محدودة في احتياطيها هو الذي يشكل تلك الضغوط على الاسعار ويحدد السعر العالمي.

التأقلم الاميركي

ان نزوع القارة الاميركية الى الاقليمية له دوافع عديدة، اهمها تزايد الطلب النفطي في الولايات المتحدة سنة بعد سنة بنسبة معدلها ١,٥٪ خلال السنوات العشر الماضيات، وهي نسبة من الزيادة متهلة من حيث دوامها هذه المدة الطويلة في سوق كبرى كسوق الولايات المتحدة، مع العلم ان معظم الزيادة في الاستهلاك النفطي تذهب الى وقود السيارات لأن توليد الكهرباء قد تحول الى الغاز الطبيعي بفعل الضغوط البيئية.

اما العامل الثاني المهم في الاندفاع الى الاقليمية، فهو الطاقة الانتاجية المتزايدة في اميركا اللاتينية، خصوصاً في فنزويلا. ذلك ان فنزويلا وحدها تتوقع ان يرتفع انتاجها من مستواه الحالي البالغ ٣,٥ مليون برميل في اليوم الى ٦ ملايين برميل في اليوم بحلول سنة ٢٠٠٥.

وهناك دول اخرى في اميركا اللاتينية تعرض على شركات النفط العالمية اراضي شاسعة للتنقيب عن الموارد «الهايدروكربونية». وقد جاء في اعلان لحكومة بوليفيا في الصحف الاميركية ان ما مساحته ٦١١ الف كيلومتر مربع او ما نسبته ٥٥,٦٪ من الاراضي البوليفية يشتمل على ترسبات «هايدروكربونية» (راجع صورة الاعلان المذكور في مكان آخر).

وفي خلال زيارة البرتو فوجيموري، رئيس جمهورية البيرو، الاخيرة الى لندن تم وضع اللمسات الاخيرة على العقود الضخمة لاستثمار قرابة ٣ مليارات دولار من قبل شركات النفط العالمية وعلى رأسها «شل» و«موبيل» لاستغلال اكبر مستودع في اميركا اللاتينية للغاز الطبيعي والهايدروكربونات السائلة المعروف بمستود «كاميزيا».

واقدام شركة «شل» على الالتزام بهذا الاستثمار الكبير من شأنه ان يشجع بقية الشركات العالمية على الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز في القارة اللاتينية.

هذا بالاضافة الى الانتاج المكسيكي، الذي يجد سوقاً جاهزة في الولايات المتحدة ليس فقط لقربه الجغرافي من تلك السوق، لكن ايضاً لكون المكسيك عضواً الى جانب الولايات المتحدة في منطقة التجارة الحرة «نافتا». وهذا يفسر اشتراك المكسيك الى جانب فنزويلا في اتفاق الرياض للحد من الانتاج بغية دعم الاسعار على الرغم من انها ليست عضواً في منظمة «اوبيك».

اما العنصر الثالث المؤدي الى الاقليمية النفطية في اميركا فهو التجارة النفطية القديمة بين الولايات المتحدة وكندا الى الشمال.

ف «كندا» في هذه الحالة هي مكسيك الشمال بالنسبة الى الولايات المتحدة. فقد بقيت الولايات المتحدة تتزود بالنفط من منطقة غرب كندا لسنوات طويلة، وسوف تستمر ايضاً الى امد طويل خصوصاً بعد تغيير اتجاه الخط التاسع للانابيب بين المقاطعات الكندية. ذلك ان حجم النفط الكندي المصدر الى الولايات المتحدة من مقاطعة «البرتا» سوف يرتفع ارتفاعاً كبيراً في هذه الحالة لأن شرق كندا سوف يعتمد على انتاج جديد من البحر في الشرق، بالاضافة الى النفط الاجنبي المستورد الى المناطق الشرقية من كندا. وليس هناك ما يحد من تزايد التجارة النفطية بين الولايات المتحدة وجارتها الشمالية سوى عدم قدرة الانابيب الحالية على نقل المزيد، مما يعني ان النفط الكندي الى الولايات المتحدة يمكن ان يتضاعف بزيادة طاقة التحميل في الانابيب.

المخاوف السعودية

مما لا شك فيه ان المملكة العربية السعودية باتت قلقة من انحسار صادراتها الى الولايات المتحدة، وهي صادرات كما اشارت «الميزان» في عددها الماضي تقلصت من ٢٥٪ من الاحتياجات الاميركية قبل ثلاث سنوات ثم الى ١٩٪ قبل سنتين ثم الى ١٤٪ في السنة الماضية و١٢٪ في السنة الحالية.

وكانت «الميزان» قد كشفت في رسالة لها من واشنطن ان انحسار الصادرات السعودية الى الولايات المتحدة هو السبب الاساسي لتدهور الاوضاع النفطية العالمية اخيراً، قبل التفاهم السري الثلاثي في الرياض في الربيع الماضي، بين السعودية وفنزويلا والمكسيك.

ويبدو ان الغاية الحقيقية لهذا التجمع الثلاثي، خارج اطار «اوبيك»، هي تلبية المطلب السعودي بضمان حصة ثابتة للمملكة السعودية في السوق الاميركية لا تقل عن ١٤٪ من قبل الدولتين النفطيتين الاساسيتين في اميركا اللاتينية.

لكن المراقبين لصناعة النفط يشككون في امكانية التزام فنزويلا بالاتفاق على المدى البعيد سواء بالنسبة الى الحصص في السوق الاميركية او تخفيضات الانتاج المتفق عليها لدعم الاسعار. ذلك ان الالتزام الفنزويلي بموجب اتفاقية الرياض، يشمل فقط انتاج شركة النفط الحكومية، ولا يسري على الشركات الخاصة، الامر الذي يعني ان تلك الشركات الخاصة بإمكانها ان تزيد من انتاجها وليس لها من سوق افضل من الولايات المتحدة.

معلومات واشنطن

ومن المعلومات الصادرة في واشنطن حول اتجاهات استيراد النفط الى سوق الولايات المتحدة يتضح مدى التزايد في الاتجاه نحو الاقليمية. اذ ان الزيادة في استيراد النفط الخام الى الولايات المتحدة بين ١٩٩٣ و١٩٩٧ جاء ٨٠٪ منها من اميركا اللاتينية. وهذا ما تؤكده ايضاً المعلومات المتوافرة في اميركا اللاتينية ذاتها. فالدول اللاتينية صدرت ٤ ملايين برميل من النفط الخام يومياً سنة ١٩٩٧ كان منها اكثر من ٣,٥ مليون برميل في اليوم الى الولايات المتحدة. والاهم من ذلك ان هذا النمط التجاري في النفط الخام تكرر في تجارة البنزين والمازوت. كما ان الصادرات اللاتينية من زيت الوقود الى الولايات المتحدة كانت كبيرة بدورها ولو انها متناقصة.

ان امكانية قيام سوق اقليمية منفردة ومغلقة للنفط في القارة الاميركية، تتوقف بدرجة كبيرة على مستقبل الطلب النفطي في الولايات المتحدة. وليس هناك ما يدل الآن على ان النمط السائد حالياً للاستهلاك، وبالتالي للعرض والطلب، معرض للتغير السريع بفعل ضغوط الجماعات البيئية او السياسة الضريبية الهادفة الى التخفيف من استخدام النفط، الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة سوف تبقى مستورداً كبيراً للنفط.

الخام والمنتوجات

لكن السوق الاميركية في حالتها الحاضرة سوف تعاني من اختناقات في طاقة التكرير. وما لم يجر بناء معامل تكرير جديدة على نطاق واسع فان المصافي القائمة حالياً سوف تبلغ طاقتها القصوى بحلول سنة ٢٠٠٢ الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة سوف تعتمد اكثر فاكثر على المنتوجات المكررة بدل النفط الخام. وهذا بدوره سوف يؤدي الى زيادة الاستيراد من الدول اللاتينية المجاورة. ويبلوغ مستوردات الولايات المتحدة من النفط الخام مستوى طاقة التكرير القائمة لديها، فان كميات النفط المستوردة من خارج القارة الاميركية سوف تهبط بالضرورة خصوصاً مع تزايد الانتاج في اميركا اللاتينية. والحقيقة انه ليس من دولة منتجة في العالم خارج القارة الاميركية لها نصيب يذكر في سوق الولايات المتحدة سوى المملكة العربية السعودية.

فاذا تعذر على السعودية، كما سلف القول، ان تحافظ على نصيبها الراهن من سوق الخام في الولايات المتحدة لاعتبارات امنية وسياسية، كما اشارت «الميزان» في عددها الماضي، من حيث ان اهتمام واشنطن بالامن السعودي نابع من مصالحها النفطية، فان السعوديين يستطيعون البقاء في سوق التكرير على الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة باقامة معامل للتكرير تعوض ببيع المنتوجات المكررة النقص في حصتها من سوق الخام. لكن السعودية في هذا المجال ايضاً لا تعدم المنافسين. فبالاضافة الى المنافسة المحلية والكندية من الشمال سوف تواجه منافسة من بحر الشمال وغرب افريقيا لا تقل عن المنافسة اللاتينية الحالية.

مستقبل الاستيراد الاميركي

هنالك جملة من القضايا الحاسمة تتحكم بمستقبل الاستيراد الاميركي من النفط:

اولها، قدرة صناعة التكرير الاميركية على مواكبة الزيادة في الطلب وتقليص الاختناقات.

ثانيها، قدرة صناعة التكرير الاميركية على التحسين التكنولوجي لزيادة المنتوجات من الكمية ذاتها من النفط الخام. وهذا احتمال وارد من شأنه تأجيل تحول سوق الولايات المتحدة من مستورد للخام الى مستورد للمنتوجات المكررة.

ثالثها، مدى امكانية تأجيل فرض الضرائب العالية على استهلاك وقود السيارات لاعتبارات مالية وبيئية، لأن مثل هذه الضرائب من شأنه ان يقلص حجم السوق وبالتالي حجم الاستيراد. رابعها، مدى نجاح الجهود العلمية لانتاج انواع بديلة من الوقود تحد من الطلب على النفط والمشتقات البترولية، ولا سيما ان هناك قانوناً صدر سنة ١٩٩٢ يقضي بحلول انواع الوقود البديل محل وقود السيارات بنسبة ١٠٪ على الاقل في سنة ٢٠٠٠ وصولاً الى ٣٠٪ في سنة ٢٠١٠ وهذا امر مشكوك فيه وان كان ممكناً من الناحية العملية.

كل هذا يضفي وجاهة على القول بأن سوق النفط العالمي آخذ في التجزؤ الى اقاليم جغرافية اكثر اكتفاء ذاتي. والنتيجة فان تزايد انتاج النفط في اميركا اللاتينية وكندا سوف يؤدي مع الوقت الى طرد النفوط [illegible] الاميركية وفي طليعتها نفط الـ[illegible] من السوق الاميركية.

REPUBLIC OF BOLIVIA
MINISTRY OF ECONOMIC DEVELOPMENT
VICEMINISTRY OF ENERGY AND HYDROCARBONS

INVITATION TO THE INTERNATIONAL PUBLIC NOMINATION AND BIDDING FOR AVAILABLE AREAS FOR HYDROCARBONS EXPLORATION AND DEVELOPMENT

The Viceministry of Energy and Hydrocarbons of Bolivia responsible for the nomination of available areas for hydrocarbons exploration and development, as established in the Hydrocarbons Law N° 1689 of April 30, 1996, its regulations and other applicable legal norms, invites all companies interested in participating in the International Public Nomination and Bidding for Available Areas for Hydrocarbons Exploration and Development.

The International Public Nomination, to be held form July 15 to 25, allows national and international companies to nominate areas with hydrocarbons potential. It is estimated that approximately 611,000 Km² of the Bolivian territory (55.6%) have hydrocarbons potential. Of that total, 124,276.8 Km² are currently under contract and 486,723.2 Km² have been defined as available areas.

All parties interested in nominating areas must present, to the Viceministry of Energy and Hydrocarbons (VMEH), a written petition for each area nominated and pay the fee established in the regulation. For further details, please contact VMEH at the address below.

The International Public Bidding, to be held on September 15, aims to attract potential investors for the signing of Joint Venture Contracts for exploration and development of hydrocarbons, in the areas nominated in July, which will be valid for forty years. Any company, wether it has nominated areas or not, can participate in the bidding process.

SCHEDULE

March 1st - September 15:	Data Room opened for consultation (YPFB)
July 15-25:	Area nomination (VMEH)
August 1st:	Definition of the solc rating criteria of each nominated areas (VMEH)
September 15:	Data Room closes Reception and opening of bids and awarding of areas (YPFB)
November 15:	Signature of Joint Venture Contracts (VMEH)

For further information please contact:

Viceministry of Energy and Hydrocarbons
Unidad de Promoción de Inversiones
Telephone: (591 2) 374050 Ext. 323
Fax: (591 2) 318846/322575
E-mail: enerhid@ceibo.entelnet.bo

Yacimientos Petrolíferos Fiscales Bolivianos
Telephones and fax : (591 2) 374468
Data Room
Telephone : (591 3) 540704
Fax: (591 3) 539148

La Paz, July 1998

تحسن مراتب المصارف العربية على لائحة المصارف العالمية

البنوك الاسرائيلية في الطليعة واللبنانية تظهر لأول مرة!

❐ من أصل المصارف الالف الاولى في العالم، هناك ٨٥ مصرفاً من منطقة الشرق الاوسط، بما فيه اسرائيل وايران.

ومع ان هذه النسبة تشكل وجوداً مرموقاً في عالم المصارف، إلا ان مصارف المنطقة لا تمثل افرادياً او جماعياً اي قوة ملحوظة في العمل المصرفي العالمي. وهناك جملة من الملاحظات يمكن استخلاصها من التصنيفات التي اعدتها مجلة «ذي بانكر» البريطانية في عددها الاخير للمصارف الالف الاولى في العالم خصوصاً بالنسبة الى العالم العربي، منها الملاحظات الآتية:

الملاحظة الاولى، صحيح ان اسماء ٨٥ مصرفاً من الشرق الاوسط ظهرت في لائحة الالف الاولى من المصارف العالمية، إلا ان اياً من هذه المصارف لم يحتل مرتبة متقدمة، اي ضمن المائة مصرف الاولى. كلها ظهرت بعد المائة والمائتين والثلاثمائة والاربعمائة، بحيث ان ٢٩ مصرفاً فقط ظهرت اسماؤها بين المائة والخمسمائة.

الملاحظة الثانية، ان اثنين من المصارف الاسرائيلية هما: «بنك هابوعليم» و«بنك ليئومي اسرائيل» تقدما جميع المصارف العربية والايرانية، بما في ذلك مصارف الدول النفطية، من حيث حجم الترسمل الاولي.

الملاحظة الثالثة، هي ان مصارف الشرق الاوسط لم تظهر اي اتجاه صوب الاندماج مع بعضها البعض، على غرار ما يجري بالنسبة الى المصارف العالمية. فالاندماج الوحيد الملحوظ هو الذي جرى في المملكة العربية السعودية على يد الامير الوليد بن طلال الذي دمج مصرفه المعروف باسم «البنك التجاري السعودي المتحد» مع «بنك القاهرة السعودي»، الذي احتل المرتبة ٣٣٤ بين المصارف الالف الاولى في العالم والمرتبة ١٤ بين المصارف الخمسة والعشرين الاولى في الشرق الاوسط.

الملاحظة الرابعة، هي ان المصارف العربية المحلية تمتعت بحماية غير مباشرة من خلال القيود المفروضة على توسع المصارف الاجنبية.

الملاحظة الخامسة، هي ان مصارف الخليج اخذت تخرج من نطاقها المحلي الى النطاق الاقليمي الامر الذي ساعد بعضها على تجاوز التقلبات بفعل انعكاس هبوط العائدات النفطية على الوضع الاقتصادي العام.

الملاحظة السادسة، قفزة المصارف المصرية الرئيسية من حيث تحسن ربحيتها التي بلغت بالنسبة الى رأس المال ١٥,٥٪ سنة ١٩٩٧ نظير ١٠,٧٪ سنة ١٩٩٦ وهو افضل اداء لها حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك ظل مستوى ترسملية المصارف المصرية اقل من المستوى المتحقق في الخليج.

ومع ان اداء المصارف الخليجية في السنة الماضية كان جيداً ومربحاً ومستقراً، بسبب انعكاس الاستقرار في اسعار النفط في السنة السابقة، فانه من غير المؤكد ما اذا كانت المصارف الخليجية سوف تحافظ على الاداء ذاته في هذه السنة وفي السنة المقبلة، بفعل تدهور اسعار النفط وعائداته.

ومع ان البعض يتوقع ان يكون هبوط اسعار وعائدات النفط حافزاً لبعض المصارف الخليجية لحماية ذاتها من التقلبات النفطية، إلا ان المرجح ان تقلص النشاط الاقتصادي نتيجة للهبوط النفطي سوف تجعل من سنة ١٩٩٨ سنة قياسية ملحوظة للمصارف الخليجية، لجهة مدى تأثرها بالحال النفطية.

الأقوى والأسلم والأربح

لم يظهر اي مصرف عربي بين المصارف الـ ٢٥ الاولى في العالم لجهة قوة الترسملية فانحصرت المصارف القوية الترسمل بين بريطانيا واميركا وفرنسا واليابان والمانيا وهولندا وسويسرا والصين.

أما بين الاسلم من المصارف العالمية الاولى لجهة نسبة رأس المال الى الموجودات فقد ظهرت مصارف عربية عدة اولها، «بنك الخليج المتحد» في البحرين الذي احتل المرتبة الثانية عالمياً بنسبة ٥٠,٨١٪. ثم «بنك انفستكورب» البحريني ايضا، الذي احتل المرتبة السابعة عالمياً بنسبة ٣١,٠٧٪ يليه «بنك البحرين العالمي» الذي احتل المرتبة الثامنة بنسبة ٢٧,٤٥٪ ثم «البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية» في دولة الامارات العربية المتحدة حيث احتل المرتبة ١٤ بنسبة تبلغ ١٩,٩٤٪ ثم «بنك صحاري» الليبي الذي احتل المرتبة ١٧ بنسبة ١٨,٣٢٪ ثم «بنك ابوظبي التجاري» الذي احتل المرتبة ١٨ بنسبة ١٧,٩٤٪ واخيراً «بنك الاسكان» الاردني الذي احتل المرتبة ٢٣ بنسبة ١٥,٩٠٪ يليه «بنك قطر الوطني» الذي احتل المرتبة ٢٤ بنسبة ١٥,٨٥٪ ثم «بنك دبي الوطني» الذي احتل المرتبة ٢٥ بنسبة ١٥,٧٧٪.

كذلك لم يظهر اسم اي مصرف عربي على الاطلاق بين المصارف الـ ٢٥ الاولى من حيث افضل مستوى للربحية الى رأس المال.

اما بالنسبة الى افضل ربحية على الموجودات، فلم يظهر في لائحة المصارف الـ ٢٥ الاولى سوى مصرفين بحرينيين هما: «انفستكورب» الذي احتل المرتبة ١٤ بنسبة ٥,٥٢٪ و«بنك الخليج المتحد» الذي احتل المرتبة ١٦ بنسبة ٥,١٤٪. وهذا يدل على ضيق مجالات الاستثمار والتوظيف امام المصارف العربية ذات الترسملية العالية، او ذات الموجودات الكثيرة، الامر الذي يفسر ظهور اسماء بعض المصارف البحرينية التي تتعاطى في مجالات الاستثمار والتمويل خارج العالم العربي.

النسب المعلنة

من المؤشرات الجيدة على حالة المصارف العربية عموماً، انه لم يظهر اسم اي مصرف عربي بين اسفل المصارف من حيث الاداء الربحي. ولم يظهر سوى اسم «البنك التجاري السوري» بين اقل المصارف العالمية العشر سلامة من حيث نسبة رأس المال الى الموجودات، حيث احتل المصرف السوري المرتبة الخامسة بين المصارف العشرة العالمية الاخيرة بنسبة ١,١٥٪. ولم يظهر اسم اي مصرف عربي في اللائحة التي تضم اقل المصارف ربحية على الموجودات او على رأس المال.

المصارف اللبنانية

من الملفت هذه السنة ظهور اسماء اربعة من المصارف اللبنانية بين الالف الاولى في العالم ولو في المراتب والصفوف المتأخرة، وذلك بالنظر الى زيادة ترسملية هذه المصارف في المرحلة الاخيرة.

مع العلم أن المصارف الواردة اسماؤها باستثناء «بنك البحر المتوسط»، لصاحبه رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، لم يكن لها اي تصنيف سابق ولم تظهر في اللوائح. اما هذه المصارف اللبنانية الاربعة فهي:

«بنك البحر المتوسط» الذي ارتفع من المرتبة ٨١٢ الى المرتبة ٦٨١، برأسمال قدره ٣١٤ مليون دولار، يليه «بنك بيبلوس» الذي احتل المرتبة ٨٢٩ برأس مال ٢٢٢ مليون دولار، ثم «بنك عودة» الذي احتل المرتبة ٩٦٥ برأس مال قدره ١٦٥ مليون دولار، واخيراً «بنك لبنان والمهجر» الذي احتل المرتبة ٩٧٤ برأس ماله قدرة ١٦٢ مليون دولار.

البنوك العربية بين البنوك العالمية

اسم البنك	المرتبة	القوة الترسملية (بملايين الدولارات)	حجم الموجودات (بملايين الدولارات)
المؤسسة العربية المصرفية	١٦٣	٢٠٤٦	٢٣٥٨٢
بنك الرياض	١٦٥	٢٠١٣	١٥٤٢٦
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	٢٢٠	١٣٧٦	٩٣٦٩
البنك العربي	٢٣٥	١٢٦٠	١٦٨٠٨
البنك السعودي - الاميركي	٢٤٠	١٢٢٢	١٢١٦٨
بنك الكويت الوطني	٢٤٢	١٢١٥	١٣٥٢٠
شركة الخليج للاستثمار	٢٥٧	١١٢٣	١٢١٣١
بنك دبي الوطني	٢٨٨	٩٩٠	٦٢٨١
بنك مصر الوطني	٣١١	٩١٦	١٦٧٦٢
البنك السعودي المتحد	٣٣٤	٨٤٨	٧٠٩٣
بنك قطر الوطني	٣٥٤	٧٩٧	٥٠٢٧
البنك السعودي - البريطاني	٣٥٦	٧٨٧	٩٤٢٦
البنك السعودي - الفرنسي	٣٦١	٧٨٢	٨٣٥١
البنك العربي الوطني	٣٦٧	٧٧٣	٩١٩٨
البنك الليبي العربي الخارجي	٣٧٩	٧٥١	٩٢٧٧
بنك ابو ظبي التجاري	٤٠٠	٦٩٣	٥٠٦٢
بنك الامارات العالمي	٤٠٩	٦٦٧	٤٦٧٦
بنك صحاري	٤١٩	٦٤٧	٣٥٣٢
بنك ابوظبي الوطني	٤٣١	٦٢٩	٨٤٨١
انفستكورب	٤٥٤	٥٩١	١٩٠٣
بنك الجزائر الخارجي	٤٧٧	٥٥٧	٧١٩٩
بنك الخليج	٤٨٥	٥٥٠	٥٧٠٧
بنك المشرق	٤٩٢	٥٢٨	٤٧١٣
بنك الكويت التجاري	٥١٢	٥٠٠	٤٢٢٧
بنك برقان	٥١٧	٤٩٣	٣٧٦٠
بنك مصر	٥٣٢	٤٦٩	١٤٧١٩
بنك التمويل الكويتي	٥٤٠	٤٥٩	٥١٩٠
بنك الكويت الاهلي	٥٥٣	٤٤٤	٤١١٩
بنك التجاري السوري	٦٠٥	٣٨٤	٣٣٢٥٢
البنك التجاري المغربي	٦١٨	٣٧٤	٣٦٨٠
بنك الاستثمار السعودي	٦٢٤	٣٦٥	٢٨٣٣
بنك الكويت والشرق الاوسط	٦٣٦	٣٥٩	٣٠١٦
البنك السعودي - الهولندي	٦٣٠	٣٥٢	٤٨٥٣
البنك السعودي العالمي	٦٤٨	٣٣٧	٥٩١٨
البنك العربي العالمي	٦٦٠	٣٢٩	٢١٨٩
البنك التجاري العالمي المصري	٦٧١	٣٢٠	٣٩٨٦
بنك القاهرة	٦٧٦	٣١٧	٨٤٢٤
بنك البحر المتوسط	٦٨١	٣١٤	٣٦٠١
بنك الاسكان الاردني	٧٠١	٣٠٣	١٩٠٥
البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	٧١١	٢٩٣	١٤٧٠
بنك الاعتماد الشعبي الجزائري	٧٣١	٢٧٥	٦٢٩٨
البنك التجاري الوطني	٧٣٩	٢٦٩	٥٣٥
بنك البحرين والكويت	٧٥٤	٢٦٢	٢٢٩٤
بنك البحرين الوطني	٧٧٨	٢٤٧	٢٥٩٣
وفا بنك	٨٠٢	٢٣٣	٢٥٨٤
بنك دبي التجاري	٨٠٥	٢٣٢	١٢٩٦
بنك الخليج المتحد	٨٢٥	٢٢٤	٤٤٠
بنك بيبلوس	٨٢٩	٢٢٢	٢٦٨٨
بنك الكويت المتحد	٨٣٢	٢٢١	٢٩٧٣
بنك البحرين العالمي	٨٣٨	٢١٨	٧٩٤
البنك التجاري البريطاني - العربي	٨٩٢	١٩٦	٢١٦٥
بنك عودة	٩٦٥	١٦٥	٢٦٧٢
بنك عمان العالمي	٩٦٧	١٦٥	١٥٣٨
بنك مصر العالمي	٩٧٢	١٦٤	٢٦٥٤
بنك لبنان والمهجر	٩٧٤	١٦٢	٣٨٣٠
بنك دبي الاسلامي	٩٩٢	١٥٦	١٩٣٥

البنوك الـ ٢٥ الاولى في الشرق الاوسط

اسم البنك	المرتبة الاقليمية	المرتبة العالمية	رأس المال الاولي (بملايين الدولارات)
بنك هابوعاليم	١	١٢٩	٢٨٤٣
بنك ليئومي اسرائيل	٢	١٤١	٢٤٨٤
البنك الاهلي التجاري	٣	١٦١	٢٠٧٦
المؤسسة العربية المصرفية	٤	١٦٤	٢٠٤٦
بنك الرياض	٥	١٦٥	٢٠١٣
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	٦	٢٢٠	١٣٧٦
بنك الحسم الاسرائيلي	٧	٢٢٦	١٣٢٠
البنك العربي	٨	٢٣٥	١٢٦٠
البنك السعودي - الاميركي	٩	٢٤٠	١٢٢٢
بنك الكويت الوطني	١٠	٢٤٢	١٢١٥
شركة الخليج للاستثمار	١١	٢٥٧	١١٢٣
بنك دبي الوطني	١٢	٢٨٨	٩٩٠
بنك مصر الوطني	١٣	٣١١	٩١٦
البنك السعودي المتحد	١٤	٣٣٤	٨٤٨
بنك قطر الوطني	١٥	٣٥٤	٧٩٧
البنك السعودي - البريطاني	١٦	٣٥٦	٧٨٧
البنك السعودي - الفرنسي	١٧	٣٦١	٧٨٢
البنك الليبي العربي الخارجي	١٨	٣٦٧	٧٧٣
بنك ابوظبي التجاري	١٩	٣٧٩	٧٥١
بنك الامارات العالمي	٢٠	٤٠٠	٦٩٣
فيرست انترناشيونال	٢١	٤٠٩	٦٦٧
بنك اوف اسرائيل	٢٢	٤١١	٦٦٥
بنك ملي ايران	٢٣	٤١٧	٦٥٦
بنك صحاري	٢٤	٤١٩	٦٤٧
بنك ابوظبي الوطني	٢٥	٤٣١	٦٢٩

رسالة مفتوحة الى المعنيين في المنامة

... إذا كانت البحرين كذلك، فسلّموا على البحرين!

❐ في مطالع شهر تشرين الاول/ اكتوبر من سنة ١٩٩٥، بعد سنتين تماماً من صدور «الميزان»، تلقى رئيس التحرير، مكالمة هاتفية من شخص بحريني يدعى أحمد الشروقي، قال انه مدير العلاقات العامة في وزارة الاعلام في المنامة. وفي هذه المكالمة تم الاتفاق على اللقاء في اليوم التالي في فندق «شيراتون» في منطقة «نايتسبريدج» من غرب لندن.

وفي الموعد المحدد، حضر الشروقي يرافقه عدنان يوسف الملحق الصحافي في السفارة البحرينية في لندن. وبعد تبادل الاحاديث في الشؤون العامة والشؤون الصحافية والاعلامية، ابلغ الشروقي رئيس التحرير، ان وزارته ترغب في اشتراك بخمسة اعداد من «الميزان» بقيمة خمسة آلاف جنيه استرليني لسنة واحدة، وان الملحق الصحافي سوف يرسل كتاباً الى «الميزان» بهذا المعنى.

وبالفعل تلقت «الميزان» بتاريخ ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٩٥ كتاباً من الملحق الصحافي عدنان يوسف، (صورته في مكان اخر)، يطلب الاشتراكات الموعودة مع فاتورة بقيمة المبلغ المحدد في الكتاب الرسمي.

والى الآن لم تتلق «الميزان» قيمة الاشتراك، بعد مضي ثلاث سنوات وعلى الرغم من المراجعات المتكررة لدائرة الاشتراكات والمحاسبة في الجريدة. وبالنظر الى هذا التصرف المخالف لأبسط قواعد التعامل اللائق بين المؤسسات، سواء كانت رسمية او غير رسمية، وحتى لا يساء فهم موقف هذه الجريدة من المسألة، بعث رئيس التحرير برسالة شخصية الى معالي الاستاذ محمد المطوع، وزير الاعلام البحريني، بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٤ (صورة عنها في مكان اخر)، شرح فيها باختصار ملابسات الموضوع وقال:

«... وإذ اؤكد لمعاليكم انني لست هنا بصدد الشكوى على السيد الشروقي او المطالبة بقيمة الاشتراكات المستحقة بموجب الكتاب المشار اليه، فانني اجد انه لا بد من تسجيل هذه الواقعة حرصاً على حسن واصول العلاقات واللياقات المتعارف عليها. كذلك اؤكد لمعاليكم من جديد رغبة «الميزان» والقائمين عليها في التعاطي الايجابي مع البحرين لثقتنا بأنها من المراكز العربية الجديدة بالاهتمام والرعاية، ولاننا نعرف جدارة شعبها ومؤسساتها، والتوجه الانمائي الرفيع لحكومتها، على الرغم من ضآلة مواردها المادية، ومن حساسية موقعها والمضاعفات الاقليمية المرافقة».

ومع ذلك، اي منذ اكثر من سنتين، لم تتلق «الميزان» اي جواب من معاليه او ممثلي حكومة البحرين.

وما كانت «الميزان» لتفتح هذا الموضوع وتثيره علناً بعد مضي ثلاث سنوات عليه، لولا انها لاحظت في الآونة الاخيرة وجود نشرات اعلانية من البحرين في صحف اقتصادية اجنبية تتضمن في الوقت ذاته مقالات تتعرض تعرضاً مسيئاً الى دولة البحرين واوضاعها الاقتصادية.

ومن ذلك مثلاً الاعلان الذي نشرته جريدة «فايننشيال تايمز» اللندنية بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ على صفحتها الاولى بمبلغ يزيد كثيراً عن الاشتراك الموعود وغير المسدد لـ «الميزان». وفي عدد «فايننشيال تايمز» ذاته وعلى الصفحة الرابعة نشرت الجريدة مقالاً لمحررها الاقتصادي روبن الن، ينطق بالسلبية تجاه البحرين من عنوانه الى مقدمته الى آخر حرف فيه الى الصور المرفقة بالمقال.

وعنوان هذا المقال هو: «اقتصاد البحرين يعاني مع تزايد التململ الشيعي». وجاء في المقدمة:

«لقد فشلت هذه الدولة الخليجية، في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص، لأن القمع والركود الاقتصادي يغذيان بعضهما البعض».

اما الصورة المنشورة مع المقال الى جانب خريطة البحرين، كنقطة تجاذب بين ايران والسعودية، فتظهر فيها فتاة بحرينية تلبس العباءة التقليدية مارة أمام حائط كتب عليه بأحرف عربية عريضة «البرلمان» (كما هو واضح من صورة المقال المنشورة هنا).

اننا بصراحة قررنا ان نثير هذه المسألة علناً لأن فيها استخفافاً بعقول البحرينيين انفسهم قبل ان تكون استهتاراً بالمسؤولية العامة من قبل بعض المسؤولين البحرينيين. ونحن من جهتنا لا يعنينا من قريب او بعيد ان تكون جهات في حكومة البحرين على موقف سلبي منا او من طريقة معالجاتنا للشؤون الاقتصادية العربية، فهذا شأنهم وليس شأننا. لكن الواجب يقضي بشكف التصرفات غير اللائقة وادانتها كائناً من كان القائم بها.

وفوق ذلك لا بد ان نتساءل، من الناحية المهنية قبل الناحية السياسية او الاقتصادية، كيف تبرر حكومة البحرين لمؤسسة من مؤسساتها *ان تنشر اعلاناً بكلفة عالية في جريدة اجنبية في العدد ذاته الذي تهاجم فيه* تلك الصحيفة حكومة البحرين تحديداً؟ فكأنها تكافىء الذين يشتمونها.

على ان هذا لا يعني اننا سوف نلجأ الى الاسلوب ذاته، اي ان نشتم البحرين حقاً وباطلاً، لكي نحصل منها على اعلان او اشتراك.

ونحن قادرون على ذلك، لكننا اخذنا قراراً من البداية، بعدم اللجوء الى مثل هذه الاساليب مع علمنا ان هذا المنحى من اكثر الاساليب «مردوداً» في العلاقة بين بعض الصحف العربية وبعض حكومات المنطقة.

ثم اننا لا نفهم لماذا جاء مثل هذا التصرّف من وزارة الاعلام البحرينية، والمدير العام لعلاقاتها العامة، والمبادرة كانت منهم وليست منا. فلو كنا نحن المبادرين الى طلب الاشتراكات، لكان علينا ان نقبل ونحترم حقهم في الرفض، اما وهم المبادرون فاننا لا نعرف ولا نتخيل سبباً لتصرف «صبياني» كهذا.

وهذا امر مؤسف للغاية، ليس لانه حدث معناً، بل لانه مؤشر على تصريف الامور والاعمال في دولة البحرين، التي تحاول بالاعلانات المنشورة في «فايننشيال تايمز» مثلاً... ان تعطي صورة مختلفة عن اوضاعها ومؤسساتها ومناخها الاقتصادي والاداري والسياسي.

هذا المؤشر، امر وأدهى وأخطر على البحرين من اي مسألة سياسية داخلية مهما كان منشأها لانه ينبىء، بأن الدولة ذاتها لا تملك مقومات الدولة.

نقول هذا ونحن نكن المودة والاعجاب للبحرينيين، الذين نعرفهم او نلتقي بهم كأفراد، من حيث دماثة الخلق، وطيب المنبت، وبساطة المعشر، وعلو الذوق، ونعومة المخاطبة، والذكاء الطري الذي هو من طبائع اهل الجزر الندية والوارفة اكثر مما هو من طبائع الصحاري الجافة. ولذلك، كان لزاماً علينا ان نسجل استغرابنا الشديد من مثل هذه المسلكية الصادرة من البحرين.

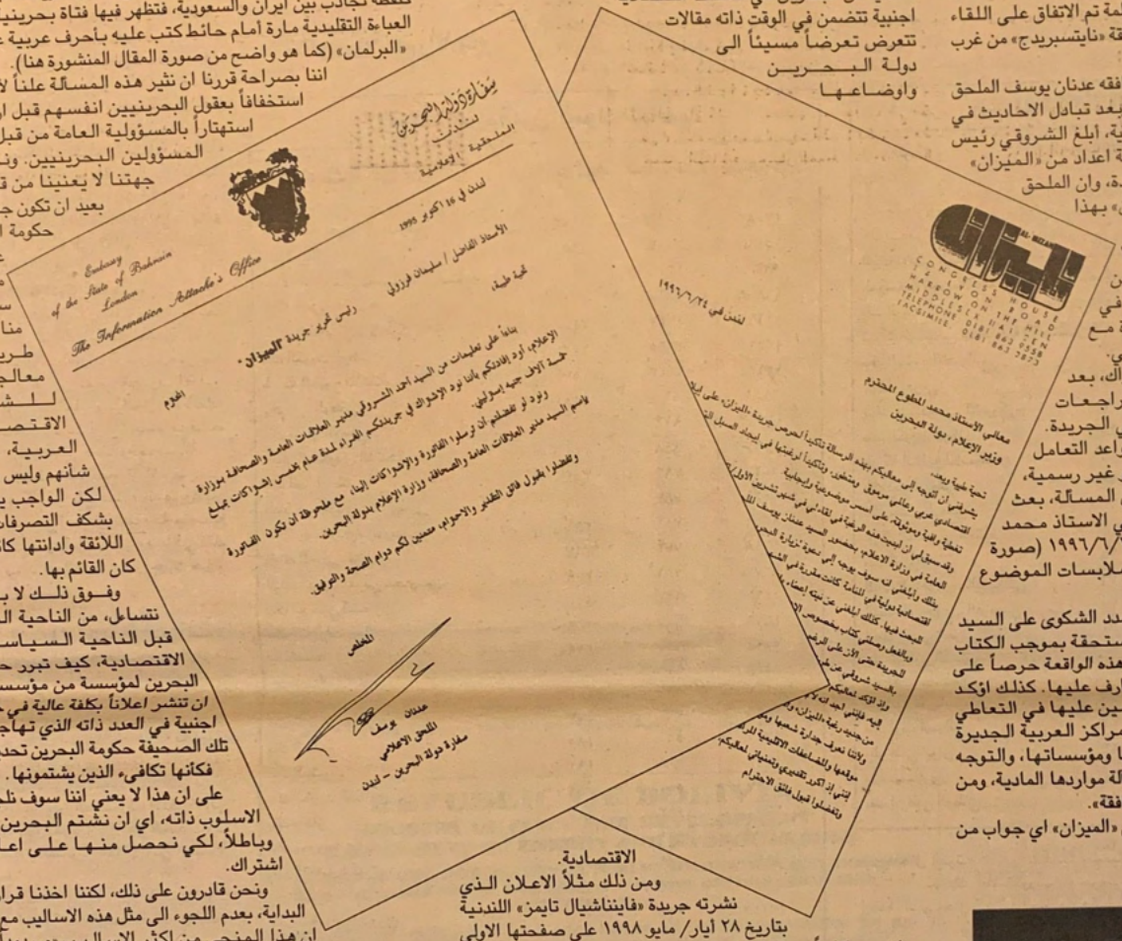

Bahrain economy suffers as Shia dissent simmers

The Gulf state has failed to entice private sector investment as repression and recession feed off each other, writes **Robin Allen**

An eerie silence descends on the centre of Bahrain's capital Manama after the sun goes down and office workers leave to go home. Drivers continue to clog the peripheral highways late into the night, but few Bahrainis and fewer expatriates are in the city's shops.

Two new shopping malls are almost lifeless. In the near-deserted hotels Filipino singers go through the motions of crooning to a handful of businessmen and sailors in civilian clothes from the US naval base.

Away from the lights and the superficial suburban gentility of Manama, the tension is palpable in the poorer Shia villages. The occasional presence of police Land Rovers and black-uniformed security forces are reminders of the social unrest to which 40 people, including five police, have died over the past four years.

In the two years since the government carried out its first execution of a member of the Shia Moslem majority for "terrorist" activities, Bahrain's state security court, set up by the ruling al-Khalifa family, continues to crack down on the slightest sign of dissent. Last month the court, whose rulings are not subject to appeal, issued a three-month suspended jail term against five women accused of nothing more than "cheating slogans against the existing political system".

Bahrain is the smallest and least wealthy of the six Gulf monarchies, which own nearly 45 per cent of global oil reserves and some 15 per cent of the world's reserves of natural gas.

It is also the most crowded. The southern half of the island's 600 square kilometres is a restricted zone. Some 2,000 people per square kilometre live in the rest, a population density exceeded elsewhere only by Singapore.

Bahrain's service-based economy depends on gifts of oil and cash from Saudi Arabia. Bahrain has built up a financial services sector, hosting 136 different financial institutions including 46 offshore banking units (OBUs), which sell or market some 360 mutual funds, as well as oil and gas-based industries. But it has failed, according to businessmen, to entice private sector investment or to diversify beyond oil and aluminium. Annual per capita income, according to the World Bank and semi-official Bahraini sources, has fallen from $10,000 in 1986 to less than $7,500 ($4,491) in 1996, lower than Latvia.

Public dissent, particularly among the Shia majority, has a long history. Bahrain's al-Khalifa family holds all the important cabinet posts and its nominees head the bureaucracy. But the Shia make up 70 per cent of the island's 350,000 national population, half of whom are under 15. Advised by Ian Henderson, a reclusive 70-year old former colonial intelligence officer in Kenya, widely thought to have retired but still apparently *the eminence grise* behind the ruler Sheikh Isa Bin Sulman, the state security forces have "slammed the lid down" on physical displays of unrest. According to senior western diplomats, between 1,000 and 1,500 are in jail. Businessmen, academics and lawyers put the figure at more than 5,000.

The crackdown has for the time being pushed the unrest off the streets. But the government's failure to tackle unemployment, more than 30 per cent among the Shia, to curb state corruption, to get the economy moving, or to give a more meaningful role to the so-called "consultative council" has resulted in spreading disaffection, including Sunni lawyers and academics as well as businessmen, who continue to push for economic and social reform.

In a US embassy handout three paragraphs are devoted to warning investors of "corruption, bribery and lack of transparency".

One US analyst, a regular visitor, remarked that in Bahrain substantial revenues from oil sales were unaccounted for. In Bahrain's 1998 budget there are no references to revenue estimates from any of the country's principal state-owned industries. Officials refuse to comment on these and other criticisms. Local publications are censored.

Repression has its price. Many in the private sector business community say the economy is flat and repression has made it worse. Repression and recession feed off each other.

For more than two years since the last outbreak of violence in December 1994, the government blamed Iran for fomenting unrest. More recently it has blamed the European Union, and Britain in particular, for allowing the opposition to operate from London and for leading international criticism of the government's abuse of human rights. One member of the Bahrain Bar Association said: "We want the recall of parliament [dissolved in 1975], a limit to state corruption, release of detainees and the right of exiles to return home."

Critics of the government say one sinister development is the building by the ruling family of a cordon sanitaire around itself by giving nationality to between 8,000 and 10,000 Sunni families from Jordan, Syria, Pakistan and Yemen, whose men, working in the security services, would be loyal to the al-Khalifa family should unrest break out again on a scale which can no longer be contained.

"This is a war of attrition," said one lawyer. "The government can continue to own the main sectors of economic activity and clamp down on unrest, but unless it creates jobs and gets the economy moving, pressures from a rising population, from the lack of self-sustaining private sector investment, and increased unemployment will force their own changes."

عبد العزيز بن فهد عطل محادثات أحمد بن سلمان مع وليد البراهيم

ما يجري في mbc صورة مصغرة عما يجري في المملكة!

❐ ماتزال قضية تسريح الموظفين في الفضائية السعودية في لندن الـ MBC تتفاعل داخل المؤسسة المهزوزة وخارجها.

ويبدو أن المكلفين بعمليات التسريح المطلوبة، واجهوا عقبة قانونية اضطروا، لتجاوزها، عقد لقاءات استشارية مع جميع الموظفين من دون استثناء من قبل «لجان فاحصة»، كما اطلق بعض الموظفين عليها. ومما أثار حنق بعض الموظفين على تلك «اللجان الثورية» أنها ضمت في عضويتها بعض الذين يمكن ان يسقطوا في الامتحان لو مثلوا امام لجان مؤهلة!

وهذا يذكر بحكاية جرت في لبنان بعد سنوات من الاستقلال، عندما لاحظت الحكومة ان الزعماء السياسيين قد عينوا اتباعهم مدرسين في مدارس الدولة من غير ان تكون لهم المؤهلات اللازمة. فقررت ان تشكل لجاناً فاحصة، لفحص جميع المعلمين بغية استبعاد غير المؤهلين، وقد أثار ذلك مداخلات من الزعماء السياسيين تحت مطالبة اتباعهم المدرسين بالتدخل. وكان أبرز حادثة، ان «معلماً» لا يقرأ ولا يكتب، عرض وضعه علي زعيم دائرته الانتخابية، الذي وعده بألاّ يقلق. لكن «المعلم الامي» ظل قلقاً لانه من المستحيل أن يمر على اي لجنة فاحصة حتى لو كانت أمية مثله.

لكن عبقرية الزعيم السياسي تفتقت عن الحل، بتعيين «المعلم الأمي» عضواً في اللجنة الفاحصة!

منذ أن صدر عدد «الميزان» الماضي، وفيه عرض لمشكلة الفضائية السعودية، تلقت الجريدة فيضاً من المنشورات والوثائق التي ارسلها على ما يبدو موظفون في الشركة السعودية.

ومع ان تلك المنشورات كتبت بلغة انكليزية بذيئة ونابية، تتناول بعض كبار المسؤولين والمعنيين في الشركة، فانها من خلال تلك المسبات الجارحة والنابية وغير اللائقة، تعطي فكرة واضحة عما يجري في داخل تلك المؤسسة البائسة، التي قيل لنا أنها باتت اشبه بالمناحة، حيث سيف التسريح مسلط على رقاب الموظفين.

لكن بالاضافة الى المنشورات البذيئة، تلقت «الميزان» بعض الوثائق التي يناقض فيها احد كبار المسؤولين رأي لجان التصفية في الموظفين مع ان تاريخها يرجع الى سنة ١٩٩٤.

ومن هذه الوثائق (راجع الصور المرفقة)، رسالة من عوض احمد، مساعد المدير التنفيذي للشركة سابقاً، الدكتور عبد الله المصري، موجهة الى جيم سيلرز مساعد الامين العام لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية في لندن، رداً على احتجاج من الغرفة على اهمال المحطة الفضائية السعودية تغطية دور الغرفة في معرض مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا، الذي رعته الغرفة ودفعت نفقاته.

ولكي يدفع عوض احمد، نيابة عن رئيسه عبد الله المصري، تهمة التقصير والإهمال، خصوصاً من الناحية المهنية، وهي الناحية التي ركز عليها كتاب الاحتجاج المرسل من جيم سيلرز بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، قال عوض في رسالته:

... «مع احترامنا لخبراتك الاعلامية، نود ان نؤكد لك، ان جهاز موظفي الـ MBC يملك مهارات صحافية واسعة ومؤكدة تمكن شبكتنا من تقديم انتاج رفيع النوعية».

فهذه الشهادة بكفاءة الموظفين من الناحية المهنية، وان كانت قديمة العهد نسبياً، تعطي فكرة عن ان التسريحات المزمعة قد لا يكون مبعثها ضعف الكفاءة في جهاز الموظفين، ويشير الى وجود اعتبارات أخرى، من بينها التوفير المالي، في ظروف لم تعد تسمح بإعطاء الفضائية السعودية، كما في السابق، اموالاً بغير حساب من الدولة، خصوصاً ان تلك الفضائية تلاقي الآن منافسة حادة من فضائيات عربية أخرى اكفأ اداء، وأقل كلفة وأوسع هامشاً من حيث الحرية.

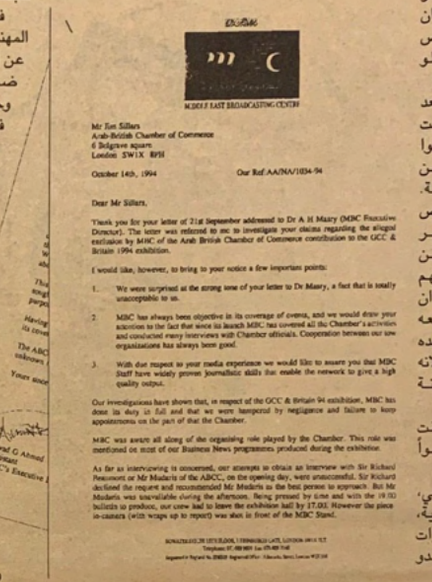

MIDDLE EAST BROADCASTING CENTRE

Mr Jim Sillars
Arab-British Chamber of Commerce
6 Belgrave square
London SW1X 8PH

October 14th, 1994 — Our Ref: AA/NA/1034-94

Dear Mr Sillars,

Thank you for your letter of 21st September addressed to Dr A H Mazry (MBC Executive Director). The letter was referred to me to investigate your claims regarding the alleged exclusion by MBC of the Arab British Chamber of Commerce contribution to the GCC & Britain 1994 exhibition.

I would like, however, to bring to your notice a few important points:

1. We were surprised at the strong tone of your letter to Dr Mazry, a fact that is totally unacceptable to us.
2. MBC has always been objective in its coverage of events, and we would draw your attention to the fact that since its launch MBC has covered all the Chamber's activities and conducted many interviews with Chamber officials. Cooperation between our two organizations has always been good.
3. With due respect to your media experience we would like to assure you that MBC Staff have widely proven journalistic skills that enable the network to give a high quality output.

Our investigations have shown that, in respect of the GCC & Britain 94 exhibition, MBC has done its duty in full and that we were hampered by negligence and failure to keep appointments on the part of that the Chamber.

MBC was aware all along of the organising role played by the Chamber. This role was mentioned in most of our Business News programmes produced during the exhibition.

As far as interviewing is concerned, our attempts to obtain an interview with Sir Richard Paxmount or Mr Mudaris of the ABCC, on the opening day, were unsuccessful. Sir Richard declined the request and recommended Mr Mudaris as the best person to approach. But Mr Mudaris was unavailable during the afternoon, being pressed by time and with the 19:00 bulletin to produce, our crew had to leave the exhibition hall by 17.00. However the piece to-camera (with wraps up to report) was shot in front of the MBC Stand.

Arwad G Ahmed
Assistant
MBC's Executive

عبد العزيز بن فهد

ومن جملة ما اثاره تحقيق «الميزان» في العدد الماضي من جدال، ان بعضهم قال لنا أن ما أوردناه فيه كثير من المبالغة، لكن المنشورات التي تلقيناها من الموظفين، ونستثني الكلمات البذيئة منها، تقول في واحد منها:

... «إنها ليست مسألة عدم كفاءة الموظفين التي تنخر بالمؤسسة يا اولاد (....)، بل هي المحسوبية والتبذير والفساد يا (....)».

ومع أن بعضهم ينفي وجود علاقة للامير عبد العزيز بن فهد بالفضائية السعودية، مع الاصرار على ان تلك المحطة البائسة هي ملك خالص لخاله وليد البراهيم.. فإن آخرين، في خضم الجدل الدائر حول الموضوع، يؤكدون ان عبد العزيز فهد، منذ إقدام والده الملك على تفويض شقيق زوجته بالأمر، هو المالك الحقيقي للمحطة وان خاله ما هو إلا مجرد واجهة او قناة للانفاق على المشروع.

ومن القائلين بالدور الأساسي لعبد العزيز بن فهد في شؤون المحطة، من يتخذ دليلاً على ذلك اقامة مسجد في المبنى الجديد للفضائية السعودية في لندن سرعان ما الغي بعد فترة لأن أحداً لم يؤمه.

ذلك ان المعروف عن عبد العزيز بن فهد انه شديد الحماس لتشييد المساجد في اي مكان الى درجة الهوس، فهو قد افتتح عدداً من المساجد خارج المملكة بكلفة تصل الى مئات الملايين من الدولارات، كان آخرها افتتاح مسجد في مدينة «أدنبره» الإسكتلندية، ومن قبلها توجه الى ولاية كاليفورنيا الاميركية لافتتاح مسجد مرفق بمركز ديني اقامه في لوس انجلوس هو «مركز ابن تيمية لتدريس الفقه الاسلامي».

وإقحام عبد العزيز بن فهد في المجالات الدائرة في الاوساط التلفيزيونية والاعلامية عموماً، سواء كان هو المالك الحقيقي او بالواسطة، مؤداه انه غير صحيح ان الخضة القائمة في الفضائية السعودية الآن مردها الى الامالاق المالي، لأن المعروف عن عبد العزيز بن فهد واخواله انه مليونير مالياً اكثر من الدولة السعودية ذاتها.

الأمير احمد بن سلمان

وقد قال لنا احد العارفين بمداخل ومخارج الفضائية السعودية، أن ما نسبناه الى عرض من الامير الوليد بن طلال لشراء الـ MBC غير معروف، وان كان الوليد بن طلال يتمنى لو اتيحت له الفرصة.

وحسب المصدر المذكور، فان العرض الحقيقي الذي اخذ دوراً من المباحثات والمناقشات هو ما تقدم به الامير احمد بن سلمان، نجل الامير سلمان امير الرياض، وصاحب «الشركة السعودية للابحاث والتسويق» المالكة لمطبوعات «الشرق الاوسط»، لأن اسم الفضائية السعودية مطابق لاسم الجريدة السعودية الاولى في الخارج.

ويقول المصدر المذكور لـ «الميزان»، ان محادثات فعلية قد جرت بين الامير احمد بن سلمان، وبين وليد البراهيم في ولاية فلوريدا الاميركية لبحث امكانية قيام شراكة، او انتقال ما في تركيبة الفضائية وملكيتها.

وحسب معلومات المصدر المذكور ان المحادثات قطعت شوطاً كبيراً، لكنها لم تصل الى نتيجة، وفي رأيه ان عبد العزيز بن فهد هو الذي اوقفها، لأنه لا يريد اي بيع أومشاركة في المحطة مع احد من الامراء الآخرين.

الفضائية والدولة

وقال مصدر على معرفة وثيقة في الشؤون السعودية لـ «الميزان»، ان اخطر ما في قضية الـ MBC ليس هو الشيء المتداول من حيث الازمة المالية وتسريح الموظفين وارتباك الادارة، بل هو أن ما يجري في الفضائية السعودية في لندن هو نسخة مصغرة عن حالة المملكة العربية السعودية ذاتها في الداخل: قيادة غائبة، وادارة مرتبكة، وصراعات معلنة ومستترة على المنافع والمصالح والسلطة، وترهل في الجسم العام للدولة وللمؤسسات، والسعي الى الإصلاح المطلوب سعياً منحرفاً بتقديم الشكل على الجوهر وملامسة القشور من دون اللباب، وعدم الاعتراف بالمشكلات قبل وقوعها، ومعالجتها بعد فوات الاوان معالجة «ترقيعية» تخلق مشكلات جديدة.

ان الـ MBC على قول صاحبنا هي المملكة العربية السعودية، وما ترونه مصغراً في الشركة الفضائية، تجدونه مكبراً في الدولة السعودية. ما له لزوم قليل وما ليس له لزوم كثير، بحيث يصعب زيادة اللازم وانقاص غير اللازم.

هدر هنا وهدر هناك، فساد هنا وفساد هناك، صراعات هنا وصراعات هناك... وفي النهاية كلاهما يعتمد على الية اجنبية لتوضيب المشكلة.

رسالة الى فهد

وقد بعث الموظفون المهددون بالتسريح بعريضة استرحام الى العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، مرفقة بأسمائهم وتواقيعهم، عن طريق السفير السعودي في لندن غازي القصيبي، في ما يلي نصها:

التاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٤١٩ هـ

جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نرفع كتابنا الى مقامكم السامي بصفتكم أباً وراعياً لكل العاملين في هذا الصرح الإعلامي الرائد «مركز تلفيزيون الشرق الأوسط» MBC بمختلف جنسياتهم وبلدانهم العربية، وبصفتكم رأس حماة النهضة الإعلامية الراهنة، التي أوصلت المملكة وصورتها المشرقة وجميع القضايا العربية الى أركان المعمورة، وبصفتكم نصيراً لحقوق الإنسان التي دعت الى حمايتها تشريعات الإسلام.

نحيطكم علماً أننا بدأنا العمل في MBC منذ إنطلاقتها حيث جاهدنا وأبلينا حتى وصلت الى المستوى المتميز، الذي تضاهي به المحطات الأخرى، وأصبحت مثالاً يحتذى وينافس. ولكننا فوجئنا مؤخراً بقرار الإدارة الاستغناء عن مائة وعشرين موظفاً، عملوا بكل جد وإخلاص في بناء وخدمة المركز بحجة أنّ المحطة تمر بأزمة مالية، وأن خروجها من الأزمة لن يتم إلاّ بقطع أرزاق الذين على اكتافهم المكدودة قام نجاح المحطة.

إنّنا نرفع الإلتماس إليكم يا خادم الحرمين الشريفين، لأنّنا نعلم أنكم قمتم بتوفير الدعم المالي والأدبي لهذه المؤسسة، وأنّها لم تبلغ ما بلغته إلاّ بفضل مؤازرتكم. ونحن نعلم أن مصير أسرنا المهددة بمصدر رزقها يهمكم شخصياً، وكلنا ثقة أنكم لن تسمحوا ولن ترضوا بما لحق بنا من ظلم وقهر.

نناشدكم ، يا خادم الحرمين الشريفين، بعد أن فقدنا الأمل بالإنصاف على يد الإدارة، التي اكتفت بالتعويض المالي الضعيف علينا... علماً بأنّنا نعيش في بلد اجنبي يستحيل علينا إيجاد عمل آخر نحفظ به حياتنا وأسرنا.

نسأل الله أن يديم عليكم الصحة والعافية ويبقيكم نصيراً للحق والعدل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

العاملون في MBC

بواسطة: سفير خادم الحرمين الشريفين/ معالي الدكتور غازي القصيبي الموقر.

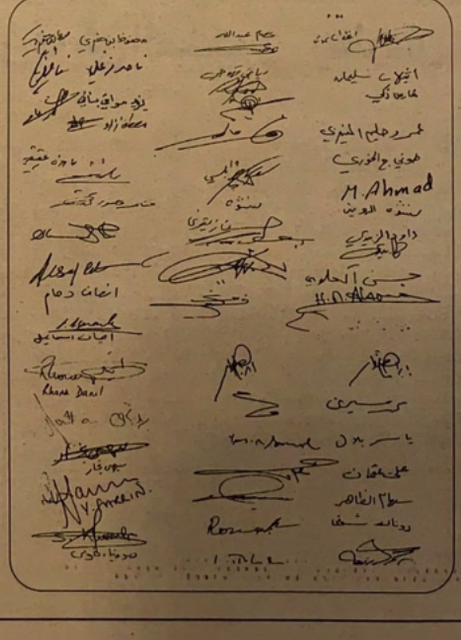

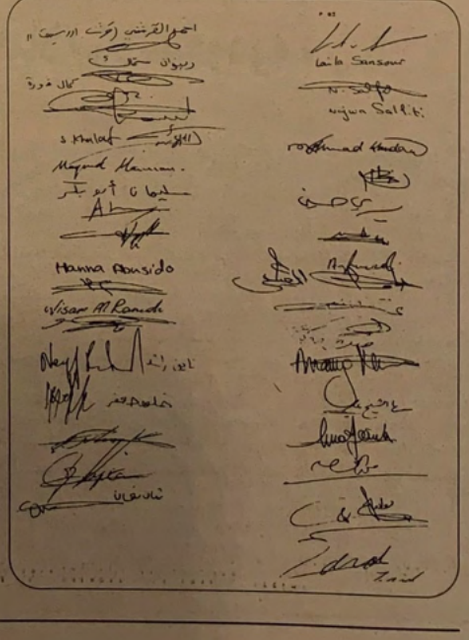

بروفيل

المنقذ...

ليست صحة المملكة العربية السعودية في هذه الأيام على ما يُرام. المملكة معتلة وكذلك الملك.

وهذا الوضع، على صعوبته، يتيح فرصة نادرة لمعالجات جذرية للمشكلات المتراكمة، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحازمة للملك المقبل، لا ليكون حاكماً فحسب، بل ليكون طبيباً مداوياً أيضاً. وفوق ذلك، ليكون جراحاً ماهراً في استخدام المبضع حيث لا تنفع العقاقير.

والواقع أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد، يملك مواصفات الملك المقتدر المؤهل ليكون طبيباً مداوياً. ولن يكون الأمير عبدالله ملكاً عادياً، والصعوبات والمشكلات المتراكمة والمؤجلة مسعفة له في هذه الحالة التي قد تكون معوقة ومعرقلة لغيره. وليس عبد الله بن عبد العزيز ملكاً منقذاً لقربه الطبيعي من العرش، أو لكونه يحمل تصوراً مختلفاً لسياسة المملكة وتوجهاتها، أو لكونه ينظر نظرة خاصة الى سلام المنطقة والمصالحة العربية والعلاقة مع الجوار، بل لأنه الأوحد في العائلة السعودية الذي يستطيع تمثل حالة سالفة من النهضوية التأسيسية بمعزل عن مفهوم النهضة العمرانية التي حملت التقدم المادي في كفة، والفساد الشنيع في الكفة الأخرى، سواء بسواء، حتى صار خير هذا بشر ذا!

والحقيقة أن المفهوم السعودي للنهضة العمرانية قد ألغى النهضوية التأسيسية كحالة راديكالية متجددة قادرة على تصويب الخطأ وتصحيح الانحراف، كما تمثلها ومثلها من قبل الملك عبد العزيز، ونشر أمراض النهضة العمرانية اللاغية للنهضوية التأسيسية في أنحاء العالم العربي والإسلامي شتى، كما نشاهد الآن في لبنان.

لقد بدت المملكة السعودية في العقدين الأخيرين وكأنها مجرد صندوق مالي، أو مال حرام حتى سامها كل مفلس، على قول الشاعر العربي:

ومُستامة تُستام، وهي رخيصةٌ،
تُباع بصاحات الأيادي وتُمسحُ

أو كأن كتابها العزيز هو دفتر الشيكات «يُنهل» منه ما تيسر!

ولذلك لم يعد أحد يصدق أن السعودية دولة إسلامية، على الرغم من المشاريع الكبرى لتوسعة الحرمين الشريفين، وعلى الرغم من نشر المساجد كالفطر في أنحاء المعمورة، وآخرها في مدينة «أدنبره» الاسكتلندية في آخر تموز/يوليو الماضي، وقبله في لوس أنجلوس على الساحل الغربي للولايات المتحدة. إنها حالة يمكن وصفها بأنها «مسلمون بدون إسلام»، وهي حالة ليست غريبة عن الانتفاضات التاريخية التي شهدتها الجزيرة العربية من جراء هذا الاستفحال المرضي.

ولا نقول أن العملية الإنقاذية الجذرية التي تنتظر الأمير عبدالله سوف تكون سهلة، لكنها مع ذلك تبقى أسلم وأيسر من أي تصحيح شكلي، أو ترقيع تجميلي. فهو لا يدخل في هذا المفترق الحاسم بإرادته، لكن اختراقه أو عدم اختراقه هو الصفحة البيضاء التي ستحمل بصماته في لوح حسابه بما تقدم أو تأخر.

وكان مؤشراً حسناً إصرار الأمير عبدالله على خفض النفقات الحكومية بدون استثناء، بما في ذلك النفقات العسكرية، على الرغم من إحاطة البنود بالسرية والتكتم على أوجه التخفيض. لكن ذلك، على أهميته، لا يغني عن وضع آلية واضحة ودائمة لتقويم وتصحيح الاختلالات في دولة أمراؤها أغنى من الدولة.

ولو بقي الحال دون هذا العلاج الموضعي الجزئي، لكان صح بالمملكة السعودية وصفها بـ«الدولة المفلسة والقيادة المتخمة»، وهي الآن حالة تنطبق على العديد من الدول العربية، كما تنطبق على الكثير من الصحف ووسائل الإعلام العربية حيث يغتني المتربعون في القمة، ويتضور جوعاً ويتعرض للتسريح من تقوم تلك المؤسسات على مناكبهم. وفي هذا تحديداً كان للمملكة شطط ملحوظ وممجوج.

إن الأمير عبدالله يتمتع بمواصفات الرجل المنقذ. لكن السؤال هو: هل يكون ذلك المنقذ...؟

الضيف

بعدما سحب الأمير تركي وكالته وتضاربت المصالح

النائب راجي أبو حيدر وخالد بن تركي السديري «يطردان» أبيلا من السعودية!

تغلب نائب المتن الشمالي راجي أبو حيدر على البير أبيلا مستخدمه السابق في السعودية، فتمكن من طرد شركة أبيلا للتموين من المملكة والاستيلاء عليها مع الوكيل السعودي الجديد خالد بن تركي السديري الذي حل في الوكالة محل الوكيل الأصلي الأمير تركي بن عبد العزيز المقيم حالياً في القاهرة. وقد حاولت «الميزان» ثلاث مرات خلال الشهر الماضي الاتصال بالسيد البير سعدي مدير مكتب شركة أبيلا القابضة في لندن لاستيضاحه الأمر، لكنه لم يرد المكالمات. وهذه أول حادثة من نوعها تتعرض لها شركة أبيلا، على الرغم من خلافات سابقة عديدة مع المسؤولين فيها. فبعضهم أقام ضدها دعاوى قضائية وكسبها، مثل نبيل ذوق. وهناك من استغل ظروف وجوده في الشركة فأقام علاقات خاصة لحسابه مغتنماً الفرصة، مثل عصام فارس وسعيد أياس في السعودية، لكن أياً منهم لم يفعل ذلك على حساب الشركة، أو نازع صاحبها الشرعي على حقه فيها.

وقال أحد العاملين السابقين لدى أبيلا لـ«الميزان»، على الرغم من خلافه السابق معه: «إن ما جرى لأبيلا في السعودية هو عملية قرصنة في وضح النهار، لأن الشركة موجودة باسم صاحبها الشرعي منذ الستينات. فلو جرى ما جرى في منازعة قانونية أمام المحاكم، وصدرت أحكام قضائية بذلك، لكان من الممكن تصديق الحجج المتداولة حول «ارتكابات» معينة. وإذا كانت هنالك من مسؤولية فإنه من الطبيعي والمنطقي أن يتحملها، أو على الأقل قسطاً منها، الذين كانوا في موقع المسؤولية الفعلية واختاروا الاستيلاء على الشركة بصورة غير مشروعة». ومن المعروف أن والد النائب أبو حيدر، القاضي شفيق أبو حيدر كان من أبرز كبار القضاة في لبنان.

ويشير بعض اللبنانيين في لندن، الى أن أسباب النائب أبو حيدر في هذا الانقلاب الجذري على أبيلا لا تتعلق بعمل الشركة في السعودية، بل تعود الى استبعاد أبيلا له من صفقة كازينو لبنان، فرد له الصاع صاعين. ولصفقة كازينو لبنان قصة طويلة ليس هنا مجالها الآن.

غير أن بعض الجهات السعودية متضايق مما حدث لأبيلا في المملكة، لأن ذلك يضر بسمعتها التجارية وينزل الخوف بالمستثمرين المحتملين وأصحاب الأعمال القائمة بموجب نظام الوكالة المعمول به، حيث يمكن لأي وكيل سعودي من الآن وصاعداً أن ينقلب على موكله بغير مقدمات أو إنذار ويستولي على أعماله وموجوداته، بحجة أو أخرى، خصوصاً في هذه الأيام التي تعصف بها ضائقة مالية شديدة ليست في الأفق القريب بوادر انفراج لها. فخسارة أبيلا في المملكة قابلة للتعويض، وبلاد الله واسعة، والشغل ماشي. لكن خسارة المملكة بانعطاب سمعة نظامها التجاري في وقت تسعى حثيثاً لدخول «منظمة التجارة العالمية» على القواعد المقبولة عالمياً، هي الخسارة الأفدح.

وليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها اسم أبيلا للتداول السلبي في المملكة السعودية، وإن كانت المرة الأولى التي يخرج فيها «زميطاً». ففي أواخر السبعينات، نشرت جريدة «أوبزرفر» البريطانية الأسبوعية، وكانت تملكها في حينه شركة النفط الأميركية «أتلانتيك ريتشفيلد» قبل بيعها الى الراحل تايني رولاند حافظ نسب محمد الفايد، أن أبيلا يورد الى السعودية «بضاعة ألمانية ثقيلة» (من ماركة «الفهد»)، مما فتح الأعين على إمكانية أن تكون أعمال التموين مجرد غطاء لعمليات من نوع آخر.

وأياً كان الأمر، فإن هذه الحادثة تنبىء عن المملكة السعودية أكثر مما تنبىء عن «مملكة أبيلا»!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873
E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738